

جامعة اليرموك

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك  
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية  
قسم الفقه وأصوله

# مفاهيم الرسول صلى الله عليه وسلم في العبادات والجهاد

إعداد  
امتياز عبدالسلام حسن الربابعة

إشراف  
الدكتور محمد فالح

حقل التخصص: الفقه الإسلامي

١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك  
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية  
قسم الفقه وأصوله

# مفاهيم الرسول صلى الله عليه وسلم في العبادات والأحكام

إعداد

امتياز عبدالسلام حسن الربابعة  
بكالوريوس فقه ودراسات إسلامية ١٩٩٧م

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في  
تخصص الفقه وأصوله

وافق عليها

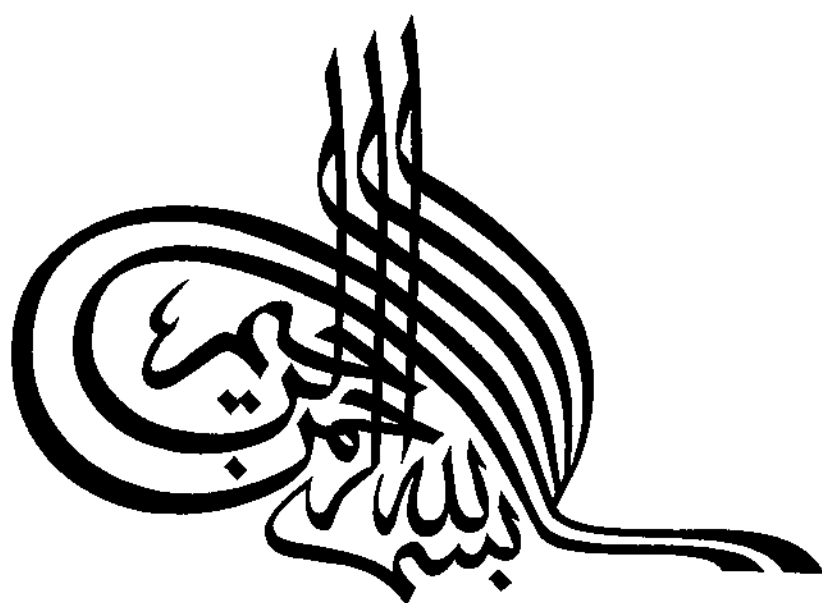
الدكتور محمد فالح مطلق ..... رئيساً

الدكتور مصطفى أحمد القضاة ..... عضواً

الدكتور آدم نوح معابدة ..... عضواً

الدكتور يوسف محمد الزيوت ..... عضواً

١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م



## الأهداء

إلى كل من أحبَّ الرسول صلى الله عليه وسلم، وسلك وتمسك  
بمنهجه، فما لانت عزائمهم وما ضعفت هممهم، فكانوا دوماً للحق  
ناطقين، وللخير فاعلين، وفي الدفاع عن حمى الإسلام مجاهدين، إلى  
كل أولئك الاتقياء الاصفياء الذين تعلموا ويضحون ويصبرون  
ويصابرون من أجل التمسك بالإسلام، والأخذ بحبله المتين وعروته  
الوثقى إلى كل أولئك أهدي هذا الجهد المتواضع.

الباحث

## شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين المتفضل على الخلق أجمعين والصلاة والسلام على سيد المرسلين، الرحمة المهداه وعلى آله وصحبه أجمعين.  
أما بعد،

فإن من أخلاق الإسلام العظيمة رد المعروف إلى أهله والاعتراف بالجميل لأصحابه، وانطلاقاً من قوله صلى الله عليه وسلم "من صنع إليكم معروفاً فكافئوه" فإني أقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لكل من كانت له بصمات مشرفة من أجل إثراء هذا العمل وإخراجه إلى حيز الوجود سليماً مدققاً.

وأخص بالذكر فضيلة الدكتور محمد فالح الذي قام بالإشراف على هذا البحث، وفضيلة الدكتور مصطفى القضاة عضو لجنة الإشراف فلهما مني جزيل الشكر على ملحوظاتهما القيمة، كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى الدكتور الفاضل آدم معابده والدكتور الفاضل يوسف الزيوت الذين دعما الرسالة بملحوظاتهما السديدة وإرشاداتهما المفيدة.

كما لا أنسى في هذا المقام كل من ساعدني مادياً ونفسياً وكل من آثرني بوقته وجهده ليخرج البحث على هذا النحو، ولكل من دعا لي أن يوفقني الله ويسدد خطاي، لهم جميعاً جزيل الشكر وعظيم الامتنان، والله أسأل أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم.

ولا أنسى أن أذكر أن هذا عمل بشري يعتريه التقصير فما وجد فيه من خير فله الحمد والمنة، وما وجد من نقصٍ وتقصير فهذا من طبع البشر، والله على ما أقول شهيد.

## فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
ج	الإهداء
د	شكر وتقدير
د	ملخص البحث
ز	فهرس المحتويات
١	المقدمة
٨	الفصل التمهيدي: التعريف بالتخصيص ومر له حق التخصيص
٩	المبحث الأول: التعريف بالتخصيص في الأحكام التكليفية
٩	المطلب الأول: معنى التخصيص لغة واصطلاحاً
٩	الفرع الأول: معنى التخصيص لغة
١٠	الفرع الثاني التخصيص اصطلاحاً وأنواعه وأقسامه.
١٤	المطلب الثاني: الأحكام التكليفية للرسول صلى الله عليه وسلم
١٤	الفرع الأول: معنى الحكم التكليفي للرسول صلى الله عليه وسلم
١٥	الفرع الثاني: أقسام الحكم التكليفي للرسول صلى الله عليه وسلم
١٨	الفرع الثالث: فائدة البحث في موضوع الخصوصيات.
٢١	المبحث الثاني: من له حق التخصيص وماهية حق التخصيص.
٢٢	المطلب الأول: من له حق التخصيص.
٢٨	المطلب الثاني: ما يترتب على ثبوت التخصيص من أحكام.
٣٣	المبحث الثالث: العلاقة بين الاقتداء والتشريع والتخصيص.
٣٣	المطلب الأول: العلاقة بين التخصيص والاقتداء.
٣٨	المطلب الثالث: العلاقة بين التخصيص والتشريع.

الصفحة	العنوان
٤٦	الفصل الأول: الخصوصيات الواجبة على الرسول صلى الله عليه وسلم من العبادات والجهاد
٤٨	المبحث الأول: ما عد من الخصوصيات الواجبة في الصلاة والأضحية
٤٨	المطلب الأول: قيام الليل
٥٤	المطلب الثاني: صلاة الوتر
٥٩	المطلب الثالث: صلاة الضحى
٦٤	المطلب الرابع: سنة الفجر
٦٧	المطلب الخامس: السواك
٧٣	المطلب السادس: الأضحية
٧٨	المبحث الثاني: ما عد من الخصوصيات على الرسول صلى الله عليه وسلم في الجهاد.
٧٨	المطلب الأول: المشاورة
٨٧	المطلب الثاني: المصابرة للعدو
٩٦	المطلب الثالث: تغيير المنكر
١٠٣	الفصل الثاني: الخصوصيات المحرمة والمباحة للرسول صلى الله عليه وسلم
١٠٥	المبحث الأول ما عد من الخصوصيات المباحة للرسول صلى الله عليه وسلم في الصلاة
١٠٥	المطلب الأول: إباحة الصلاة بعد صلاة العصر
١٠٩	المطلب الثاني: الصلاة على الميت الغائب
١١١	المبحث الثاني: خصوصيات الرسول صلى الله عليه وسلم في الصيام والحج
١١١	المطلب الأول: صيام الوصال
١١٧	المطلب الثاني: دخول مكة بغير إحرام
١٢٠	المبحث الثالث: ما عد من الخصوصيات المباحة في القتال والجهاد
١٢٠	المطلب الأول: القتال في الحرم
١٢٣	المطلب الثاني: الغنيمة والفبيء

الصفحة	العنوان
١٢٦	المبحث الرابع: ما عد من الخصوصيات المحرمة على الرسول صلى الله عليه وسلم.
١٢٦	المطلب الأول: الصدقات
١٣٠	المطلب الثاني: نزع لامة الحرب بعد لبسها في الجهاد
١٣٣	المطلب الثالث: أكل ماله رائحة كريهة (البصل والثوم والمغافير)
١٣٧	الخاتمة
١٣٩	الفهارس
١٥٤	الملخص باللغة الانجليزية



## الملخص

# الخصوصيات التكليفية للرسول صلى الله عليه وسلم في العبادات

إعداد

الربابعة، إمتياز عبدالسلام حسن لافي

إشراف الدكتور

محمد فالح

عضو لجنة الإشراف الدكتور: مصطفى القضاة

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة خصوصيات الرسول صلى الله عليه وسلم التكليفية في العبادات والجهاد ولتحقيق ذلك أجابت الباحثة عن الأسئلة الآتية:

١. ما معنى الخصوصيات، وما أقسامها؟
٢. ما الأهداف المتوخاة من دراسة الخصوصيات؟
٣. ما أقسام الأحكام التكليفية بالنسبة للرسول صلى الله عليه وسلم في العبادات والجهاد؟
٤. ما أهم الأحكام التي اختص بها رسول الله صلى الله عليه وسلم عن غيره في مجال العبادات من حيث الوجوب والتحريم والإباحة؟
٥. ما أهم الأحكام التي اختص بها الرسول صلى الله عليه وسلم عن غيره في مجال الجهاد من حيث الوجوب والتحريم والإباحة؟
٦. ما أقوال الفقهاء في خصوصيات الرسول صلى الله عليه وسلم؟

٧. ما واجب العلماء تجاه موضوع خصوصيات الرسول صلى الله عليه وسلم؟  
وكان منهج الباحثة في تحقيق ذلك أن اتبعت المنهج الاستقرائي حيث تتبعت نصوص القرآن والسنة التي دلت على خصوصيات الرسول صلى الله عليه وسلم في العبادات والجهاد والمنهج التحليلي على الاستنباطي من خلال جميع الاقتران المتعلقة بالموضوع استنباط الأحكام الفقهية منها.

وقد خلصت الباحثة من خلال الدراسة إلى النتائج الآتية:

- الخصوصية التكليفية هي ما انفرد به رسول الله صلى الله عليه وسلم عن غيره من أحكام وهي تنقسم من حيث مشاركة البعض له فيها أو عدم مشاركتهم إلى ثلاثة أقسام.  
الأول: ما انفرد به ولم يشاركه بذلك أحد.  
الثاني: ما انفرد به عن أمته وشاركه بذلك الأنبياء.  
الثالث: ما انفرد به عن الأنبياء وشاركته به الأمة.
- تجلى أهمية دراسة الخصوصية من خلال ما يترتب على دراستها من زيادة العلم لسيرة الرسول صلى الله عليه وسلم ومعرفة عظم شأنه وعلو قدره عن ربه تعالى مما يعزز في النفس حبه ويعمق الإيمان به. ويكون وسيلة لذلك عن صلى الله عليه وسلم ومعرفة ما هو محل للاقتداء ممن ليس بذلك.
- تنقسم الأحكام التكليفية بالنسبة للرسول صلى الله عليه وسلم إلى ثلاثة أقسام هي ما وجب عليه، ما حرم عليه وما أبيح له.
- اختص رسول الله صلى الله عليه وسلم ببعض الأحكام في العبادات من حيث الوجوب والإباحة والتحريم على رسول الله صلى الله عليه وسلم كقيام الليل والسواك وإباحة الزواج بأكثر من واحدة وحرمة الصدقات عليه أو أكل ما له رئة كريهة. أما في مجال الجهاد. اختص بوجوب المشاورة وتغيير المنكر ومصابرة العدو. وحرم عليه نزع أداة الحرب بعد لبسها في الجهاد.

- اتفق الفقهاء على إثبات اختصاص الرسول صلى الله عليه وسلم ببعض الأحكام في العبادات والجهاد ، إلا أن محل الخلاف بينهم حول بعض العبادات هل هي خاصة به أم يشترك مع أمته بها.
- من واجب العلماء إعطاء هذا الموضوع عناية فائقة لما له من أهمية في حياة المسلم، ولما له من أثره في الدفاع عن الرسول صلى الله عليه وسلم ونشر الإسلام وفي ضوء هذه النتائج فإن الباحثة توصي بما يلي:
- ١- أفراد مساق يتعلق بالخصوصيات في مناهج الكليات الشرعية من أجل إزالة الشبهات المتعلقة بهذا الموضوع ودحضها.
- ٢- أن يولي علماء الدين والدعاة ووسائل الإعلام هذا الموضوع العناية الفائقة لكي يفهم المسلم كل ما يتعلق بشخص رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه قدوة للمسلمين، فلا بد من معرفة ما يستحب الاقتداء به ومما لا يستحب وما يجب مما لا يجب.

## المقدمة

الحمد لله الذي أنعم على عباده نعماً كثيرة، وامتن عليهم بالعطايا الوفيرة، ومنها الأنبياء ورسالات السماء، وأصلي وأسلم على الرسول الكريم صاحب الخلق الطاهر والخلق الظاهر، فهو خاتم النبيين ورحمة للعالمين، رفع الله ذكره، وشرح صدره، وغفر ذنبه، واقسم بحياته وخصه ببعض شفاعاته.

أما بعد، فإن الله سبحانه وتعالى لما بعث نبيه إلى الناس أجمعين أمرهم بأوامر، ونهاهم عن نواهي، وتسأوى بذلك الأنبياء مع غيرهم.

فإن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين، ولكن قد ثبت استثناء من هذا الأصل، وهو وجود تكاليف خاصة بالنبي محمد صلى الله عليه وسلم. لم يؤمر بها الناس. وعلى هذا الاستثناء دلت النصوص من القرآن والسنة.

ونظراً لأهمية موضوع الخصوصيات التكليفية للرسول صلى الله عليه وسلم. في العبادات والجهاد كان اختياري للكتابة فيه لبيان أهم الأحكام الفقهية المتعلقة بهذا الموضوع.

## أهمية اختيار الموضوع:

تكمن أهمية هذا الموضوع في الأمور التالية:

- ١- جمع المسائل الفقهية المتعلقة بالخصوصيات التكليفية للرسول صلى الله عليه وسلم. في العبادات المتناثرة في كتب الفقهاء ليسهل على القارئ الرجوع إليها، ومعرفة أحكامها الفقهية.
- ٢- الإشارة إلى أهمية الخصوصيات التكليفية للرسول صلى الله عليه وسلم في العبادات، وأثر ذلك على عبادة غيره بحيث يتضح ما هي هذه الخصوصيات، وهل يقتدى به في ذلك أم لا.

- ٣- التطرق إلى بعض المسائل الفقهية التي يسأل عنها كثير من الناس والمتعلقة بالاختصاصات التكليفية للرسول صلى الله عليه وسلم. وهل هي خصوصية للنبي عليه السلام أو للناس جميعاً.
- ٤- وتكمن أهمية البحث في بيان الخصائص الثابتة بالدليل الصحيح.

### أسباب اختيار الموضوع:

- ١- الكتابة في موضوع فقهي يتعلق بعبادة الرسول صلى الله عليه وسلم التي خصه بها الله عز وجل دون غيره.
- ٢- جمع ما صح من خصوصيات الرسول صلى الله عليه وسلم في مؤلف يُسهل على القارئ الرجوع إليه.

### الدراسات السابقة:

بعد البحث والتقصي حول هذا الموضوع، لم أجد في حدود إطلاعي بحثاً مستقلاً تناول هذا الموضوع. بالأسلوب الذي تناولته وما وجد هو مسائل متناثرة في كتب الفقه، أو أنه وجد له باب في بعض الكتب الفقهية وكتب الحديث القديمة وقد تناولت بعض المراجع دراسة خصائص الرسول صلى الله عليه وسلم. إلا أن هذه الكتب قد التزمت النظرة المذهبية، وقد تميز البحث عن الكتب السابقة بعدم الالتزام باتجاه مذهبي وإنما تحري الدليل الصحيح، ومن هذه الكتب كتاب (الخصائص الكبرى) للإمام السيوطي، وكتاب (اللفظ المكرم في خصائص النبي المعظم) للإمام قطب الدين الشافعي، وكتاب (غاية السؤل في خصائص الرسول صلى الله عليه وسلم) لابن الملقن، وكتاب (الفصل في خصائص الرسول صلى الله عليه وسلم) للإمام ابن كثير، وكتاب (نهاية السؤل في خصائص الرسول صلى الله عليه وسلم) لابن دحية، وقد شكلت هذه الكتب محوراً أساساً في هذا البحث.

## منهج البحث:

قامت الباحثة باتباع المناهج الآتية:

- ١- المنهج الاستقرائي: حيث تم استقراء خصائص الرسول صلى الله عليه وسلم. وجمع ما كان منها مستنداً إلى الدليل الصحيح، وذكر بعض الخصائص التي نسبت إلى الرسول صلى الله عليه وسلم. من غير دليل وتفنيد ذلك.
- ٢- المنهج التأصيلي: دراسة هذه المسائل بالبحث والتأصيل، وجمع الآراء الفقهية المتعلقة في كل مسألة، وبيان ما استندت إليه هذه الآراء من الأدلة، ومناقشتها، والترجيح بينها عند وجود الخلاف.
- ٣- المنهج الاستنباطي: وذلك عند وجود اختلاف في مسألة معينة هل هي خاصة بالنبي عليه السلام أو أنها تشريع للأمة. ثم دراسة نصوص العلماء واستنباط آرائهم في هذه المسألة وذكر أدلتهم ووجه الاستدلال ثم الترجيح حسب قوة الدليل.
- ٤- المنهج التحليلي: وذلك من خلال النظر في الدليل الدال على الخصوصية وتحليله تحليلاً مفصلاً فإن كان من القرآن الكريم، رجعت في ذلك إلى التفاسير في آيات الأحكام، وإذا كان الدليل من الحديث الشريف، رجعت إلى كتب الأحاديث للتوصل إلى الصحيح منها وغير الصحيح ثم رجعت إلى شرح كتب الأحاديث، وكتب الشمائل، والمناقب ثم كتب الخصائص النبوية، ودلائل النبوة، ثم الخلوص بنتيجة حول تلك الخاصية.
- ٥- عند ذكر وجه الدلالة، أو الاعتراضات، أو الرد على هذه الاعتراضات إذا كان لها هامش فهو من كلام الفقهاء، أما إذا لم يوضع لها هامش فهو كلام الباحث.

- ٦- اعتمدت في توثيق الآراء والنقول، المصادر الأصلية لها، ورجعت إلى أمهات الكتب المعتمدة لكل مذهب، وكذلك رجعت إلى الكتب المتخصصة في خصائص الرسول صلى الله عليه وسلم.
- ٧- عزو الآيات القرآنية إلى أماكنها من سور القرآن الكريم، والقيام بذكر الآية واسم السورة ورقمها. وتخريج الأحاديث النبوية الشريفة من مصادرهما، مع ذكر درجة الحديث إن وجد في غير الصحيحين. والتعريف بالمصطلحات الواردة في الرسالة، وعمل فهرس متنوعة في نهاية البحث.
- ٨- التوثيق الكامل لكل مصدر أو مرجع يُذكر لأول مرة وذلك على النحو الآتي (اسم المؤلف، اسم المرجع، الجزء والصفحة إذا كان الكتاب أجزاءً، دار النشر ومكانها، تاريخ النشر، ثم اسم المحقق إن وجد) وعند تكرار المرجع ذكرت اسم المؤلف، واسم المرجع وإذا تكررت في الهامش (المرجع السابق نفسه) يعني أن اسم هذا المرجع موجود فوقه مباشرة مع الاعتماد على أكثر من طبعة لبعض المصادر لصعوبة توفر بعض الطبعات مع التوثيق.
- ٩- وضع الخاتمة، وفيه أهم نتائج البحث. وإعداد الفهارس العلمية في نهاية الدراسة، فهرست الآيات، وذلك حسب ترتيب سور القرآن الكريم، فهرس الأحاديث النبوية الشريفة، وذلك بترتيب الأحاديث هجائياً ثم ذكر صفحة ورودها في البحث، وذلك حسب الترتيب الهجائي، وفهرس المصادر والمراجع. وذلك حسب الترتيب الهجائي لاسم المؤلف، وذكرت المعلومات الكاملة لكل مصدر. وعمل ملخص للبحث.

## مخطط الرسالة:

بناء على ما سبق قسمت الرسالة إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة.

المقدمة: أهمية الموضوع

- سبب الاختيار

- الدراسات السابقة

- منهج البحث

الفصل التمهيدي: التعريف بالتخصيص ومن له حق التخصيص

المبحث الأول: التعريف بالخصوصيات في الأحكام التكليفية

المطلب الأول: معنى الاختصاص لغة وشرعاً

الفرع الأول: معنى الخصوصيات لغة

الفرع الثاني: معنى الخصوصيات اصطلاحاً وأنواعه وأقسامه

المطلب الثاني: الأحكام التكليفية للرسول صلى الله عليه وسلم

الفرع الأول: معنى الحكم التكليفي للرسول صلى الله عليه وسلم

الفرع الثاني: أقسام الحكم التكليفي للرسول صلى الله عليه وسلم

الفرع الثالث: فائدة البحث في موضوع الخصوصيات

المبحث الثاني: من له حق التخصيص وماهية حق التخصيص

المطلب الأول: من له حق التخصيص

المطلب الثاني: ما يترتب على ثبوت التخصيص من أحكام

المبحث الثالث: الفرق بين التخصيص والافتداء والتشريع

المطلب الأول: العلاقة بين الافتداء والتخصيص

المطلب الثاني: العلاقة بين التشريع والتخصيص



الفصل الأول: الخصوصيات الواجبة على الرسول صلى الله عليه وسلم في العبادات

المبحث الأول: ما عُدَّ من الخصوصيات الواجبة في الصلاة والأضحية

المطلب الأول: قيام الليل

المطلب الثاني: صلاة الوتر

المطلب الثالث: صلاة الضحى

المطلب الرابع: سنة الفجر

المطلب الخامس: السواك

المطلب السادس: الأضحية

المبحث الثاني: ما عُدَّ من الخصوصيات الواجبة على الرسول صلى الله عليه وسلم في الجهاد

المطلب الأول: المشاورة

المطلب الثاني: المصابرة للعدو

المطلب الثالث: تغيير المنكر

الفصل الثاني: ما عُدَّ من الخصوصيات المحرمة والمباحة على الرسول صلى الله عليه وسلم

المبحث الأول: ما عُدَّ من الخصوصيات المباحة للرسول صلى الله عليه وسلم اختصاصاً في الصلاة

المطلب الأول: إباحة الصلاة بعد صلاة العصر

المطلب الثاني: الصلاة على الميت الغائب

المبحث الثاني: خصوصيات الرسول صلى الله عليه وسلم في الصيام والحج

المطلب الأول: صيام الوصال

المطلب الثاني: دخول مكة بغير إحرام

المبحث الثالث: ما عُدَّ من الخصوصيات المباحة للرسول صلى الله عليه وسلم في الجهاد

المطلب الأول: القتال في الحرم

المطلب الثاني: الغنيمة والفيء

المبحث الرابع: ما عُدَّ من الخصوصيات المحرمة على الرسول صلى الله عليه وسلم في الجهاد.

المطلب الأول: الصدقات

المطلب الثاني: نزع لامة الحرب بعد لبسها في الجهاد

المطلب الثالث: أكل ما له رائحة كريهة (البصل والثوم والمغافير)

الخاتمة

الفهارس

## الفصل التمهيدي

التعريف بالخصوصيات ومزايا حق التخصيص

## المبحث الأول

### التعريف بالخصوصيات بالأحكام من التكاليفية

#### المطلب الأول: معنى الخصوصيات لغة وشرعاً واصطلاحاً

##### الفرع الأول: معنى الخصوصيات لغة:

يقال اختص فلان بالأمر وتخصص له إذا انفرد، ويقال: "خصّه بالشيء يخصه خصّاً". أي أفردّه دون غيره<sup>(١)</sup> وخصّه بالشيء خصوصاً وخصوصية بضم الخاء والفتح أفصح، واختصه بكذا أي خصّه به<sup>(٢)</sup> ومن معانيها أيضاً العطاء الكثير نقول: خصّه واختصه بكذا أي أعطاه شيئاً كثيراً. وعلى ما سبق يتضح أن الخصوصية بمعنى الإختيار أو الإفراد، أو بمعنى الخاص ضد العام، أو التفضيل، أو الحصر، أو بمعنى تمييز الشيء عن غيره<sup>(٣)</sup>.

ولعل أظهر المعاني هو الإفراد. أي إفراده عن غيره وإن كانت بقية المعاني مراده ولها علاقة بالمعنى الشرعي. وقد وردت كلمة الاختصاص بمعنى الإفراد في قوله تعالى: ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَن يَشَاءُ﴾<sup>(٤)</sup>.

---

(١) ابن منظور: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري - لسان العرب (٢٤/٧) - دار

الفكر بيروت، دون طبعة.

(٢) الجوهري: اسماعيل بن حماد مختار الصحاح (٧٤/١) دار الكتاب العربي، مصر.

(٣) ابن منظور: لسان العرب (٢٤/٧)، مصدر سابق.

(٤) سورة آل عمران آية (٧٤).

جاء في كتاب (التوقيف على مهمات التعاريف) ما نصه: "الاختصاص: عناية  
تعيين المختص لمرتبة ينفرد بها دون غيره"<sup>(١)</sup>، وقال الراغب الأصفهاني تفرد بعض  
الشيء بما يشاركه فيه جملته"<sup>(٢)</sup>.

### الفرع الثاني: التخصيص اصطلاحاً وأنواعه وأقسامه:

عرّف الفقهاء التخصيص بأنه: "الإنفراد بالشيء دون الغير أو أفراد الشخص  
دون غيره بشيء فهم يقولون: هذا مما اختص به رسول الله صلى الله عليه وسلم"<sup>(٣)</sup>.

وإذا أردنا قصر التعريف على ما خص به من الأحكام يمكن القول بأنه: "ما  
انفرد به النبي عليه الصلاة والسلام من الأحكام عن غيره".  
والخصائص من حيث مشاركة البعض للنبي صلى الله عليه وسلم وعدم  
مشاركتهم له، يمكن بيانها على ثلاثة وجوه:

**الوجه الأول:** ما انفرد به على الإطلاق ومنها انه خاتم النبيين، قال  
تعالى: ﴿وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾<sup>(٤)</sup>. وأنه بعث كافة للناس ورحمة  
للعالمين، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾<sup>(٥)</sup>

وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾<sup>(٦)</sup>. وأن معجزته باقية قال  
تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾<sup>(٧)</sup>. وفي الأحكام كاختصاصه  
بإباحة الوصال في الصوم كما ثبت في الحديث الصحيح<sup>(٨)</sup>.

---

(١) المسناوي: محمد عبد الرؤوف: التوقيف على مهمات التعاريف - فصل الخاء - ط أولى - دار الفكر  
المعاصر - تحقيق الدكتور مجد رضوان الراية.

(٢) الراغب الأصفهاني: معجم مفردات ألفاظ القرآن صفحة (١٥٠) دار الكاتب العربي (١٩٧٨) تحقيق نديم  
مرعشلي.

(٣) وزارة الأوقاف: الموسوعة الفقهية (٢/٢٥٦)، ذات السلاسل، الكويت، ط ١٩٨٣، ٢.

(٤) سورة الأحزاب آية (٤٠).

(٥) سورة سبأ آية (٢٨).

(٦) سورة الأنبياء آية (١٠٧).

(٧) سورة الحجر آية (٩).

(٨) أخرجه البخاري في صحيحه (٢/٦٩٣)، كتاب الصوم، باب من قال ليس في الليل صيام، حديث ١٨٦٠،

عن أنس، دار ابن كثير، اليمامة، ط ٣، ١٩٨٧، تحقيق د. مصطفى البغا.

**الوجه الثاني:** ما اختصه الله به وشاركه به الأنبياء ومنها اختصاصهم بأن عيونهم تنام ولا تنام قلوبهم<sup>(١)</sup> وأن الأرض لا تأكل أجساد الأنبياء ثبت ذلك بالأحاديث الصحيحة<sup>(٢)</sup>. ومنها اختصاصه بحرمة نزع لأمة الحرب إذا لبسه حتى يحكم الله بينه وبين عدوه وشاركه بذلك الأنبياء كما ثبت في الحديث<sup>(٣)</sup>.

**الوجه الثالث:** ما اختصه الله به وشاركته به الأمة ولم يشاركه به الأنبياء كإحلال الغنائم وجعل الأرض مسجداً وطهوراً، ويرد في هذا المقام سؤال كيف تثبت الخصوصية مع مشاركة البعض فيها؟

والجواب على ذلك أن الخصائص التي انفرد بها ولم يشاركه بها أحد على الإطلاق فلا إشكال يرد عليها. أما مشاركة الأنبياء له في بعض الخصائص فالجواب من وجهين:

- **الوجه الأول:** فثبوت الخاصية من جهة دون جهة فهي ثابتة من جهة عدم مشاركة الأمة له فيها وإن شاركه بها الأنبياء ويحتمل أن الأنبياء شاركوه ببعض الخصائص ولم يشاركوه بمجموعها. أما مشاركة الأمة له فالجواب أن الخاصية تثبت من جهة عدم مشاركة الأنبياء وإن شاركته الأمة لأن مشاركة الأمة تأتي على سبيل المتابعة والتبع له عليه الصلاة والسلام.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (١٣٠٨/٣)، كتاب المناقب، باب كان النبي صلى الله عليه وسلم تنام عينه ولا ينام قلبه، حديث ٣٣٧٦.

(٢) أخرجه الإمام ابن ماجه في سننه (٣٤٥/١) كتاب إقامة الصلاة، باب في فضل الجمعة، حديث ١٠٨٥ عن شداد بن أوس. دار الفكر، بيروت، ١٤٠٠هـ، د.ط. تحقيق عبدالغني عبدالخالق. وأخرجه الحاكم في المستدرک (٤١٣/١)، كتاب الجمعة، حديث ١٠٢٩، وقال حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٠، ط١، تحقيق مصطفى عطا.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (٢٦٨٢/٦)، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب قوله تعالى (وأمرهم شورى بينهم) حديث ٦٩٣٤.

قال الدسوقي رحمه الله: "خُص النبي صلى الله عليه وسلم عن غيره من أمته ويحتمل عن غيره من الأنبياء على معنى أنه خص بجميع ما يأتي بخلاف غيره فإنه لم يشاركه في الجميع بل في البعض"<sup>(١)</sup>.

وقد أشار الإمام البغوي<sup>(٢)</sup> رحمه الله إلى التقسيم السابق فذكر ما انفرد به عليه الصلاة والسلام على الإطلاق ولم يشاركه به الأمة، ولا الأنبياء، وذكر كذلك ما انفرد به عن الأنبياء وشاركته به الأمة، إلا أنه لم يذكر ما انفرد به النبي صلى الله عليه وسلم عن الأمة وشاركه به إخوانه الأنبياء.

فقال رحمه الله: "والمراد ما كان مختصاً به صلى الله عليه وسلم هو وحده كالرسالة والنبوة ونزول الوحي والقرآن الكريم، وكونه خاتم الرسل والأنبياء، وشرعه وكتابه خاتم الشرائع والكتب، ومنها ما كان مختصاً به صلى الله عليه وسلم من بعض الأحكام كجمعه أكثر من أربع نسوة، واختصاصه بتبيين مجمل الكتاب وتغيير المراد منه، ومنها وجوب طاعته، وطاعته طاعة الله تعالى، ومنها ما كان مختصاً به وبأمرته كحلّ الغنائم، وجعل الأرض مسجداً وطهوراً، وكون أمته خير أمة أخرجت للناس، ومنها أن الأمة شاهدة على غيرها من الأمم، ومنها أن الله تعالى جمع لهذه الأمة كل ما تفرّق في الديانات والكتب السابقة، ووضع عنها إصرها والأغلال التي كانت عليها. ولم يترك سبيلاً إلا أوضحه ولا مشكلاً إلا بيّنه. قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾<sup>(٣)</sup>.

---

(١) الدسوقي: محمد بن أحمد بن عرفة - حاشية الدسوقي - ج (٢) ص ٥٣٦.

(٢) الشيخ الإمام القدوة شيخ الإسلام محي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي المفسر صاحب التصانيف، توفي بمرور الروذ في شوال سنة ٥١٦ هـ، انظر الذهبي: سير أعلام النبلاء (١٩، ٤٣٩-٤٤٢).

(٣) سورة المائدة - آية (٣).

ومنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "تركتم على مثل البيضاء ليها كنهارها لا يزيع عنها بعدي إلا هالك"<sup>(١)</sup>. ومنها أن الله تعالى اختار للنبي ولهذه الأمة دين الإسلام، قال تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾<sup>(٢)</sup>. وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾<sup>(٣)</sup>. وردّها إلى ملة إبراهيم أبي الأنبياء، فقال: ﴿مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ ۚ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾<sup>(٤)</sup>.<sup>(٥)</sup>

(١) أخرجه الحاكم في المستدرک (١/١٧٥)، کتاب العلم، حدیث ٣٣، عن العرباض بن ساریة.

(٢) سورة آل عمران - شطر من الآية (١٩).

(٣) سورة آل عمران - آية (٨٥).

(٤) سورة الحج - آية (٧٨).

(٥) البغوي - الحسين بن مسعود الفراء - الأنوار في شمائل النبي المختار - ج (١) ص ٢٦ - ط أولى

١٩٩٥م - دار المكتبي - سوريا/دمشق.



## المطلب الثاني: الأحكام التكليفية للرسول صلى الله عليه وسلم

وسنبين فيه ثلاثة أمور:

معنى الحكم التكليفي للنبي صلى الله عليه وسلم على سبيل الخصوص. ثم نبين أقسام الحكم التكليفي للنبي عليه السلام. وبعد ذلك نبين فائدة البحث في موضوع الخصائص، وذلك في الفروع التالية:

### الفرع الأول: معنى الحكم التكليفي للنبي صلى الله عليه وسلم:

هو ما اقتضاه خطاب الشارع للنبي عليه السلام، سواء أكان على سبيل الطلب أو التخيير.

- فما كان على سبيل الطلب فإما أن يكون طلب فعل لازم وهو الواجب كقوله تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ﴾<sup>(١)</sup>، وكذلك وجوب إنكار المنكر فهو بخلاف أمته لأن الوجوب على أمته مشروط بالاستطاعة.
- وإما أن يكون طلب ترك على سبيل الإلزام وهو المحرم كحرمة أخذ الصدقة على النبي عليه الصلاة والسلام وآل بيته. فقد جاء في الحديث: "إن هذه الصدقات إنما هي أوساخ الناس وإنها لا تحل لمحمد ولا لآل محمد"<sup>(٢)</sup>.
- وإما أن يكون على سبيل التخيير وهو المباح كالوصال في الصوم. عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: "نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الوصال، فقالوا: "إنك تواصل يا رسول الله قال: "وأَيْكُمْ مثلي إني أبيت يطعمني ربي ويسقيني" فلما أبوا أن ينتهوا عن الوصال واصل بهم يوماً ثم يوماً ثم رأوا الهلال، فقال:

---

(١) سورة الإسراء - آية (٧٩).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (٧٥٤/٢) كتاب الزكاة، باب تحريم الزكاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم، حديث ١٠٧٢ دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقى.

"لو تأخر الهلال لزدتكم كالمنكل لهم حين أبوا أن ينتهوا"<sup>(١)</sup>. وفي رواية: "إياكم والوصال مرتين قيل: إنك تواصل، قال: إني أبيت يطعمني ربي ويسقيني فأكلوا من العمل ما تطيقون"<sup>(٢)</sup>.

### الفرع الثاني: أقسام الحكم التكليفي للنبي صلى الله عليه وسلم:

المتتبع للخصائص يرى العلماء<sup>(٣)</sup> قد وجدوا أن هذه الخصائص تنقسم من حيث الحكم التكليفي إلى ثلاثة أقسام:

أ- ما وجب عليه: فقد خص الله تعالى النبي صلى الله عليه وسلم بواجبات افترضها عليه دون غيره وذلك زيادة في درجته وقربه من الله سبحانه وتعالى، ولأنه أقدر على فعلها من غيره، وقد ذكروا منها وجوب قيام الليل والسواك والوتر والأضحية وغيرها مما سألناه إن شاء الله.

ب- ما حرم عليه: فقد خص الله نبيه عليه الصلاة والسلام ببعض الأمور فحرمها عليه وأباحها على غيره. وذلك لأنه أقدر وأصبر من غيره في تحمل ذلك، وكذلك بياناً لقدره وعظم منزلته عند ربه تعالى، ومنها حرمة أخذ الصدقة

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٢٦٦١/٦)، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما يكره من التعمق في العلم والغلو في الدين، حديث ٦٨٦٩، عن أبي هريرة.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٩٤/٢)، كتاب الصوم، باب التكتيل لمن أكثر الوصال، حديث ١٨٦٥، عن أبي هريرة.

(٣) انظر الرافعي: أبو القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم القزويني - العزيز شرح الوجيز - ج(٧) ص ٤٢٧، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

- السنوي: أبو زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي - روضة الطالبين - ج(٥) ص ٣٤٤ - دار الكتب العلمية - بيروت/لبنان.

- البهوتي: منصور بن يونس بن إدريس - كشف القناع عن متن الإقناع - ج(٥) ص ٤٣ - مكتبة النصر الحديثة.

- الزرقاني: عبد الباقي بن يوسف بن أحمد بن محمد - شرح الزرقاني - ج(٣) ص ٢٧٢ - دار الكتب العلمية - بيروت/لبنان.

- الدسوقي: - حاشية الدسوقي - ج(٢) ص ٥٣٦ - مرجع سابق.

وحرمة نزع الدرع إذا لبسه حتى يلقي عدوه، ويحكم الله بينه وبين عدوه وغيرها.

ج- ما أباح له: فقد أباح الله له أشياء حظرها على غيره، وذلك بياناً لقدره ومرتبته عند ربه سبحانه وتعالى ولأن فعل المباحات لا يلهيه عن فعل الطاعات بخلاف غيره. كزواجه من أكثر من أربعة نساء.

قال الشافعي رحمه الله: "إن الله تبارك وتعالى لما خص به رسول الله صلى الله عليه وسلم من وحيه، وأبان بينه وبين خلقه بما فرض عليهم من طاعته افترض عليه أشياء خففها عن خلقه ليزيده بها إن شاء الله قرينة وأباح له أشياء حظرها على خلقه زيادة في كرامته وتبييناً لفضيلته"<sup>(١)</sup>.

لقد ذكر الذين تكلموا<sup>(٢)</sup> بالخصائص الأقسام الثلاث الواجب والمحرم والمباح وقسموه إلى قسمين ما يتعلق بالنكاح، وما يتعلق بغير النكاح وأضاف إليه، ما اختصه الله به من كرامات إلا أن المالكية<sup>(٣)</sup> قسموا الواجب إلى قسمين ما وجب عليه كوجوب السواك وما وجب على غيره كوجوب إجابة المصلي إذا دعاه. وكذلك قسموا المحرمات إلى قسمين ما حرم عليه كحرمة أخذ الصدقة عليه، وما حرم على غيره من أجله كحرمة ندائه باسمه فتصبح الأقسام عندهم مع المباح خمسة. وهي:

---

(١) الشافعي: أبو عبد الله محمد بن إدريس - مختصر كتاب الأم في الفقه - ص ٢٥٦ - اختصار وتحقيق وتعليق - حسين عبد الحميد - من علماء الأزهر الشريف - كتاب مختصر المزني - دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت/لبنان.

(٢) الرافعي: العزيز شرح الوجيز - ج (٧) ص ٤٢٧ - مرجع سابق.

- النووي: روضة الطالبين - ج (٥) ص ٣٤٤ - مرجع سابق.

- شمس الدين المقدسي: أبو عبد الله محمد بن مفلح - كتاب الفروع - ج (٥) ص ١٦١ - عالم الكتب.

- البهوتي: كشاف القناع عن متن الإقناع - ج (٥) ص ٢٣ - مرجع سابق.

- الدسوقي: حاشية الدسوقي - ج (٢) ص ٥٣٦ - مرجع سابق.

(٣) الزرقاني: شرح الزرقاني - ج (٣) ص ٢٧٦ - مرجع سابق.

\* الخطاب: أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي - مواهب الجليل لشرح مختصر خليل -

ج (٣) ص ٣٩٣ - ط ثانية ١٩٧٨ م.

أ- الواجب عليه، كالسواك وقيام الليل.

ب- الواجب على غيره، كوجوب إجابة المصلي نافلة له.

ج- المحرم عليه، كحرمة أخذه للصدقة. وأكل ما فيه رائحة كريهة.

د- المحرم على غيره من أجله، كحرمة ندائه باسمه.

هـ- المباح: كإباحة زواجه فوق أربعة وبدون ولي.

جاء في حاشية الدسوقي قال: "ذكر فيه بعض ما اختص به النبي صلى الله عليه وسلم من الأحكام وهي ثلاثة أقسام واجبة ومحرمة ومباحة والأول قسمان واجب عليه وواجب له علينا كإجابة المصلي إذا دعاه والثاني قسمان حرام عليه كأكله الثوم وحرام علينا له كندائه باسمه وما أبيح له دوننا كزواجه زيادة على أربعة فالأقسام خمسة"<sup>(١)</sup>.

---

(١) الدسوقي: حاشية الدسوقي - ج (٢) ص ٥٣٦ -- مرجع سابق.

## الفرع الثالث: فائدة البحث في موضوع الخصوصية:

أولاً: إنه زيادة في العلم لقوله تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾<sup>(١)</sup> ولا سيما أنه من أشرف العلوم لأنه يتعلق بجانب من حياة النبي صلى الله عليه وسلم. وأنكر الله على المشركين في قوله تعالى: ﴿أَمْ لَمْ يَعْرِفُوا رَسُولَهُمْ فَهُمْ لَهُ مُنْكَرُونَ﴾<sup>(٢)</sup> فإن معرفة جوانب حياته وطهارة سيرته داعياً إلى الإيمان به من خلال معرفة خصائصه صلى الله عليه وسلم مما يتعلق بحياته التي عرفها أصحابه رضي الله عنهم بتلقيهم منه صلى الله عليه وسلم.

وأما من جاء بعد ذلك فلا بد من معرفة هذه الخصوصية ولا يأت ذلك إلا بالخبرة والنقل الصادق ولا يكون هذا إلا بتعلمه وتعليمه والبحث عنه وتقصيه. قال النووي معللاً سبب جواز البحث في الخصائص (لأنه زيادة في العلم)<sup>(٣)</sup>. ثانياً: لما أمر الله سبحانه عباده بالإيمان بالنبي صلى الله عليه وسلم فلا بد لمن آمن به أن يعرفوا قدره وعلو شأنه وما خصه الله به في خلقه الطاهر وخلق الظاهر، وما خصه من الكرامات والأحكام بالإضافة إلى معرفة شمائله وصفاته وما يتعلق به وجوانب سيرته وحياته.

قال تعالى: ﴿قُلْ يَتَأَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأَمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾<sup>(٤)</sup>. وقال سبحانه وتعالى: ﴿فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالنُّورِ الَّذِي أَنْزَلْنَا وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾<sup>(٥)</sup>.

(١) سورة طه: شطر من آية (١١٤).

(٢) سورة المؤمنون - آية (٦٩).

(٣) النووي: روضة الطالبين - ج (٥) ص ٣٦٢ - مرجع سابق.

(٤) سورة الأعراف - آية (١٥٨).

(٥) سورة التغابن - آية (٨).

وقال تعالى مخاطباً المؤمنين: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ءَامِنُونَ بِاللّٰهِ وَرَسُولِهِ  
وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِ ۚ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ مِن قَبْلُ ۚ وَمَن يَكْفُرْ بِاللّٰهِ  
وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ ۚ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلِيلًا بَعِيدًا﴾<sup>(١)</sup>.

ثالثاً: فلما كانت طاعة النبي صلى الله عليه وسلم فرضاً لازماً فلا بد من  
اتباعه وحتى يتحقق الاتباع على الوجه الذي أراده الله سبحانه وتعالى، فلا بد من  
معرفة أقواله وأفعاله صلى الله عليه وسلم وخصائصه ليعلم المكلف ما يصح الاقتداء  
به وما لا يصح الاقتداء به لأنه من خصائصه عليه الصلاة والسلام. ولذلك حذر  
النبي صلى الله عليه وسلم من التأسى بما لا يصح التأسى به قال صلى الله عليه  
وسلم في خطبته عام الفتح: "إن مكة حرمها الله ولم يحرمها الناس فلا يحل لامرئ  
يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دماً ولا يعضد بها شجرة فإن أحد ترخص  
لقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها فقولوا له إن الله أذن لرسوله صلى الله  
عليه وسلم ولم يأذن لكم وإنما أذن لي فيها ساعة من نهار"<sup>(٢)</sup>.

قال الإمام النووي رحمه الله بعد أن نقل المنع عن ابن خيران وقال سائر  
أصحابنا: "لا بأس به وهو الصحيح لما فيه من زيادة العلم، فهذا كلام الأصحاب.  
والصواب الجزم بجواز ذلك بل باستحبابه ولو قيل بوجوبه لم يكن بعيداً، لأنه ربما  
رأى جاهل بعض الخصائص ثابتة في الحديث الصحيح فعمل بها، أخذاً بأصل  
التأسي. فوجب بيانها لتعرف فلا يعمل بها، وأي فائدة أهم من هذه، وأما ما يقع في  
ضمن الخصائص مما لا فائدة فيه اليوم فقليل لا تخلو أبواب الفقه عن مثله للتدرب  
ومعرفة الأدلة، وتحقيق الشيء على ما هو عليه"<sup>(٣)</sup>.

(١) سورة النساء - آية (١٣٦).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (٩٨٧/٢)، كتاب الحج، باب تحريم مكة وصيدها، حديث ١٣٥٤.

(٣) النووي - روضة الطالبين - ج (٥) ص ٣٦٢ - مرجع سابق.

وما رجه النووي قال به: ( جمهور الشافعية)<sup>(١)</sup>. وكذلك قال به (جمهور العلماء)<sup>(٢)</sup>.

رابعاً: لما أوجب الله سبحانه وتعالى محبة رسوله صلى الله عليه وسلم كان لازماً علينا أن نقدم هذه المحبة على كل شيء بعد محبة الله سبحانه وتعالى لأن هذه المحبة والتقديم من مقتضيات الإيمان.

عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: "لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين"<sup>(٣)</sup>.

فلما كانت هذه المحبة واجبة أصبح لازماً معرفة خصائصه ومناقبه وصفاته وأوصافه عليه الصلاة والسلام. فإن معرفة أحوال النبي صلى الله عليه وسلم يزيد القلوب المحبة له صلى الله عليه وسلم حباً وشوقاً.

خامساً: ذكرت نصوص القرآن والسنة جوانباً من حياة الأنبياء عليهم السلام، وهذا منهج ربّاني للإطلاع على سيرة خير الخلق أجمعين بما في ذلك سيرة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، فلا بد من إبراز أوصافهم وجميع جوانب حياتهم، ومنها خصوصياتهم ليتضح لنا عظم شأنهم، فإن الأمم تخلد عظمائها وتبين صفاتهم وتؤلف المؤلفات في ذلك، ولا سيما ما كان في سيرة إمام الأنبياء ومن بُعث رحمة للعالمين عليه الصلاة والسلام.

---

(١) الشيرازي- أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف- تكملة المجموع شرح المذهب- ج(١٩) ص٣٦- دار الكتب العلمية- بيروت/لبنان.

(٢) البهوتي- كشف القناع عن متن الإقناع- ج(٥) ص٢٣- - مرجع سابق.

- الزرقاني- شرح الزرقاني- ج(٣) ص٢٧٦- - مرجع سابق.

- الحطاب- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل- ج(٣) ص٣٩٣- - مرجع سابق.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه - ج(٢٣/١) كتاب الإيمان- باب حُب النبي صلى الله عليه وسلم من الإيمان، دار الفكر- بيروت/لبنان.

## المبحث الثاني

### مر له حق التخصيص وماهية حق التخصيص

#### المطلب الأول: من له حق التخصيص:

لبيان من له حق الاختصاص، نوضح ذلك في فرعين:

#### الفرع الأول: التخصيص من المشرع:

لبيان هذا الأمر نقول إنّ التخصيص بما أنه من المشرع، والمشرع الأول هو الله سبحانه وتعالى، وقد يشرع الله سبحانه وتعالى لنبيه أحكاماً خاصة، فيوجب عليه أشياء لا تجب على الأمة أو يحرم عليه أشياء لا يحرمها على أمته، أو يبيح له أشياء لا يبيحها لأمته. ويكون ذلك على النحو الآتي:

- أ- أن يختص الرسول صلى الله عليه وسلم بوجوب أحكام لا تجب على الأمة.
- ب- أن ينزه عن أشياء يحرمها على نفسه وتكون مباحة للأمة، فهذا يمكن أن يقع ويمثل له بأن لا يأكل ماله رائحة كريهة.
- ج- أن تُباح له أشياء لا تباح لأمته مزيداً في التقرب إلى الله.

وقد بيّنت في ذكر بعض المباحات من الخصائص أنها من عند الله سبحانه وتعالى. عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يوم فتح مكة بعد أن حمد الله وأثنى عليه "إن مكة حرمها الله ولم يحرمها الناس، فلا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دماً، ولا يعضد بها شجرة، فإن أحدًا ترخص لقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها فقولوا: "إن الله قد أذن لرسوله



ولم يأذن لكم، وإنما أذن لي فيها ساعة من نهار، ثم عادت حُرمتها اليوم كحرمتها بالأمس، وليبلغ الشاهد الغائب" (١).

ومن ذلك أيضاً ما روته عائشة أن رجلاً جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم يستفتيه، وهي تسمع من وراء الباب، فقال: "يا رسول الله، تُدركني الصلاة وأنا جُنُب، أفأصوم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "وأنا تُدركني الصلاة وأنا جُنُب، فأصوم. فقال: لست مثلنا يا رسول الله، قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر، فقال: والله لأرجو أن أكون أخشاكم لله، واعلمكم بما اتقي" (٢).

### وجه الاستدلال من الحديث:

إن النبي صلى الله عليه وسلم أنكر على من ظن أنه يترخص على سبيل الاختصاص بسبب غفران ذنبه، وبيّن أن هذه المغفرة تكون داعية له لأن يكون أخشى الناس وأتقاهم الله سبحانه وتعالى، ومن ذلك أيضاً عندما سُئل عن قيام الليل أن يرفق بنفسه، وذكر له أن الله قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، فقال: " أفلا أكون عبداً شكوراً".

---

(١) أخرجه البخاري: صحيحه - ج(٤٧/١)، كتاب العلم، باب ليبلغ العلم الشاهد الغائب، حديث رقم (١٠٤) - مرجع سابق.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (٦٤٠/٢)، كتاب الصوم، باب صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب، حديث ١١٠٩، مرجع سابق.

## الفرع الثاني: ما يثبت به التخصيص من الأدلة:

أ- إن أول الأدلة وأولها في الدلالة على الخصوصية هي القرآن الكريم ومنها قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ الَّتِي ءَاتَيْتَ أَجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَبَنَاتِ عَمَّتِكَ وَبَنَاتِ خَالَكِ وَبَنَاتِ خَالَتِكَ الَّتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾<sup>(١)</sup>.

قد دلت هذه الآية على أحكام منها ما هو متعلق بالنبي عليه السلام وأمته كإباحة النكاح ومنها ما هو متعلق بالنبي عليه السلام كاختصاصه بحرمة نكاح غير المهاجرة، وكذلك حرمة نكاح الكافرة ومنها إباحة نكاح المواهبة وإباحة نكاح ما يزيد على أربعة نسوة<sup>(٢)</sup>، وأنه يباح له نكاح بغير ولي ولا شهود<sup>(٣)</sup>، فهذه الأحكام دلت عليها الآية إما دلالة تصريحية وإما دلالة غير صريحة.

أما الدلالة الصريحة وهي الدلالة الصريحة الفاطمية الدلالة، وهي في قوله تعالى: ﴿وَأَمْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾<sup>(٤)</sup>. ثم صرحت الآية بالاختصاص بقوله تعالى: ﴿خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٥)</sup>. وأما ما ثبت وما كانت دلالة الآية عليه ظنيته كقوله تعالى: ﴿الَّتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ﴾. فقيد الهجرة إن أردنا إعماله فإن غير المهاجرة لا تحل، فإذا كانت غير المهاجرة لا تحل فكذلك لا يحل له نكاح

(١) سورة الأحزاب- آية (٥٠).

(٢) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن (٢٠٥/١٤-٢١٠)، دار الشعب، القاهرة، ١٣٧٢هـ، طبعة ٢، تحقيق: أحمد عبدالعليم البردوبي.

(٣) النووي: أبو زكريا يحيى بن شرف: روضة الطالبين (٩/٧)، المكتب الإسلامي، بيروت، طبعة ٢، ١٤٠٥هـ.

(٤) سورة الأحزاب- شطر من آية (٥٠).

(٥) انظر الحاشية رقم (١).

الكافرة، ويدل عليه أيضاً ذكر قيد الإيمان في قوله تعالى: ﴿وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً﴾. وأما الزيادة على أربعة نسوة، وإباحة النكاح بغير ولي ولا شهود فدل عليه قوله تعالى: ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾<sup>(١)</sup>.

قد فرض الله على الأمة في أزواجهم أن لا يجمعوا بين أكثر من أربع نسوة، وأن لا يتزوجوا إلا بولي وشهود، ثم نفى الله عن نبيه الحرج فيما وسع عليه في النكاح، وما أباح له دون أمته، وقد ثبتت بعض هذه الأحكام بفعل النبي صلى الله عليه وسلم، والذي جعل دلالة هذه الآية قاطعة على اختصاص النبي صلى الله عليه وسلم بإباحة الزواج بأكثر من أربع ما ثبت في نكاحه عليه الصلاة والسلام.

بـ وقد بينت السنة المطهرة خصائص النبي صلى الله عليه وسلم، حيث أن بعض الأحكام خاصة به، وذلك بأن يفعل فعلاً ثم ينهى أصحابه عن فعله كاختصاصه بإباحة الوصال في الصوم، وبيّن أن هذا الأمر خاص به.

ومن ذلك، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: "تهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الوصال، فقالوا: إنك تُواصل يا رسول الله، قال: وأيّكم مثلي إني أبيت يطعمني ربي ويسقيني..."<sup>(٢)</sup>.

وعنه النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يوم فتح مكة بعد أن حمد الله وأثنى عليه: "إن مكة حرمها الله ولم يُحرمها الناس، فلا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دماً ولا يعضد بها شجرة، فإن أحدًا ترخص لقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها، فقالوا: "إن الله قد أذن لرسوله ولم يأذن لكم، وإنما أذن لي فيها ساعة من نهار، ثم عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس، وليبلغ الشاهد الغائب"<sup>(٣)</sup>. ومن الأمور التي يثبت فيها الاختصاص في أفعال النبي صلى الله عليه

(١) انظر الحاشية رقم (٢).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (١٥٦٣/٤)، كتاب الحج، باب دخول النبي من أعلى مكة، حديث ٤٠٤٤.

وسلم أن يأمر أصحابه بأمر، ثم يترك ما أمرهم به أو ينهاهم عن شيء ثم يفعله فيعلم بالضرورة أن هذا الأمر خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم.

ومن ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم عندما نهى أصحابه عن الزيادة على أربعة نسوة في عصمة الرجل مجتمعات، وثبت أنه زاد على الأربعة فيدل هذا الأمر على اختصاص النبي عليه الصلاة والسلام في ذلك مع أن هذا الأمر شرعه القرآن وبينه فعل النبي صلى الله عليه وسلم وأجمعت عليه الأمة.

ج- الإجماع: ومما وقع فيه الإجماع بإباحة الزيادة للنبي صلى الله عليه وسلم على أربعة نسوة.

د- القياس الجلي: فلما وجب على النبي صلى الله عليه وسلم طلاق من تكره المٌقام معه كما ثبت ذلك في قوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾<sup>(١)</sup>. وكما ثبت ذلك أيضاً في حديث المستعيذة التي استعازت بالله منه فقال لها: "الحقي بأهلك"<sup>(٢)</sup>.

بناءً على ذلك وجب عليه طلاق من كرهت المٌقام معه كذلك يجب عليه أن لا يبتدئ نكاح من كرهت صحبتته بطريق الأولى.

ولا بد من اتباع الدليل الصحيح في إثبات الخصوصيات. فهذا أمرٌ توقفي الاجتهاد في بيان خصائص النبي عليه الصلاة والسلام والبحث فيها إلا أنه يرى أن البعض اجتهد في خصائص النبي عليه السلام فنسب إليه ما لا ينبغي. فمنهم على سبيل المثال من ذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم إذا أراد نكاح امرأة وجب على زوجها طلاقها<sup>(٣)</sup>. وإن كان هذا مبني على أصل صحيح وهو وجوب إجابة النبي

(١) سورة الأحزاب - آية (٢٨).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٢٠١٢/٥)، كتاب الطلاق، باب من طلق وهل يواجه الرجل امرأته بالطلاق، حديث ٤٩٥٥، عن عائشة.

(٣) النووي: روضة الطالبين (٩/٧)، مرجع سابق.

صلى الله عليه وسلم إلا أن التفريغ عليه فاسد لأنه لم يقع من النبي عليه الصلاة والسلام، وقد مثلوا له بقصة زيد بن حارثة رضي الله عنه إلا أن نص القرآن يدفع هذا الافتراض ويبطله.

فإن النبي صلى الله عليه وسلم مع علمه بالوحي أن زينب ستكون زوجته، فقد كان يقول لزيد أمسك عليك زوجك، ونتأمل قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفَى فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا﴾<sup>(١)</sup>.

جاء في بيان سبب نزول هذه الآيات ما روته عائشة رضي الله عنها، أنها قالت: "لو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم كاتماً من الوحي شيئاً لكتّم هذه الآية. ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾. يعني الإسلام<sup>(٢)</sup>.

﴿وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾ يعني بالعنق فاعتقته<sup>(٣)</sup>، ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفَى فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾ إلى قوله ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا﴾.

وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما تزوجها قالوا: تزوج حليمة ابنه: فأنزل الله: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ

(١) انظر الحاشية رقم (١).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (١٦٠/١)، كتاب الإيمان، باب معنى قوله تعالى: (ولقد رآه نزلة أخرى) حديث رقم ١٧٧، مرجع سابق.

(٣) القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر، تفسير القرطبي (١٨٨/١٤).

النَّبِيِّ ﷺ<sup>(١)</sup>، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم تبتاه وهو صغير، فلبث حتى صار رجلاً، يقال له زيد بن محمد.

فأنزل الله تعالى: ﴿ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>. فلان مولى فلان، وفلان أخو فلان، "هو أقسط عند الله"، يعني أنه أعدل عند الله.

قال القاضي: "وما وراء هذه الرواية غير معتبر، فأما قولهم: "إن النبي صلى الله عليه وسلم رآها فوقعت في قلبه" فباطل، فإنه كان معها في كل وقت وموضع، ولم يكن حينئذ حجاب، فكيف تتشأ معه وينشأ معها ويلحظها في كل ساعة، ولا تقع في قلبه إلا إذا كان لها زوج، وقد وهبته نفسها وكرهت غيره، فلم يخطر بباله، فكيف يتجدد له هوى لم يكن، وقد قال الله تعالى: ﴿لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَخَفَضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾. والنساء أفتن الزهرات وأنشر الرياحين، فيخالف هذا في المطلقات، فكيف في المنكوحات المحبوسات"<sup>(٣)</sup>.

ومثل هذه الاجتهادات في الخصائص لا تصح ولا تخلو كتب الخصائص وبعض كتب التفسير عن مثل ذلك، مما لا يصح نسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

(١) سورة الأحزاب - آية (٤٠).

(٢) سورة الأحزاب - آية (٥).

(٣) ابن العربي - أحكام القرآن - ج (٣) ص ٤٥٩ - دار الكتاب العربي - بيروت/لبنان - مرجع سابق.

## المطلب الثاني: ما يترتب على ثبوت التخصيص من أحكام:

إن حقيقة التخصيص أن يفرد النبي صلى الله عليه وسلم بميزات وخصال تكون له دون غيره، فلا يصح من غيره الاعتراض عليها، ولا متابعتها فيها إن ثبت له وحده، ويمكن بيان ذلك من خلال هذين الأمرين:

### الأمر الأول: حكم الاعتراض على ما ثبت من هذه الخصائص:

وذلك لأن الاعتراض يكون اعتراضاً على الشارع، لأنه هو الذي خصّ نبيه عليه السلام بهذه الخاصية، وكذلك إن الله سبحانه وتعالى حكماً لهذه الخصائص التي منحها للنبي صلى الله عليه وسلم قد يظهر لنا بعضها وقد يخفي عنا الكثير منها، ولذلك لا بد أن نسلم بما أراده الله سبحانه وتعالى لنبيه إن ثبت ذلك بدليل صحيح.

قال الماوردي: "إن الله تعالى خص رسوله صلى الله عليه وسلم بالرسالة وفرض الطاعة حتى يُميز بها على جميع المخلوقات وميّزه عنهم في أحكام الدين من وجهين:

أحدهما: تغليظ.

والآخر: تخفيف.

فأما التغليظ فهو أن الله تعالى فرض عليه أشياء خففها عن خلقه، وذلك لأمرين:

أحدهما: لعلمه بأنه أقوم بها منهم وأصبر عليها منهم.

والثاني: ليجعل أجره بها أعظم من أجورهم وقربه بها أزيد من قربهم.

وأما التخفيف فهو إباحة أشياء حظرها عليهم، وذلك لأمرين:

أحدهما: لتظهر بها كرامته وتبين بها اختصاصه ومنزلته.

والثاني: لعلمه بأن ما خصه من الإباحة لا يلهيه عن طاعته، وإن ألهاهم ولا يعجزه عن القيام بحقه، وإن أعجزهم؛ ليعلموا أنه على طاعة الله تعالى أقدر وبحقه أقوم<sup>(١)</sup>.

وأكثر ما يعترض عليه من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم ما يتعلق بما خصه الله به في باب النكاح، ويدّعي أولئك المعترضون الذين إما أنهم اعترضوا جهلاً وإما أنهم انحرفوا عن الحق بعدما عرفوه. ويدّعي هؤلاء أن النبي صلى الله عليه وسلم رجلٌ منغمس في شهوته وملذاته يتزوج ما شاء من النساء.

وقد نشر على شبكة الإنترنت مقالٌ بعنوان "خصائص محمدية أم انتهاكات شرعية"<sup>(٢)</sup> تتلخص هذه المقالة في أمرين:

**الأمر الأول:** إنكار خوارق العادات التي أجزاها الله لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم من طيب رائحته وطهارته ظاهراً وباطناً، وما كان يحدث له من خوارق العادات التي تدل على صدق نبوته، وأما الإجابة على هذا الأمر مع أن الأمر لا يحتاج إلى جواب، فهو لا يخفى على صاحب الفطرة السليمة والإدراك السليم.

إن الله سبحانه وتعالى لما أرسل الرسل عليهم السلام أيدهم بمعجزات وخوارق للعادات يعجز البشر أن يأتوا بمثلها لتكون دليلاً على صدقهم، وداعياً للإيمان بهم، وقد تكون هذه الخوارق أموراً تجري على أيديهم؛ كإنقلاب العصا إلى حية بإذن الله على يد موسى عليه السلام، وإحياء الموتى وإشفاء المرضى على يد عيسى عليه السلام، وغيرها من الخوارق التي جرت على أيدي الأنبياء عليهم السلام، وكما جرى على يد النبي صلى الله عليه وسلم من انشقاق القمر وتسليم الحجر، ونبع الماء من بين أصابعه الشريفة وغيرها، ومنها ما كان علامات ودلائل

---

(١) الماوردي- أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب- الحاوي الكبير- ج(٩) ص٩- دار الكتب العلمية- بيروت/لبنان.

(٢) انظر الدمشقي- شهاب الدين- خصائص محمدية أم انتهاكات شرعية- شبكة الإنترنت

<http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=z9725>



نبوة في أجسادهم، ومن ذلك خاتم النبوة للنبي صلى الله عليه وسلم، وطيب رائحته وغيرها.

فهذه الخصائص إنما راجعة لكونهم أنبياء، يُظهر الله لهم الخوارق لتدل على صدقهم، ومن الخصائص ما يرجع إلى طبيعة الرسالة، فطبيعة رسالة النبي عليه الصلاة والسلام أنها باقية، وطبيعة رسالة من قبله كانت مؤقتة ومحصورة في القوم الذي بُعث فيهم نبيهم.

فلما ثبت أن النبي محمد صلى الله عليه وسلم خاتم الأنبياء اقتضى الأمر أن يختص ببقاء رسالته، وأن تكون محفوظة من التبديل والتحريف، وأن تكون بعثته للناس كافة وأن يكون رحمة للعالمين.

**الأمس الثاني:** إن كاتب المقال قد ركز طعنته فيما أباح الله لنبيه عليه السلام في النكاح، وكان هذا الأمر في رأيه انتهاكاً لأحكام الشرع الذي ألزم به أمته، ثم تحلل من هذه الأحكام فجعل لنفسه أحكام خاصة كالزيادة على أربعة نسوة، والنكاح من غير ولي ولا شهود، والنكاح من غير مهر. والإجابة على ذلك أن خصائص النبي صلى الله عليه وسلم فيما أُبِيح لم تكن تشريعاً منه، وإنما كانت من الله سبحانه وتعالى.

فمن تصفح أحكام هذه الإباحة يجد أنها في القرآن الكريم تشريع رباني ولم تكن هوى شخصياً.

والناظر في هذه الأحكام الخاصة يجد أن عددها قليل مع بقية ما شرعه الله لعباده المؤمنين. وكذلك فإن هذه الأحكام الخاصة لها حكم كثيرة، نذكر بعضها في هذا المقام إن شاء الله. وكذلك فإن أحكام الشريعة الإسلامية لها ميزات ومن ميزات أنها تراعي أحوال المكلفين، فإن المسافرين لهم أحكام خاصة والمرضى لهم أحكام خاصة كذلك، وأحكام خاصة في حالة الخوف، وأحكام خاصة في مقام الأبوة، إذ لا يقاد والدٌ بولده، ألا يكون لحال النبوة أحكام خاصة تتناسب مع مقام النبوة، إذ أن الحال يقتضي أن يكون حول النبي صلى الله عليه وسلم جمع من النساء ينقلن عنه الأحكام التي يحتاجها المسلمون فيما يقع في البيوت، ولا يعلمه إلا الأزواج وتحتاجه

الأمّة، كما أن الله سبحانه وتعالى أحل لنبيه الصفي من المغنم وأن يأخذ من الفيء والغنيمة، ومقابل ذلك حرم عليه أخذ الصدقة وأن لكل قائد أن يأخذ كفايته وما يسد حاجته من المال، إلا أن الله سبحانه وتعالى خص نبيه بمقدار من الفيء والغنيمة ليسد حاجته لأنه منشغل في أمر الدعوة إلى الله..

كما أن الخصائص التي شرعت للنبي صلى الله عليه وسلم لم تكن كلها مباحات وإنما منها ما حرم عليه وأبيح لغيره، كحرمة أخذ الصدقة وحرمة أكل ما له رائحة كريهة، ووجب عليه أمور خففت عن غيره. فوجب عليه قيام الليل فكان يقوم حتى تتفطر أقدامه، فأبيح تحليل من أحكام الشريعة يجعل النبي عليه السلام يقوم الليل حتى تتفطر أقدامه وتتشقق حتى تراه زوجته فتقول له "ألم يغفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر" فيقول "أفلا أكون عبداً شكوراً"<sup>(١)</sup> بل كان عبداً شكوراً صلى الله عليه وسلم.

ثم نعود إلى تصفح سيرة النبي صلى الله عليه وسلم في زواجه وأزواجه نجد المناقضة التامة بين ما يقول هؤلاء مع حقيقة الأمر فالنبي صلى الله عليه وسلم في أول زواجه له وهو شاب تزوج من امرأة ثيب تكبره بخمسة عشر عاماً، وبقي معها حتى توفيت رضي الله عنها وهي خديجة أم المؤمنين، وعندما تزوج بعدها كان عمره خمسين عاماً، ولم يتزوج بكرة إلا عائشة رضي الله عنها، وبقيت نساءه ثيبات وكبار في السن، ولزواجه حكم ثيبين عظم قدر النبي عليه الصلاة والسلام وأنه يتنزه عن كل نقيصه يحاول أن يلصقها به الحاقدون.

وهنا يجب الإشارة إلى أن أمر هام وهو مع القول بحرم الاعتراض على خصوصيات الرسول صلى الله عليه وسلم الثابتة إلا أنه لا مانع من أن يختلف الفقهاء في تقرير بعض المسائل هل هي من الخصوصيات أم لا. وهل ثبتت بأدلة ظنية؟

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٤/١٨٣٠)، كتاب التفسير، باب قوله تعالى ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك، حديث ٤٥٥٦، مرجع سابق.

الأمر الثاني: حكم المتابعة والتأسي في خصائص النبي صلى الله عليه وسلم.

إن ما اختص الله به نبيه عليه السلام من الخصائص دون غيره من الأمة فلا يجوز لأحد أن يشاركه فيها، ولا أن يساويه مهما بلغ من الإيمان والمرتبة، لأن الله سبحانه وتعالى جعلها خالصة له قال تعالى: ﴿خَالِصَةً لَّكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

قال الأمدى: " ما ثبت كونه من خواص النبي صلى الله عليه وسلم التي لا يشاركه فيها أحد فلا يدل على التشريك بيننا وبينه فيه إجماعاً"<sup>(١)</sup>.

كما أنه لم يدع أحد من الصحابة رضي الله عنهم أنه يشارك النبي عليه السلام فيما أفرد به، وذلك لأن الاختصاص استثناء من الأصل، فلما كان استثناء من الأصل فلا يقاس عليه غيره. وأما إن كانت الخصائص من النوع الذي اختص الله به نبيه عن غيره من الأنبياء وشاركته به الأمة كإحلال الغنائم، وجعل الأرض مسجداً وطهوراً فتصح المتابعة والمشاركة لأنها خاصية أكرم بها النبي وأمته.

والخصائص التي لا يجوز الإقتداء بها يجب أن تكون ثابتة إما في القرآن، أو بسنة صحيحة صريحة الدلالة على الاختصاص. أو بإجماع ثابت

---

(١) الأمدى- سيف الدين أبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد- الإحكام في أصول الأحكام- ج(١) ص ١٤٨- دار الكتب العلمية- بيروت/لبنان.

## المبحث الثالث

### العلاقة بين الاقتداء والتشريع والتخصيص

#### المطلب الأول: العلاقة بين الاقتداء والتخصيص:

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: معنى الاقتداء وما يتعلق به:

معنى الاقتداء لغة: جاء في لسان العرب يقال قدوة وقدوة لما يقتدى به.

القدوة ما تسنن به، القدوة الأسوة، يقال فلان قدوة يقتدى به، يقال فلان لا يقاديه أحد ولا يماديه أحد ولا يباريه أحد ولا يجاريه أحد وذلك إذا تميز في الخلال كلها، وتقدت به دابته لزممت سنن الطريق<sup>(١)</sup>.

الإقتداء والتأسي بمعنى واحد، قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾<sup>(٢)</sup>.

قال الإمام القرطبي: "(أسوة) الأسوة القدوة والأسوة ما يتأسى به، أي يتعزى به، فيقتدى به في جميع أفعاله، ويتعزى به في جميع أحواله، فلقد شج وجهه وكسرت رباعيته، وقُتل عمه حمزة، وجاع بطنه، ولم يُلف إلا صابراً محتسباً وشاكراً راضياً"<sup>(٣)</sup>.

#### معنى الاقتداء أو التأسي في الاصطلاح:

قال الأمدى رحمه الله: "أما التأسي في الفعل، فهو أن تفعل مثل فعله على وجهه من أجل فعله، وأما التأسي في الترك فهو ترك أحد الشخصين مثل ما ترك

(١) ابن منظور: لسان العرب - باب القاف - ج (١١) مادة القاف والدال - مرجع سابق.

(٢) سورة الأحزاب - آية (٢١).

(٣) القرطبي - الجامع لأحكام القرآن - ج (١٤) ص ١٥٥ - مرجع سابق.

الآخر من الأفعال على وجهه وصفته من أجل أنه ترك" (١). بناء على ذلك يكون معنى الإقتداء أو التأسّي الفعل كفعل الغير، والترك كترك الغير على وجهه لأجل أنه فعل أو لأجل أنه ترك. وقد ذكر الأمدي رحمه الله قيود هذا التعريف: " فقولنا (مثل فعله) لأنه لا تأسّي مع اختلاف صورة الفعل كالقيام والقعود. وقولنا (على وجهه) معناه المشاركة في غرض ذلك الفعل ونيتّه، لأنه لا تأسّي مع اختلاف الفعلين في كون أحدهما واجبا والآخر ليس بواجب وإن اتحدت الصورة. وقولنا (من أجل فعله) لأنه لو اتفق فعل شخصين في الصورة والصفة، ولم يكن أحدهما من أجل الآخر كاتفاق جماعة في صلاة الظهر مثلا أو صوم رمضان اتباعا لأمر الله تعالى، فإنه لا يقال بتأسّي البعض بالبعض" (٢).

ومن الأمثلة على الإقتداء بالترك ترك الصلاة عند طلوع الشمس لأن النبي صلى الله عليه وسلم ترك ذلك.

وقد ذكر الأمدي رحمه الله ألفاظا لها صلة بالإقتداء والتأسّي وهي المتابعة والموافقة والمخالفة، فقال رحمه الله: " وأما المتابعة، فقد تكون في القول وقد تكون في الفعل والترك، فاتباع القول هو امتثاله على الوجه الذي اقتضاه القول والاتباع في الفعل هو التأسّي بعينه.

وأما الموافقة، فمشاركة أحد الشخصين للآخر في صورة قول، أو فعل، أو ترك أو اعتقاد، أو غير ذلك، سواء كان ذلك من أجل الآخر، ليس من أجله.

وأما المخالفة، فقد تكون في القول، وقد تكون في الفعل أو الترك، فالمخالفة في القول ترك امتثال ما اقتضاه القول، وأما المخالفة في الفعل، فهو العدول عن فعل مثل ما فعله الغير، مع وجوبه، ولهذا فإن من فعل فعلا، ولم يجب على غيره مثل

(١) الأمدي - الإحكام في أصول الأحكام - ج (١) ص ١٤٧ - مرجع سابق.

(٢) الأمدي، مرجع سابق، (١/١٤٧).

فعله لا يقال إنه مخالف في الفعل بتقدير الترك. ولذلك لم تكن الحائض مخالفة بترك الصلاة لغيرها، وعلى هذا فلا يخفى وجه المخالفة في الترك<sup>(١)</sup>.

**المسألة الثانية: ما يصح الإقتداء به من أفعال النبي صلى الله عليه وسلم:**

لقد تضافرت الأدلة من القرآن والسنة والإجماع<sup>(٢)</sup> على أن أفعال النبي صلى الله عليه وسلم حجة يقتدى بها بالجملة إلا ما دل الدليل على أنه خاص به.

وسنبين تفصيل هذه الأفعال كما ذكرها الأصوليون حيث أن أفعال النبي عليه الصلاة والسلام تنقسم إلى قسمين من حيث ما يصح الإقتداء به وما لا يصح الإقتداء به<sup>(٣)</sup>.

**أ- ما يصح الإقتداء به: وينقسم إلى قسمين أيضاً:**

**القسم الأول: ما يعتبر من قبيل العادات.**

**القسم الثاني: ما يعتبر تشريعاً للنبي صلى الله عليه وسلم وأُمَّته.**

أما ما كان من قبيل العادات فإنه يحمل على الإباحة. قال الأمدى رحمه الله: "ما كان من الأفعال الجليلة كالقيام والقعود والأكل والشرب ونحوه، فلا نزاع في كونه على الإباحة بالنسبة إليه وإلى أُمَّته"<sup>(٤)</sup>.

أما ما كان تشريعاً للنبي صلى الله عليه وسلم وأُمَّته، فإما أن يُعلم منه البيان لنا صراحة كقوله صلى الله عليه وسلم "صلوا كما رأيتموني أصلي" وإما أن يعلم منه البيان بقرائن الأحوال كأن يرد خطاب مجمل أو عام أو مطلق ثم يصدر من النبي عليه الصلاة والسلام فعلٌ في وقت الحاجة إليه، يبين المجمل ويخصص العام

(١) الأمدى - الإحكام في أصول الأحكام - ج (١) ص ١٤٧ - مرجع سابق.

(٢) وقد ذكر الأدلة من القرآن والسنة والإجماع أبي الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري المعتزلي -

المعتمد في أصول الفقه - ج (١) ص ٣٥٤ - دار الكتب العلمية - بيروت/لبنان - ط أولى ١٩٨٣ م.

(٣) الأمدى - الإحكام في أصول الأحكام - ج (١) ص ١٤٨ - مرجع سابق.

(٤) الأمدى، مرجع سابق، (١/١٤٨).

ويَقْدِّد المطلق، فيعلم بذلك أن فعله بيانٌ لنا. قال الأمدى رحمه الله: " وهذا دليلٌ من غير خلاف... والبيان تابعٌ للمبين في الوجوب والندب والإباحة"<sup>(١)</sup>.

إذا فعل النبي عليه الصلاة والسلام فعلاً ولم يكن بياناً لخطاب سابق، ولا قام الدليل على أنه من خواصه، وعُلمت لنا صفة من الوجوب أو الندب أو الإباحة، إما بنصه عليه الصلاة والسلام على ذلك وتعريفه لنا أو بغير ذلك من الأدلة، فمعظم الأئمة من الفقهاء والمتكلمين متفقون على أننا متعبدون بالتأسي به في فعله واجباً أو مندوباً أو مباحاً<sup>(٢)</sup>.

وإما ما لم يعلم أنه بيان كان يفعل النبي صلى الله عليه وسلم فعلاً ولا يظهر في البيان لا صراحة ولا بقرائن الأحوال ولا يعلم كونه واجباً ولا مباحاً ولا مندوباً، وهذا ينقسم إلى قسمين:

أحدهما: إما أن يكون فيه قصد القرية فأرجح الأقوال أنه مندوب في حق النبي صلى الله عليه وسلم وأمته.

والآخر: إما أن لا يظهر فيه قصد القرية فأرجح الأقوال أنه مباح للنبي صلى الله عليه وسلم وأمته.

#### ب- ما لا يصح الاقتداء به:

وهو ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم وثبت أنه من خصائصه ولا يشاركه به أحد فلا يصح الاقتداء به، وقد أجمعت الأمة على ذلك. ونقل هذا الإجماع<sup>(٣)</sup> الأمدى فقال رحمه الله: "وأما بالنسبة إلى أمته فلا أنه وإن كان عليه السلام قد اختص عنهم بخصائص لا يشاركونه فيها غير أنها نادرة، بل أندر من النادر بالنسبة إلى الأحكام المشتركة فيها، وعند ذلك فما من واحد من آحاد الأفعال إلا واحتمال

(١) الأمدى - الإحكام في أصول الأحكام - ج (١) ص ١٤٨ - مرجع سابق.

(٢) الأمدى - الإحكام في أصول الأحكام - ج (١) ص ١٥٩ - مرجع سابق.

(٣) انظر الحاشية رقم (١).

مشاركة الأمة للنبي عليه السلام فيه أغلب من احتمال عدم المشاركة، إدراجاً للنادر تحت الأعم الأغلب، فكانت المشاركة أظهر<sup>(١)</sup>. وهذه الوجوه لأفعال النبي عليه السلام قد ذكرها الأمدي رحمه الله، وأما حكم الإقتداء بالنبي عليه السلام فإنه غرض في الجملة لقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾<sup>(٢)</sup>. وأما الإقتداء بكل فعل على انفراد فإنه يكون بحسب ما دل عليه الفعل، فإن دل على الوجوب يكون واجباً وإن دل على الندب يكون مندوباً، وإن دل على المباح يكون مباحاً، وإن دل على الاختصاص وأنه لا يشاركه به أحد فلا يصح الإقتداء به وإن دل على الخصائص التي يشاركه بها الأمة كحل الغنائم وجعل الأرض مسجداً وطهوراً فإن الإقتداء يصح<sup>(٣)</sup>.

(١) الأمدي- الإحكام في أصول الأحكام- ج(١) ص ١٥٠- مرجع سابق.

(٢) سورة الأحزاب- آية(٢١).

(٣) الأمدي- الإحكام في أصول الأحكام- ج(١) ص ١٤٨- مرجع سابق.



## المطلب الثاني: العلاقة بين الاختصاص والتشريع:

التشريع في اللغة: جاء في لسان العرب الشريعة والشراع والمشرفة المواضع التي ينحدر إلى الماء منها.

قال الليث: وبها سمي ما شرع الله للعباد شريعة في الصوم والصلاة والحج والنكاح وغيرها.

والشريعة والشرعة ما سنّ الله من الدين وأمر به كالصوم والصلاة والحج والزكاة وسائر أعمال البر. قال تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ﴾<sup>(١)</sup>، وقوله تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شَرْعَةً وَمِنْهَا جَاءَ﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحًا﴾<sup>(٣)</sup>، شرع أي أظهر<sup>(٤)</sup>.

## التشريع في الاصطلاح:

بناء على ذلك يُعرّف التشريع بأنه ما سنّ الله لعباده في القرآن والسنة من أحكام تتعلق في الأمور الاعتقادية والأخلاقية أو العملية. وأهم مصادر التشريع الإسلامي وأولها: القرآن والسنة، وبقية المصادر إنما هي تابعة لهذين المصدرين. وقد تضافرت الأدلة من الكتاب والسنة بوجوب اتباع القرآن وسنة النبي صلى الله عليه وسلم.

أما القرآن الكريم: قال تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾<sup>(٥)</sup>، وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾<sup>(٦)</sup> قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ

(١) سورة الجاثية - آية (١٨).

(٢) سورة المائدة - آية (٤٨).

(٣) سورة الشورى - آية (١٣).

(٤) ابن منظور: لسان العرب (٨٧/٧)، مادة الشين والراء، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٩٩٩.

(٥) سورة آل عمران - آية (١٣٢).

اللَّهِ لَا تُحِبُّ الْكَافِرِينَ»<sup>(١)</sup>، وقوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّىٰ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظًا﴾<sup>(٣)</sup>، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾<sup>(٤)</sup>.

عن مالك أنه بلغه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: {تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم}<sup>(٥)</sup>.

والأدلة على ذلك كثيرة ولا نريد حصرها واستقصاءها فالأمر لا يحتاج إلى برهان فالقرآن والسنة أهم مصادر التشريع الإسلامي، حيث حوت تشريعات في الأمور الاعتقادية والأحكام العملية والتشريعات الأخلاقية والتي جاءت للمكلفين جميعاً بما فيهم النبي صلى الله عليه وسلم إلا أن الأصوليين قد بحثوا مسائل تتعلق بالخصائص منها:

❖ المسألة الأولى: هل الأمر للنبي الخالي عن التخصيص يكون أمراً للأمة أم خاصاً بالنبي صلى الله عليه وسلم:

أ- ذهب فريق من العلماء<sup>(٦)</sup> إلى أن الأمر إذا توجه إلى النبي عليه السلام فإن أمته داخله في هذا الأمر؛ حتى يقوم دليل على الاختصاص.

(١) سورة آل عمران - آية (٣١-٣٢).

(٢) سورة النساء - آية (٦٥).

(٣) سورة النساء - آية (٨٠).

(٤) سورة النساء - آية (٥٩).

(٥) مالك بن أنس - الموطأ - كتاب القدر - باب النهي عن القول بالقدر - ص ٧٨٥ - دار الجيل/بيروت - دار الأفاق الجديدة/المغرب.

(٦) انظر تفصيل المسألة عند الأصوليين.

- ابن قدامة المقدسي - روضة الناظر وجنة المناظر - ص ١٠٨.

- الكلوثاني الحنبلي - التمهيد في أصول الفقه - ج (١) ص ٢٦٩.

- ابن تيمية - المسودة في أصول الفقه - ج (١) ص ١٣٤.

ب- ذهب البعض<sup>(١)</sup> إلى أن الأمر إذا توجه للنبي عليه الصلاة والسلام فإن أمته لا تدخل بهذا الخطاب لاحتمال الخصوصية.

### أدلة الفريق الأول:

احتج أصحاب هذا الفريق بقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا ﴾<sup>(٢)</sup>.

( قالوا: هذا تعليل من الله تعالى، لأنه ما زوجه زوجة زيد إلا لينفي الحرج عن المؤمنين إذا أرادوا أن يتزوجوا أزواج ادعيائهم، فلو لم تدخل أمته في خطاب الله لنبيه صلى الله عليه وسلم لما علله بهذا، وبقوله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ﴾<sup>(٣)</sup>، وبقوله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ۖ قُمْ فَأَنْذِرْ ۚ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۖ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۚ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ ﴾<sup>(٤)</sup>.

قالوا: فقد شارك النبي صلى الله عليه وسلم في هذه الأشياء أمته، وقوله تعالى: ﴿ وَأَمْرًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ۖ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَّكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾<sup>(٥)</sup>. قالوا: لو لم تدخل الأمة معه في خطاب واحد لما احتاج إلى استثناء وتخصيص<sup>(٦)</sup>.

(١) المرجع السابق.

(٢) سورة الأحزاب- آية (٣٧).

(٣) سورة الطلاق- آية (١).

(٤) سورة المدثر- آية (١) إلى آية (٥).

(٥) سورة الأحزاب- آية (٥٠).

(٦) الكلوزاني الحنبلي- التمهيد في أصول الفقه- ج (١) ص ٢٧٧- مرجع سابق.

أما من السنة: عن عائشة رضي الله عنها أن رجلاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم يستفتيه. وهي تسمع من وراء الباب، فقال: يا رسول الله: تُدركني الصلاة وأنا جُسنِب، أفأصوم؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "وأنا تُدركني الصلاة وأنا جُسنِب فأصوم". فقال لست مثلاً يا رسول الله: قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر. فقال: "والله إني لأرجو أن أكون أخشاكم لله وأعلمكم بما اتقي" (١).

قال ابن قدامة المقدسي: "والحجة فيه من وجهين: أحدهما أنه أجابهم بفعله ولو اختص به الحكم لم يكن جواباً لهم. الثاني: أنه أنكر عليهم مراجعتهم له باختصاصه بالحكم فدل على أن مثل هذا لا يجوز اعتقاده. أما فعل الصحابة: لأن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يرجعون إلى أفعال النبي صلى الله عليه وسلم فيما يختلفون فيه من الأحكام كرجوعهم إلى فعله في الغسل في التقاء الختانيين من غير إنزال وصحة الصوم ممن أصبح جنباً" (٢).

#### أدلة الفريق الثاني:

الدليل الأول: وجه قولنا أنه لا خلاف بين أهل اللغة أن الإنسان إذا قال لعبده افعل كذا وكذا لم يدخل بقية عبيده في ذلك، فكذلك الأمر إذا أمر الله تعالى نبيه لم تدخل فيه الأمة.

الدليل الثاني: أنه لو ورد الأمر لعبادة لم يتناول بمطلعه عبادة أخرى، فكذلك إذا توجه إلى متعبد آخر، وهذا لأن الأمر يتناول العبادة والمتعبد بها فكما لا يتعدى أحدهما لا يتعدى الآخر.

الدليل الثالث: أن لفظ الخصوص ضد لفظ العموم، ثم لفظ العموم لا يحمل على الخصوص بمطلعه، فكذلك لفظ الخصوص لا يحمل على الاستغراق بمطلعه.

الدليل الرابع: أنه قد يجوز أن يكون ما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم مصلحة له مفسدة لغيره فلا يدخل فيه إلا بدليل.

(١) سبق تخريجه.

(٢) ابن قدامة المقدسي - روضة الناظر وجنة المناظر - ص (١٠٩) - مرجع سابق.

الدليل الخامس: أنه لو دخل أمته في لفظ الخطاب المتوجه إليه لدخلوا فيما خص به بلفظ الخصوص وهو قوله تعالى: ﴿خَالِصَةٌ لِّكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(١)</sup>، وما أشبه ذلك ومن قال هذا خالف العقل والإجماع.

فإن قيل: هناك خصه وأخلصه، فإذا شاركه غيره خرج عن الخلوص له بخلاف اللفظ المطلق، فإنه شرع يتناول الجميع.

قلنا: لا فرق بينهما ( فإنه ههنا خصه بلفظ التوحيد ولفظ لا يصلح للجمع لأنه يخرج عن أن يكون توحيداً، لقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾<sup>(٢)</sup>، ولا بد هذا يفضي إلى أن يجعل لفظ الخصوص ولفظ العموم، ولفظ العموم للخصوص. وهذا تخليط الأوضاع<sup>(٣)</sup> فلم يجز.

والصحيح ما ذهب إليه الفريق الأول فالأمر وإن كان متوجهاً إلى النبي إلا أنه لا يكون خاصاً به إلا بدليل. وذلك لأننا مأمورون باتباع النبي صلى الله عليه وسلم، والإقتداء والتأسي به في كل أحواله وهذا هو الأصل والاختصاص يكون على سبيل الاستثناء.

وإذا نظرنا إلى خصائص النبي عليه الصلاة والسلام الثابتة بما صح من الأخبار فإنها قليلة بالنسبة لبقية الأحكام التشريعية فكيف يُجعل الأصل فرعاً والفرع أصلاً والاستثناء أساساً والأساس استثناءً هذا لا يصح.

❖ المسألة الثانية: ذكر بعض الأصوليين مسألة، وهي هل يدخل الرسول صلى الله

عليه وسلم فيما ورد في خطاب القرآن كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ؟﴾ ونقل عن الجويني أنه قال: "وذهبت شُرْذمة لا يؤبه لهم إلى أنه غير داخل، لأنه له خصائص. قال الجويني: "وهذا هذيان، لأن خصائصه في بعض القضايا لا يوجب

(١) سورة الأحزاب - آية (٥٠).

(٢) سورة النور - آية (٥٦).

(٣) الكلوثاني الحنبلي - التمهيد في أصول الفقه - ج (١) ص ٢٧٧ - مرجع سابق.

خروجه من الخطابات الكلية، وما من صنف من الناس إلا وقد اختصوا بخصائص عن غيرهم كالمسافرين والمرضى، ثم لم يمنع ذلك من دخولهم في العام<sup>(١)</sup>.

#### ❖ المسألة الثالثة: هل يدخل الأمر في الأمر؟

ذكر الأصوليون<sup>(٢)</sup> لهذه المسألة تفصيلاً:

أ- قالوا: إن كان ناقلاً للأمر عن غيره دخل في الأمر لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ﴾<sup>(٣)</sup>. فلا شك أن النبي عليه السلام وأمنه يدخلون في الأمر إلا إذا قام دليل على الخصوصية كقوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾<sup>(٤)</sup>.

فهذا عام في كل مكلف، إلا أنه ورد من الأحاديث الصحيحة<sup>(٥)</sup> الدالة على اختصاص النبي عليه السلام أنه لا يورث وكذلك الأنبياء أنهم لا يورثون، ومن ذلك قوله تعالى على لسان موسى عليه السلام لبني إسرائيل: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْخَبُوا بَقَرَةً﴾<sup>(٦)</sup>.

فإن موسى عليه السلام لم يدخل في هذا الأمر بدليل أنه قال في نهاية الآية: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ ولا يظن بموسى عليه السلام أن يأمره الله تعالى بذبحها فلا يفعل.

---

(١) ابن تيمية - المسودة في أصول الفقه - ج(١) ص ١٣٨ - مرجع سابق.

(٢) البصري أبي الحسين محمد بن علي بن الطيب - المعتمد في أصول الفقه - ج(١) ص ١٣٦.

- الكلوزاني الحنبلي - التمهيد في أصول الفقه - ج(١) ص ٢٦٩ - مرجع سابق.

- ابن تيمية - المسودة في أصول الفقه - ج(١) ص ١٣٦ - مرجع سابق.

(٣) سورة النحل - آية (٩٠).

(٤) سورة النساء - آية (١١).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه (٢٥٠/٤)، كتاب الفرائض، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم "لا نورث

ما تركنا صدقة"، مرجع سابق.

(٦) سورة البقرة - آية (٦٧).

ب- وإن كان الأمر هو النبي عليه السلام والأمر صادراً منه فهل يدخل في هذا الأمر أم لا؟ انقسم الأصوليون في ذلك إلى قسمين:

الفريق الأول: ومنهم من ذهب إلى أنه لا يدخل في هذا الأمر إلا إذا ورد ما يدل على دخوله في هذا الأمر.

الفريق الثاني: ذهب إلى دخوله في هذا الأمر إلا إذا ورد ما يمنع دخوله في هذا الأمر.

#### أدلة الفريق الأول<sup>(١)</sup>:

أولاً: لا يجوز أن يأمر الإنسان نفسه، لأنَّ الأمر هو طلب الفعل على وجه الاستعلاء ممن هو دونه، فلا يصحُّ أن يكون الإنسان آمراً ومأموراً في نفس الوقت.

ثانياً: أنه لا خلاف بين أهل اللسان أنَّ السيّد إذا أمر عبده أن يسقيه ماء أنه لا يدخل هو في هذا الأمر، فكذلك النبي صلى الله عليه وسلم إذا أمر أمته.

ثالثاً: أن مقصود الأمر امتثال المأمور سواء ضرراً أو نفع ولهذا يقول المأمور، أطعت وامتثلت وفعلت، وهذا لا يكون إلا من الغير.

رابعاً: أنه لما لم يجز أن يخبر نفسه، كذا لا يجوز أن يأمر نفسه لأنه لا فائدة فيها ويجوز أن يخبر غيره عن نفسه ويأمر بأمره.

#### أدلة الفريق الثاني:

أولاً: واحتجوا بأنَّ النبي صلى الله عليه وسلم لما أمر أصحابه بفسخ الحج إلى العمرة، قالوا: ( أتأمرنا بالفسخ وأنت لا تفسخ؟ ) فقال: "لو استقبلت من أمري ما استدبرت لجعلتها عمرة وتحللت كما تحلون"<sup>(٢)</sup>، فلو لا أنه يدخل معهم في الأمر لما قالوا له فلم لا تفسخ.

(١) انظر الكلوثاني الحنبلي - التمهيد في أصول الفقه - ج(١) ص ٢٦٩ - مرجع سابق.

(٢) لم أقف على تخريجه.

ثانياً: احتج بأن أمر النبي صلى الله عليه وسلم يتضمن الإخبار عن وجوبه في الشرع فدخل فيه كما لو قال هذه العبادة واجبة مشروعة.

والراجع والله أعلم أن الأمر من النبي صلى الله عليه وسلم للأمة فإنه يكون داخلاً في هذا الأمر إلا إذا ورد دليل يدل على الخصوصية، لأن الأمر وإن صدر من النبي عليه السلام كونه مشروعاً فإن هذا الأمر يتوجه إلى جميع المكلفين أو هو أحد هؤلاء المكلفين، وأما أدلة الفريق الأول فهي لا تستند إلى نص ولا تقوى أمام النقد.



## الفصل الأول

الخصوصيات الواجبة على الرسول صلى الله عليه وسلم  
في العبادات والجهاد

## تمهيد

إن النبي عليه السلام قد حُصَّ بواجبات تشريفاً له وزيادة لدرجته حتى يزداد قرباً من الله سبحانه وتعالى؛ لأنه لا يتقرب المتقربون إلى الله سبحانه وتعالى بمثل ما افترضه عليهم. جاء في الحديث القدسي: "إن الله تعالى يقول: "وما تقرب إليّ عبدي بشيء أحب إليّ مما افترضت عليه...".<sup>(١)</sup>

فكذلك كان النبي عليه السلام متقرباً إلى الله سبحانه وتعالى طائعاً له، فقد كان عبداً شكوراً نتشقق أقدامه من قيامه في الليل. وقد ذكره الله سبحانه وتعالى بصفة العبودية، قال تعالى: ﴿ فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ ﴾<sup>(٢)</sup>، وقال تعالى: ﴿ سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ ﴾<sup>(٣)</sup>.

ولذلك ذكر العلماء<sup>(٤)</sup> أن للنبي عليه السلام خصائص واجبة عليه وذكرها منها ما كان في النكاح وغير النكاح وما ذكرها في غير النكاح ذكرها منها واجبات في العبادات والجهاد ومن ذلك: قيام الليل، والوتر، وصلاة الضحى، والأضحية، وركعتي الفجر، والسواك، وفي الجهاد كالمشاورة والمصابرة.

فقد فعل النبي عليه السلام هذه القربات فهل كانت من خصوصياته أو أن الخصوصية غير ثابتة هذا ما سنتعرض له في هذا الفصل في مبحثين:  
المبحث الأول: ما عدّه من الخصوصيات في الصلاة والأضحية. وغيرها من العبادات

المبحث الثاني: ما عدّه من الخصوصيات في الجهاد.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (١٩٩/٤) - كتاب الرقاق - باب التواضع - ح (٦٥٠٢) - مرجع سابق.

(٢) سورة النجم - آية (١٠).

(٣) سورة الإسراء - شطر من آية (١).

(٤) النووي - روضة الطالبين - كتاب النكاح - ج (٥) ص ٣٤٤.

- شمس الدين المقدسي - الفروع - كتاب النكاح - ج (٥) ص ١٦١.

- البهوتي - كشاف القناع عن متن الإقناع - فصل في خصائص النبي صلى الله عليه وسلم - ج (٥) ص ٢٣.

- الخرشي - الخرشي على مختصر سيدي خليل - كتاب النكاح - ج (٣) ص ١٥٧.

- الزرقاني - شرح الزرقاني - باب الخصائص - ج (٣) ص ٢٧٦. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

## المبحث الأول

ما عُده من الخصوصيات الواجبة في الصلاة والأضحية.

### المطلب الأول: قيام الليل

الفرع الأول: كيفية صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في الليل

عن عائشة رضي الله عنها قالت: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُصَلِّي فيما بين أن يفرغ من صلاة العشاء (وهي التي يدعو الناس العتمة) إلى الفجر، إحدى عشرة ركعة يسلم بين كل ركعتين ويوتر بواحدة، فإذا سكنت المؤذن من صلاة الفجر وتبين له الفجر وجاء المؤذن قام فركع ركعتين خفيفتين ثم اضطجع على شقه الأيمن حتى يأتيه المؤذن للإقامة"<sup>(١)</sup>.

عن عائشة رضي الله عنها قالت: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة يوتر من ذلك بخمس، لا يجلس في شيء إلا في آخرها"<sup>(٢)</sup>.

عن عائشة رضي الله عنها أنها سئلت عن صلاة النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: ".... يصلي أربعاً فلا تسأل عن حسنهن وطولهن، ثم يصلي أربعاً فلا تسأل عن حسنهن وطولهن، ثم يصلي ثلاثاً...."<sup>(٣)</sup>.

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (٥٨/١) - كتاب صلاة المسافرين وقصرها - باب صلاة الليل وعدد ركعات النبي - (٧٣٨) - مرجع سابق.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (٥٨/١) - كتاب صلاة المسافرين - باب صلاة الليل - (٧٣٧) - مرجع سابق.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (٣٨٥/١)، كتاب الصلاة، باب قيام النبي صلى الله عليه وسلم الليل، حديث ١٠٩٦.

عن أبي سلمة قال سألت عائشة رضي الله عنها عن صلاة النبي صلى الله عليه وسلم؟ فقالت: "كان يصلي ثلاث عشرة ركعة، يصلي ثماني ركعات ثم يوتر، ثم يصلي ركعتين وهو جالس فإذا أراد أن يركع قام فركع، ثم يصلي ركعتين بين النداء والإقامة من صلاة الصبح"<sup>(١)</sup>.

**الفرع الثاني: حكم قيام الليل للنبي صلى الله عليه وسلم وأُمَّته:**

**الفرع الأول:** ذهب جمهور العلماء إلى أن قيام الليل واجب على الرسول صلى الله عليه وسلم وإن قلّ، وإنه منسوخ في حق الأمة وأصبح في حقها نافلة. وذهب إلى هذا الرأي جماعة من المالكية<sup>(٢)</sup> وذهب إليه الشافعية<sup>(٣)</sup> والحنابلة<sup>(٤)</sup> وقال به الطبري<sup>(٥)</sup>.

- 
- (١) أخرجه مسلم في صحيحه (٥٠٩/١)، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل وعدد ركعات النبي عليه السلام، حديث ٧٣٩.
  - (٢) الزرقاني - شرح الزرقاني - باب الخصائص - ج (٣) ص ٢٧٧ - مرجع سابق.  
\* الحطاب - مواهب الجليل - ج (٣) ص ٣٩٤ - مرجع سابق.
  - (٣) البيهقي - التهذيب في فقه الإمام الشافعي - ج (٥) ص ٢١٥ - مرجع سابق.  
\* الرافعي - العزيز شرح الوجيز - ج (٧) ص ٤٣٢ - مرجع سابق.
  - (٤) شمس الدين المقدسي - الفروع - ج (٥) ص ١٦٢ - مرجع سابق.
  - (٥) \* البهوتي - كشف القناع عن متن الإقناع - ج (٥) ص ٢٣ - مرجع سابق.  
الطبري - تفسير الطبري - سورة الإسراء - ج (٥) ص ١٠٦ - مرجع سابق.

## أدلة أصحاب هذا الرأي:

أ- قوله تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ﴾<sup>(١)</sup> أي فريضة لك زائدة على الفرائض التي افترضها عليك وعلى أمتك.

ب- قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَا الْمَزْمَلُ﴾ قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا<sup>(٢)</sup> فقام النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه الليل امتثالاً لأمر الله سبحانه وتعالى ثم نسخ في حق الأمة بقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنَّ لَنَ تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾<sup>(٣)</sup>.

ج- عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ثلاثة عليّ فريضة وهي لكم سنة: الوتر والسواك وقيام الليل"<sup>(٤)</sup>، وهذا نص على أنه واجب على النبي صلى الله عليه وسلم.

القول الثاني: ذهب فريق من العلماء إلى أن قيام الليل لم يكن من خصوصيات النبي صلى الله عليه وسلم، لأنه كان فرضاً في حقه وحق أمته ثم نسخ في حقه وحق أمته والقاتل بهذا القول الإمام الشافعي وبعض الشافعية<sup>(٥)</sup>.

نقل صاحب كتاب اللفظ المكرم عن الإمام الشافعي أنه قال: "احتمل قول الله تعالى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ﴾<sup>١٤</sup> معنيين، أحدهما: أن يكون فرضاً ثابتاً لأنه أزيل به فرض غيره والآخر أن يكون فرضاً منسوخاً أزيل بغيره، كما أزيل به غيره، وذلك

(١) سورة الإسراء - آية (٧٩).

(٢) سورة المزمل - آية (١).

(٣) سورة المزمل - آية (٢٠).

(٤) البيهقي - السنن الكبرى - ج (٧) ص ٦٢ - مرجع سابق. وقال البيهقي: موسى بن عبد الرحمن من رجال السند وهو ضعيف جداً ولم يثبت في هذا الحديث إسناد.

(٥) النووي - روضة الطالبين - ج (٥) ص ٣٤٧ - مرجع سابق.

\* الرملي - أسنى المطالب شرح روض الطالب - ج (٣) ص ٩٩ - مرجع سابق.

قول الله تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ﴾. فاحتمل هذا أن يتهدد بغير الذي فرض عليه مما تيسر منه، قال فكان الواجب طلب الاستدلال بالسنة على أحد المعنيين، فوجدنا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تدل على أن لا واجب من الصلاة إلا الخمس، فصرنا إلى أن الواجب الخمس وأن ما سواها من واجب من صلاة قبلها منسوخ بها، استدلالاً بقول الله تعالى: ﴿فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ﴾. وأنها ناسخة لقيام الليل نصفه وثلثه وما تيسر، ولسنا نحب لأحد ترك أن يتهدد بما يسر الله عليه من كتابه مصلياً به، وكيف ما أكثر فهو أحب إلينا" (١)

#### أدلة أصحاب القول الثاني:

أ- لما في صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها وقد قال لها سعد بن هشام: "أنبئني عن قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم. قالت: ألسنت تقرأ: "يا أيها المزمّل" قلت بلى. قالت: فإن الله عز وجل افترض قيام الليل في أول هذه السورة، فقام نبي الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه حولاً، وأمسك الله خاتمتها اثني عشر شهراً في السماء، حتى أنزل الله في آخر هذه السورة التخفيف فصار قيام الليل تطوعاً بعد فريضة. وفي آخر الحديث: فانطلقت إلى ابن عباس فحدثته بحديثها فقال صدقت" (٢)، وجه الاستدلال من الحديث أن النسخ كان في حق النبي صلى الله عليه وسلم وحق أمته.

ب- ويستدل لهذا القول أيضاً بالحديث الصحيح حديث جابر الطويل في الحج الثابت في صحيح مسلم: "أنه صلى الله عليه وسلم أتى المزدلفة فصلى بها المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين ولم يُسَبِّح بينهما شيئاً ثم اضطجع

(١) قطب الدين الشافعي - اللفظ المكرم - ص ٣٢ وما بعدها - دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٩٧.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (٤٣٢/١) - كتاب صلاة المسافرين وقصرها - باب جامع صلاة الليل ومن نام عنه - ص ٧٤٦ - مرجع سابق.

رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى طلع الفجر وصلى الفجر حين بُيِّن له الصبح بإذان وإقامة" (١).

وجه الاستدلال من حديث جابر أنه يدل على عدم وجوب الوتر والتهجد لأن الظاهر أنه لم يفعلهما تلك الليلة وهذا يقوي دليل القائلين بالنسخ.

وحديث عائشة رضي الله عنها: "أفلا أكون عبداً شكوراً" من جملة ما يدل على عدم وجوبه عليه (٢). ووجه الدلالة، أنه لو كان قيام الليل واجباً لما سألت عائشة رضي الله عنها أن يتخفف منه.

القول الثالث: باقي فرضيته قيام الليل على النبي عليه الصلاة والسلام وأُمَّته. نقل ابن عبد البر عن بعض التابعين: استمرار فرضيته علينا، ولو كقدر حلب شاه قال: قول شاذ لإجماع العلماء على خلافه (٣).

وبعض من قال باستمرار الفرضية على الأمة ذهبوا إلى أن أصل الوجوب باقٍ إلا أن النسخ وقع في المقدار (٤).

ودليلهم قوله تعالى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ قالوا هذا كقوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتيسرَ مِنَ الْهُدَى﴾ إذ لا بد من الهدى فكذلك لا بد من قيام الليل إلا أن مقدار القيام مفوض اختياره للمكلف (٥).

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (٧٢٤/٢) - كتاب الحج - باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم - ح (١٢١٨) - مرجع سابق.

(٢) ابن الملقن - غاية السؤل في خصائص الرسول صلى الله عليه وسلم - ص ٩١ - مرجع سابق.

(٣) الشيرازي - تكملة المجموع شرح المذهب - ج (١٩) ص ٤٦ وما بعدها - مرجع سابق.

(٤) انظر الحاشية رقم ٣.

(٥) قطب الدين الشافعي - اللفظ المكرم - ص ٣٣ - مرجع سابق.

## المناقشة والترجيح:

مناقشة أدلة الفريق الأول: القائلين بأنها واجبة بحق النبي عليه السلام نافلة بحق غيره.

أما استدلالهم بقوله تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ﴾ قال القرطبي فيه بعد لوجهين:  
أحدهما: تسمية الفرض بالنفل وذلك مجاز لا حقيقة.

ثانيهما: قوله صلى الله عليه وسلم: "خمس صلوات فرضهن الله على العباد وهذا نص فكيف يقال افترض عليه صلاة زائدة على الخمس وهذا ما لا يصح<sup>(١)</sup>.

أما استدلالهم بقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَا ٱلْمُزْمَلُ ۖ قِمَ ٱلَّيْلِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ فهو هذا منسوخ بقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن لَّنْ حُصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ فَٱقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ﴾.

قال ابن الملقن: "وفيه نظر لأن الخطاب في أول السورة للنبي صلى الله عليه وسلم وقد شركته فيه أمته فالخطاب في آخرها إذا يتوجه لمن يتوجه إليه الخطاب في أولها"<sup>(٢)</sup>.

وأما استدلالهم بحديث: "ثلاثة عليّ فريضة" فهو حديث ضعيف جداً لأن من رواه موسى بن عبد الرحمن الصنعاني، وهو شيخ دجال يضع الحديث لا الرواية عن هذا الشيخ ولا النظر في كتابه إلا على سبيل الاعتبار<sup>(٣)</sup>.

(١) القرطبي - الجامع لأحكام القرآن - ج (١٠) ص ٣٠٨ - مرجع سابق.

(٢) ابن الملقن - غاية السؤل - ص ٩٠ - مرجع سابق.

(٣) البستي: المجروحين (٢٤٢/٢).



## مناقشة أدلة الفريق الثاني:

هو القائل باستمرار الفرضية بحق الأمة. فقد تقدم عن ابن عبد البر أنه قول شاذ ومتروك ولا تقوم به حجة لمصادمته الأحاديث الصحيحة. والصواب والله أعلم أن قيام الليل من خصوصيات النبي صلى الله عليه وسلم كما قال الجمهور.

## المطلب الثاني: صلاة الوتر

### الفرع الأول: حكم الوتر للنبي صلى الله عليه وسلم وأُمَّته

انقسم العلماء في ذلك إلى ثلاثة أقسام:

الرأي الأول: ذهب فريق من العلماء إلى أن الوتر واجب على النبي عليه السلام مندوب في حق الأمة، وعلى ذلك يكون من خصائصه عليه السلام وقد قال بهذا الرأي ذهب أكثر المالكية<sup>(١)</sup> والشافعية<sup>(٢)</sup> وقال به الحنابلة<sup>(٣)</sup> والقائلون بالوجوب قالوا إنَّ الواجب هو أقل الوتر لا أكثره.

---

(١) الخرشي - الخرشي على مختصر سيدي خليل - كتاب النكاح - ج(٣) ص ١٥٧ - مرجع سابق.

\* الزرقاني - شرح الزرقاني - باب الخصائص - ج(٣) ص ٢٧٧ - مرجع سابق.

(٢) الرافعي - العزيز شرح الوجيز - ج(٧) ص ٤٣١ - مرجع سابق.

- النووي - روضة الطالبين - ج(٥) ص ٣٤٥ - مرجع سابق.

- الرملي - نهاية المحتاج - ج(٦) ص ١٧٥ - مرجع سابق.

- الشربيني - مغني المحتاج - ج(٣) ص ١٢٤ - مرجع سابق.

(٣) ١ ليهوتي - كشف القناع - ج(٥) ص ٢٣ - مرجع سابق.

أدلة هذا الرأي:

أولاً: قوله تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ﴾<sup>(١)</sup>

وجه الاستدلال من الآية هو اعتبار أن الوتر من التهجد الذي كان يقوم به النبي عليه السلام فيكون مأموراً به مع الأمر بالتهجد.

ثانياً: عن ابن عباس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "ثلاث هن عليّ فرائض ولكم تطوع: النحر والوتر وركعتا الفجر"<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً: روى ابن عدي "ثلاث عليّ فريضة ولكم تطوع: الوتر والضحي وركعتا الفجر"<sup>(٣)</sup>.

وجه الاستدلال من هذه الأحاديث أنه صريح في الدلالة على أن الوتر فرض في حق النبي عليه السلام، تطوع في حق غيره.

الرأي الثاني: أن الوتر مندوب في حق النبي عليه السلام وأمثه على السواء ذهب إلى هذا الرأي بعض الشافعية ومنهم الروياني<sup>(٤)</sup> والبلقيني ورجح هذا الرأي ابن الملقن<sup>(٥)</sup>.

أدلة هذا القول:

أ- عن سعيد بن يسار أنه قال: "كنت أسير مع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما بطريق مكة. فقال سعيد: "فلما خشيت الصبح نزلت فأوترت ثم لحقته. فقال عبد الله بن عمر: أين كنت؟ فقلت: خشيت الصبح فأوترت. فقال عبد الله:

(١) سورة الإسراء - آية (٧٩).

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرک (٤٤١/١)، كتاب الوتر، حديث ١١١٩، وقال: اتفق الشيخان على تخريجه.

(٣) أورده ابن عدي في الكامل في الضعفاء (٢١٣/٧)، دار الفكر، بيروت ١٩١٨، ط ٣، تحقيق يحيى مختار غزاوي.

(٤) قطب الدين الشافعي - اللفظ المكرم - ص ٣٠ - مرجع سابق

(٥) ابن الملقن - غاية السؤل - ص ٨٠ - مرجع سابق

أليس لك في رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة حسنة. فقلت: بلى والله.  
قال: فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يؤتر على البعير<sup>(١)</sup>.

ب- حديث جويرية بن أسماء عن ابن عمر قال: "كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في السفر على راحلته حيث توجهت به يومئذ إيماء صلاة الليل إلا الفرائض ويوتر على راحلته"<sup>(٢)</sup>.

ج- عن سالم ابن عبد الله عن أبيه قال: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُسَبِّح على الراحلة قبل أن توجه ويوتر عليها غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة"<sup>(٣)</sup>.  
وجه الاستدلال من الأدلة: أنه لو كان واجباً لما أداه النبي عليه السلام على الراحلة وكونه أداه على الراحلة دل على أنه من النوافل لا من الفرائض وعلى ذلك لا يكون من خصائصه عليه السلام.

### الرأي الثالث:

أما مذهب الحنفية فالوتر عندهم واجب على العموم على النبي صلى الله عليه وسلم والأمة<sup>(٤)</sup> وعلى هذا الرأي لا خصوصية للنبي عليه السلام بالوتر ومن أدلتهم:

أ- حديث حارثة بن حذافة قال: خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: "إن الله أمركم بصلاة هي خير لكم من حُمُر النعم وهي الوتر وجعلها لكم فيما بين صلاة العشاء إلى طلوع الفجر"<sup>(٥)</sup>، وحديث بريدة الأسلمي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "الوتر حق فمن لم يؤتر فليس منا"<sup>(٦)</sup>.  
وجه الاستدلال في الأدلة أن في لفظها ما يدل على وجوب الوتر.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٩٩٩/١) - كتاب الوتر - باب الوتر على الدابة - مرجع سابق.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه - كتاب الوتر - باب الوتر في السفر - ج (١) ح (١٠٠٠) - مرجع سابق.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه - كتاب صلاة المسافرين - ج (٧٠٠) - مرجع سابق.

(٤) ابن رشد - بداية المجتهد - ج (١) ص ٨٩ - مرجع سابق.

(٥) أخرجه الحاكم في المستدرک (٤٤٨/١)، كتاب الصلاة، حديث ١١٤٨، وقال: حديث صحيح الإسناد.

(٦) أخرجه الحاكم في المستدرک (٤٤٨/١) كتاب الصلاة، حديث ١١٤٦.

لنفرع الثاني: مناقشة هذه الآراء وأدلتها والرأي الراجح

المناقشة والترجيح:

أ- مناقشة القائلين بالخصوصية:

أما الاستدلال بقوله تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ﴾<sup>(١)</sup> فقالوا لما كانت

صلاة الليل واجبة على النبي عليه الصلاة والسلام كان الوتر واجباً كذلك لأنه من صلاة الليل فالنافلة هنا معناها فرض زائد على الفرائض.

- وقد بينا بطلان الاحتجاج بهذه الآية على وجوب التهجد فكذلك لا يصح الاحتجاج بها على وجوب الوتر.

- قال إمام الحرمين: "فإن قيل النافلة هي السنة قلنا: بل النافلة هنا هي الزيادة، وقد قيل ما يزيده العبد من تطوعاته، يجبر نقصان مفروضاته وصلاته صلى الله عليه وسلم معصومة، فكان تهجده زائداً على مفروضاته". وتعقبه ابن حجر فقال: "ويتعقب ذلك بأن مقتضاه أن الرواتب التي واطب عليها كانت واجبة في حقه ولا قائل بذلك"<sup>(٢)</sup>.

- وأما استدلالهم بالحديث: "ثلاث هن عليّ فرائض ولكم تطوع" وذكر منها الوتر. وقد بين الإمام ابن حجر رحمه الله ضعف هذا الحديث بعد أن ذكر جميع طرقه فقال رحمه الله فقد تلخص ضعف هذا الحديث من جميع طرقه"<sup>(٣)</sup> ولذلك يسقط الاحتجاج به.

- وقال ابن شاهين: "أن هذا الحديث ناسخ للحديث الأول، لأن هذه الصلوات ليست فرضاً" وتعقبها ابن الملقن فقال: "هذا عجيب فلا ناسخ ولا منسوخ لأن النسخ إنما يصار إليه عند تعارض الأدلة الصحيحة ولا معارضة هنا"<sup>(٤)</sup>.

(١) سورة الإسراء - آية (٧٩).

(٢) ابن حجر العسقلاني - تلخيص الحبير - ص ١١٩ - مرجع سابق.

(٣) ابن حجر العسقلاني - تلخيص الحبير - ص ١١٨ - مرجع سابق.

(٤) ابن الملقن: غاية السؤل في خصائص الرسول صلى الله عليه وسلم - ص ٨٠ - مرجع سابق.

## ب- مناقشة أدلة القائلين بالوجوب:

وأما استدلالهم بأن النبي عليه السلام صلى الوتر على الراحلة وفي رواية على البعير فهذه الأحاديث صحيحة وردت في الصحيحين وغيرهما فيجاب عليها من وجهين:

**الوجه الأول:** وقد أجاب به الإمام النووي<sup>(١)</sup> وتبعه على ذلك بعض العلماء بأنه يحتمل أن يكون من خصائصه جواز أدائه على الراحلة، ويُرد على قول النووي أن هذا الأمر يحتاج إلى دليل صحيح يثبت الخصوصية.

**الوجه الثاني:** قال القرافي: "أنه لم يكن واجباً عليه بالسفر بدليل إيتاره فيه على راحلته". فمذهب المالكية<sup>(٢)</sup> أن اختصاصه بالوتر يكون بالحضر دون السفر وهو قول أيضاً لعز الدين بن عبد السلام.

- وأما تخصيصه بالحضر دون السفر فأمر يحتاج إلى دليل ولا دليل عليه وقد ورد من الأدلة ما يدل على أن الوتر ليس بواجب على النبي عليه السلام.

- وعلى ذلك يكون الراجح في هذه المسألة والله أعلم أن الوتر ليس من خصوصيات النبي صلى الله عليه وسلم لعدم صحة الأدلة في ذلك ويبقى السجال باقياً في هذه المسألة بين الحنفية وجمهور العلماء في إثبات وجوبه في حق الأمة أو أنه مندوب . وبحث هذه المسألة لا يدخل ضمن نطاق البحث هنا ومن أراد الإستزادة فليرجع إلى كتب الفريقين.

---

(١) الشيرازي: تكملة المجموع شرح المذهب - م (١٩) ص ٤٥ - مرجع سابق.  
\* انظر النووي - المجموع شرح المذهب مذاهب العلماء - ج (٤) ص (١٩-٢١) - مرجع سابق.  
(٢) الخرشى: الخرشى على مختصر سيدي خليل - ج (٣) ص ١٥٨ - مرجع سابق.  
\* الخطاب: مواهب الجليل - ج (٣) ص ٣٩٤ - مرجع سابق.  
\* الزرقاني: شرح الزرقاني - باب الخصائص - ج (٣) ص ٢٧٧ - مرجع سابق.

## المطلب الثالث: صلاة الضحى

ذهب فريق من العلماء إلى أن صلاة الضحى واجبة على النبي عليه السلام ووجوبها عليه من جملة الأحكام التي وجبت عليه خاصة له. وذهب فريق آخر إلى أنها غير واجبة بل مندوبة في حق النبي صلى الله عليه وسلم.

**الفريق الأول:** القائلون بالوجوب ومن القائلين بالوجوب أكثر وذهب إليه المالكية<sup>(١)</sup> والشافعية<sup>(٢)</sup> والحنابلة<sup>(٣)</sup> عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "ثلاث هن عليّ فرائض ولكم تطوع: النحر والوتر وركعتا الضحى"<sup>(٤)</sup>.

**وجه الاستدلال:** أن هذا الحديث ظاهر الدلالة على فرضية صلاة الضحى على النبي عليه السلام والقائلون بالوجوب يقولون: بأن الواجب أقل الضحى وهو ركعتان.

روى مسلم في صحيحه عن عائشة رضي الله عنها قالت: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى أربعاً ويزيد ما شاء الله وفي رواية ما شاء"<sup>(٥)</sup>.

ادّعى الماوردي أنه صلى الله عليه وسلم لما صلاها يوم الفتح واظب عليها إلى أن مات فبدل ذلك على الوجوب<sup>(٦)</sup>.

**الفريق الثاني:** وهم القائلون بأن الضحى غير واجبة على النبي عليه السلام وليس من خصوصياته وإنما هو مندوب في حقه وحق الأمة ومن هؤلاء الروياني<sup>(٧)</sup> والبلقيني<sup>(٨)</sup> وابن الملقن<sup>(٩)</sup> والزرقاني من المالكية<sup>(١)</sup>.

- 
- (١) الخرشي - الخرشي على مختصر سيدي خليل - ج(٣) ص ١٥٧ - مرجع سابق  
\* الحطاب - مواهب الجليل - ج(٣) ص ٣٩٣ - مرجع سابق.
  - (٢) الشيرازي - تكملة المجموع شرح المذهب - م(١٩) ص ٣٩ - مرجع سابق  
- الرملي - نهاية المحتاج - ج(٦) ص ١٧٥ - مرجع سابق  
- الشربيني - مغني المحتاج - ج(٣) ص ١٢٤ - مرجع سابق.
  - (٣) البهوتي - كشف القناع - ج(٥) ص ٢٣ - مرجع سابق.
  - (٤) أخرجه البيهقي في سننه (٤٦٨/٢) كتاب الصلاة باب جماع أبواب صلاة التطوع حديث ٤٢٤٨، وفيه يحيى بن أبي حية وهو ضعيف يُرمى بالتدليس.
  - (٥) مسلم - صحيح مسلم - كتاب صلاة المسافرين - باب استحباب صلاة الضحى وأن أقلها ركعتان أكملها ثمان ١٠٠ - ص ٢٨٣ - ج(٧٨) (٧١٩) - مرجع سابق
  - (٦) قطب الدين الشافعي - اللفظ المكرم - ص ٢٦ - مرجع سابق
  - (٧) الرافعي - العزيز شرح الوجيز - ج(٧) ص ٤٣١ - مرجع سابق.
  - (٨) قطب الدين الشافعي - اللفظ المكرم - ص ٢٤ - مرجع سابق
  - (٩) ابن الملقن - غاية السؤل في خصائص الرسول صلى الله عليه وسلم - ص ٧٥ - مرجع سابق

## أدلة الفريق الثاني:

أ- عن عبد الله بن شقيق قال: قلت لعائشة: هل كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى قالت: "لا إلا أن يجيء من مغيبه"<sup>(١)</sup>.

ب- عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: "ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يُصلي سبحة الضحى قط وإنني لأسيحُها وإن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليدع العمل وهو راغب أن يعمل به خشية أن يعمل به الناس فيفرض عليهم"<sup>(٢)</sup>.

ج- عن ابن أبي ليلى قال: "ما أنبا أحد أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم صلى الضحى غير أم هانئ ذكرت أن النبي صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة اغتسل في بيتها فصلّى ثماني ركعات، فما رآته صلى أخف منها غير أنه يتم الركوع والسجود"<sup>(٣)</sup>.

د- عن أبي سعيد الخدري قال: "كان نبي الله صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى حتى نقول لا يدع ويدعها حتى نقول لا يصلي"<sup>(٤)</sup>.  
وجه الاستدلال من هذه الأدلة: أن هذه الأدلة جميعاً تدل على عدم الوجوب من وجهين:

الوجه الأول: أن حديث عائشة رضي الله عنها يدل على نفي رؤيتها النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي الضحى.

الوجه الثاني: أن الأحاديث الأخرى تدل على عدم المداومة عليها.

---

(١) مسلم- صحيح مسلم- كتاب صلاة المسافرين وقصرها- باب استحباب صلاة الضحى- ص ٢٨٣- ح ٧٥ (٧١٧)- مرجع سابق

(٢) مسلم- صحيح مسلم- كتاب صلاة المسافرين وقصرها- باب استحباب صلاة الضحى- ص ٧٧- ح (٧١٨)- مرجع سابق.

(٣) البخاري- صحيح البخاري- كتاب تقصير الصلاة- ح (١١٠٣)- مرجع سابق

(٤) أخرجه الترمذي في سننه (٣٤٢/٢)، كتاب الصلاة، باب ما جاء في صلاة الضحى، حديث ٤٧٦، وقال الترمذي: حسن غريب، دار إحياء التراث العربي، بيروت. وضعفه الألباني.  
انظر: إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (٢١٢/٢) المكتب الإسلامي، ط ٢، ١٩٨٥، ص ٧٧.

الإجابة على الدليل الثالث وهو ما استدل به الماوردي.

قال قطب الدين الشافعي<sup>(١)</sup> وما قاله الماوردي فيه نظر أنه ورد روايات تدل على عدم مواظبة النبي عليه السلام عليها بعد الفتح<sup>(٢)</sup>.

في حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: "ما أخبرنا أحد أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم صلى الضحى غير أم هانئ فإنها أخبرت بها يوم الفتح ولم يره أحد صلاهن بعد".

وفي صحيح مسلم من حديث أم هانئ قالت: "فلم أره سبها قبل ولا بعد"<sup>(٣)</sup> ولا يقال: "إن نفي أم هانئ لذلك لا يلزم منه العدم، لأننا نقول: يُحتاج إثباته إلى دليل ولو وجد لم يكن حجة، لأن عائشة رضي الله عنها تقول: "إنه كان إذا عمل عملاً أثبته فلا يستخدم المواظبة عليها وجوبها".

إلا أنه وإن صح الاستدلال بهذا الحديث على فعل النبي بالضحى فإنه لا يصح الاستدلال به على الوجوب لما تقدم من أحاديث تعارض الوجوب فالراجح القول بأن الضحى مندوب في حق النبي عليه السلام وأمثه.

### مناقشة الأدلة والترجيح:

أ- مناقشة أدلة القائلين بالوجوب:

- أما استدلالهم بحديث "أمرت بركعتي الضحى" فهذا الحديث ضعيف بجميع طرقه فإن مدار الروايات جميعها على ثلاث من الرواه:

أولاً: جابر وهو الجعفي.

ثانياً: ابن جناب الكلبي.

ثالثاً: الوضاح بن يحيى.

---

(١) قطب الدين الشافعي - اللفظ المكرم - ص ٢٦ - مرجع سابق

(٢) أخرجه أبو داود في سننه (٢٨/٢) - كتاب التطوع - باب صلاة الضحى - ص ١٥٧ - ح (١٢٩١) - مرجع سابق

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه (٤٩٨/١)، كتاب الصلاة، باب استحباب صلاة الضحى، حديث ٣٣٦.



وهؤلاء الثلاثة ضعفهما العلماء لذلك لا يمكن الاحتجاج بما رَوَاهُ. قال ابن حجر رحمه الله بعد أن ذكر طرق الحديث فقد تلخص ضعف الحديث من جميع طرقه<sup>(١)</sup>. وإن قيل أن هذه الروايات تعضد بعضها بعضاً كما أجاب بذلك الرملي<sup>(٢)</sup> إلا أن هذه الروايات وإن تقوّت ببعضها إلا أنها لا ترقى إلى الأحاديث الصحيحة وخصائص النبي عليه السلام لا يمكن إثباتها إلا بدليل صحيح وهذا ما أجاب به ابن الملقن رحمه الله فقال: "فإن الذي ينبغي ولا يقول إلى غيره أن لا تثبت خصوصيته إلا بدليل صحيح"<sup>(٣)</sup>.

### مناقشة الدليل الثاني:

وأما حديث عائشة أن النبي عليه السلام كان يصلي الضحى أربع ركعات فقد روت عائشة وغيرها أحاديث تعارض هذا الحديث وقد تقدمت هذه الروايات في أدلة القائلين بالندب فقد سلك العلماء فيها مسلك الجمع وقد جمع الإمام النووي بين هذه الروايات المتعارضة.

أجاب النووي عن ذلك بأنه صلى الله عليه وسلم كان يصليها بعض الأوقات لفضلها ويتركها في بعضها خشية أن تفرض، ثم يقضيها ويتأول في قولها "ما كان يصليها إلا أن يجيء من مغيبه" على أن معناه ما رأيته كما قالت في الرواية الثانية "ما رأيته رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي سبحة الضحى وإنني لأسبحها"<sup>(٤)</sup>.

وسببه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يكون عند عائشة في وقت الضحى إلا من نادر من الأوقات فإنه قد يكون في ذلك مسافراً وقد يكون حاضراً ولكنه في المسجد أو في موضع آخر، وإذا كان عند نسائه فإنما كان لها يوم من تسعة، فيصح

(١) ابن حجر العسقلاني - تلخيص الحبير - ج (٣) ص ١١٨ - مرجع سابق.

(٢) الرملي - أسنى المطالب - ج (٣) ص ٩٨ - مرجع سابق.

(٣) ابن الملقن - غاية السؤل - ص ٧٩ - مرجع سابق.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (٣٧٩/٨)، كتاب الصلاة، باب تحريض النبي على صلاة النبي حديث

١٠٧٦، مرجع سابق.

قولها ما رأيته يصليها وتكون قد علمت بخبره أو خبر غيره أنه صلاها أو يقال قولها ما كان يصليها، أي ما يداوم عليها فيكون نفياً للمداومة لا لأصلها<sup>(١)</sup>.

ونقل وجوه للجمع عن جماعة من العلماء:

الوجه الأول: إن الجمع بين قولها ما كان يصلي إلا أن يجيء من مغيبه وقولها كان يصلي أربعاً ويزيد ما شاء الله بأن الأولى محمولة على صلاته إياها في المسجد والثاني على البيت.

الوجه الثاني: قولها ما صلاها معناه ما رأيته يصليها والجمع بينه وبين قولها وكان يصليها أنها أخبرت في الإنكار عند مشاهدتها وفي الإثبات عن غيرها. الأشبه عندي في الجمع بين حديثها أن يحتمل أن تكون قد نفت صلاة الضحى المعهودة حينئذ من هيئة مخصوصة بعدد مخصوص في وقت مخصوص وأنه صلى الله عليه وسلم إنما كان يصليها إذا قدم من سفر لا بعدد مخصوص ولا بغيره كما قالت كان يصلي أربعاً ويزيد ما شاء الله.

الوجه الثالث: أنه يحتمل أن يكون الذي أنكرت عائشة ونفت أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم فعله اجتماع الناس لها في المسجد يصلونها كذلك وهذا الذي قال فيه عمر بدعة<sup>(٢)</sup>.

ومسلك الإمام النووي رحمه الله في الجمع مقبول.

(١) الشيرازي - تكملة المجموع شرح المذهب - ج (١٩) ص ٤٠ - مرجع سابق

(٢) قطب الدين الشافعي - اللفظ المكرم - ص ٢٥ - مرجع سابق

## المطلب الرابع: سنة الفجر

الفريق الأول: ذهب البعض<sup>(١)</sup> إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم قد اختص بوجوب ركعتي الفجر عليه وأنها سنة في حق غيره. وذكر ابن حجر أن هذا القول مروى عن بعض السلف<sup>(٢)</sup> وذكره بعض الحنابلة<sup>(٣)</sup>.

أدلة هذا الرأي:

جاء في الحديث: "أمرت بركعتي الفجر والوتر"<sup>(٤)</sup>.

وعن عكرمة: "ثلاث عليّ فريضة وهن لكم تطوع: النحر والوتر وركعتا الفجر"<sup>(٥)</sup>.

وجه الاستدلال من هذه الروايات أنها صريحة الدلالة بوجوبها على النبي عليه السلام وأنها سنة في حق غيره.

الفريق الثاني:

ذهب أكثر أهل العلم<sup>(٦)</sup> إلى أن ركعتي الفجر ليستا خاصيتين بالنبي صلى الله عليه وسلم وإنما هي سنة في حقه وحق أمته.

- 
- (١) السيوطي - الخصائص الكبرى - ج (٢) ص ٢٢٩ - مرجع سابق.
- \* قال ابن الملقن: (وقع في كلام الأمدى وتبعه ابن الحاجب عد ركعتي الفجر من خصائصه ولم أتركهما سلفاً في ذلك وحديث ابن عباس السالف يشهد له لكنه ضعيف كما سلف (ورأيت صاحب الفصول عدّهما من خصائصه) - ابن الملقن - غاية السؤل - ص ٨٦ - مرجع سابق.
- (٢) ابن حجر العسقلاني - تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير - ج (٣) ص ١١١ - مرجع سابق.
- (٣) البيهوتي - كشف القناع عن متن الإقناع - ج (٥) ص ٢٣ - مرجع سابق.
- (٤) أخرجه ابن عدي في الكامل في الضعفاء (٢١٣/٧)، حديث ٢١١٢، عن عكرمة، مرجع سابق.
- (٥) أخرجه الدار قطني في سننه (٢١/٢)، كتاب الصلاة، باب صفة الوتر، حديث ١.
- (٦) ابن رشد - محمد بن أحمد - بداية المجتهد ونهاية المقتصد - ج (١) ص ٢٠٥ - دار الكتب العلمية - بيروت/لبنان - ط العاشرة - مرجع سابق.

أدلة هذا الرأي:

### القول الأول:

عن عائشة رضي الله عنها قالت: "لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم على شيء من النوافل أشد تعاهداً منه على ركعتي الفجر"<sup>(١)</sup>.  
وجه الاستدلال أن هذا الحديث صريح في دلالة على أن الفجر نافلة في حق النبي صلى الله عليه وسلم.

### القول الثاني:

ذهب الحسن وبعض الحنفية<sup>(٢)</sup> إلى أن ركعتي الفجر واجبه على النبي عليه السلام وأمنه إلا أن الراجح في مذهب الحنفية أنها سنة مؤكدة<sup>(٣)</sup>.  
عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا تدعوها وإن طردتكم الخيل"<sup>(٤)</sup>، وعلى هذا الرأي والذي قبله تكون ركعتا الفجر ليس من خصوصيات النبي صلى الله عليه وسلم.

### المناقشة والترجيح:

مناقشة أدلة القائلين بالخصوصية: ما استدلوا به فهو حديث قد تبين ضعفه وأنه لا يحتج به<sup>(٥)</sup> وأنه لا يصح معارضاً لما رواه الشيخان. وعلى ذلك يثبت أن ركعتي الفجر ليست من خصوصيات النبي عليه السلام.  
والراجح أنها سنة في حق النبي عليه السلام وأمنه وهي من السنن الرواتب وقد رغب النبي عليه السلام بها وكان يتعهدا ويدأوم على فعلها، وعن عائشة

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٣٩٣/١) كتاب الصلاة، باب تعاهد ركعتي الفجر، حديث ١١١٦، مرجع سابق.

(٢) النووي - المجموع شرح المذهب - ج (٤) ص ٢٥ - مرجع سابق.

(٣) الموصلي - عبد الله بن محمود بن مودود - الإختيار لتعليل المختار - ج (٥) ص ١٦ م (٢).

(٤) أخرجه أبو داود في سننه (١٩/٢) كتاب الصلاة، باب في تخفيفهما، حديث ١٢٥٨، وأخرجه أحمد في مسنده (٤٠٥/٢)، مؤسسة قرطبة، مصر.

(٥) ذكر ابن حجر طرق هذا الحديث وبيّن ضعفها في كتابه تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير - ج (٤) ص ١١٨ - مرجع سابق.

رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها" (١).

وأما القول بأنها واجبة على النبي صلى الله عليه وسلم وأمته فهذا القول مخالف للأحاديث الصحيحة التي تقدم ذكرها وكذلك مخالف لاتفاق أكثر العلماء على سنيتها وأما الأحاديث التي شددت على ركعتي الفجر فتحمل على الترغيب فيها والتأكيد عليها.

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (٥٠٠/١)، كتاب الصلاة، باب استحباب ركعتي سنة الفجر، والحث عليها، حدي ٧٢٥.

## المطلب الخامس: السواك

ذهب جماعة من أهل العلم وهم جمهور المالكية<sup>(١)</sup> والشافعية<sup>(٢)</sup> الحنابلة<sup>(٣)</sup> أن السواك واجب على النبي صلى الله عليه وسلم ووجوبه عليه من خصائصه. أدلة هذا الرأي:

جاء في الحديث من طريق موسى بن عبد الرحمن الصنعاني عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن النبي عليه السلام قال: "ثلاث هن عليّ فرائض ولكم سنة الوتر والسواك وقيام الليل"<sup>(٤)</sup>.

وروى عبد الله بن حنظلة بن أبي عامر: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر بالوضوء لكل صلاة طاهراً كان أو غير طاهر فلما شق ذلك على رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بالسواك عند كل صلاة ووضع عنه الوضوء إلا من حدث"<sup>(٥)</sup>.

### وجه الاستدلال بالحديث الأول:

أنه دل على أن السواك مفروض على النبي عليه السلام وأنه سنة على غيره.

- 
- (١) الخرشي - الخرشي على مختصر سيدي خليل - ج(٣) ص ١٥٨ - مرجع سابق  
- الزرقاني - شرح الزرقاني - باب الخصائص - ج(٣) ص ٢٧٧ - مرجع سابق  
- الحطاب - مواهب الجليل - ج(٣) ص ٣٩٤ - مرجع سابق  
(٢) الرافعي - العزيز شرح الوجيز - ج(٧) ص ٤٣٢ - مرجع سابق.  
- النووي - روضة الطالبين - ج(٥) ص ٣٤٦ - مرجع سابق.  
- الماوردي - الحاوي الكبير - ج(٩) ص ٢٨ - مرجع سابق.  
- الشربيني - مغني المحتاج - ج(٣) ص ١٢٤ - مرجع سابق.  
(٣) البهوتي - كشف القناع - ج(٥) ص ٢٣ - مرجع سابق.  
(٤) أخرجه البيهقي في سننه (٣٩/٧)، كتاب الصدقات، باب ما وجب عليه من قيام الليل، حديث ١٣٠٥١، وقال فيه موسى بن عبد الرحمن وهو ضعيف ولم يثبت في هذا إسناد.  
(٥) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (١١/١)، كتاب الوضوء، باب الدليل على أن الوضوء لا يجب إلا من حدث، حديث ١٥، وقال الحاكم في المستدرک، صحيح على شرط مسلم (٢٥٨/١)، حديث ٥٥٦.

## وجه الاستدلال بالحديث الثاني:

أن الأمر فيه للوجوب بقريضة المشقة فلما كان الوضوء واجباً لكل صلاة ثم تُسخ إلا من حدث استلزم وجوب السواك وعلى ذلك يكون السواك واجب على النبي صلى الله عليه وسلم سنة في حق غيره.

ومن أدلة هذا الرأي أيضاً حديث أم سلمة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ما زال جبريل يوصيني بالسواك حتى خشيت على أضراسي"<sup>(١)</sup>.

جاء في حديث المطلب بن عبد الله بن خطب عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لقد لزممت السواك حتى تخوفت أن يدردني"<sup>(٢)</sup> ومعنى يدردني يذهب أسناني<sup>(٣)</sup>.

الفريق الثاني: ذهب البعض<sup>(٤)</sup> إلى أن السواك مستحب على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى أمته، وعلى ذلك فلا يكون من خصوصياته.

## أدلة هذا الرأي:

أولاً: حديث واثلة بن الأسقع رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أمرت بالسواك حتى خشيت أن يُكتب علي"<sup>(٥)</sup>.

---

(١) أخرجه البيهقي في سننه (٤٩/٧)، كتاب جماع أبواب ما خص به رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبيح لغيره، حديث ١٣١٦، باب ما روي عنه أمرت بسواك، وقال المنذري: رواه رواة الصحيح. انظر: الترغيب والترهيب (١٠٢/١).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (٤٩٠/٣)، وفيه ليث بن أبي سليم وهو مدلس.

(٣) ابن منظور، لسان العرب (١٦٦/٣)، مرجع سابق.

(٤) وهذا الرأي قد أورده بعض من تكلم بالخصائص:

- الرافعي - العزيز شرح الوجيز - ج (٧) ص ٤٣٢ - مرجع سابق.

- ابن الملقن - غاية السؤل - ص ٩٥ - مرجع سابق

- ابن كثير - الفصول - ص ٣٠٠ - مرجع سابق.

\* قطب الدين الشافعي - اللفظ المكرم - ص ٣٦ - مرجع سابق

(٥) الهيثمي - نور الدين علي بن أبي بكر - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد - ج (١) ص ٩٨ - دار الكتاب

العربي - بيروت/لبنان - ط ثالثة ١٩٨٢م.

ثانياً: حديث أبي أمامة رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "تسوكوا فإن السواك مطهرة للفم مرضاة للرب ما جاءني جبريل إلا أوصاني بالسواك حتى خشيت أن يفرض عليّ وعلى أمتي ولولا إني أخاف أن أشق على أمتي لفرضته لهم وإنني لأستاك حتى خشيت أن أحفي مقادم فمي"<sup>(١)</sup>.

ثالثاً: عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أربع من سنن المرسلين الحياء والتعطر والسواك والنكاح"<sup>(٢)</sup>.

وجه الاستدلال: أن هذه الأدلة دالة على عدم الوجوب وهي صريحة في ذلك.

### المناقشة والترجيح:

#### مناقشة أدلة القائلين بالوجوب:

أما الاستدلال بحديث "ثلاثة هن عليّ فرائض ولكم تطوع" وذكر منها السواك فهذا حديث لا يصح الاستدلال به على إثبات الخصائص لأنه حديث ضعيف لا يصح الاحتجاج به.

قال ابن حجر وهو حديث وإي جداً لا يصح الاحتجاج به<sup>(٣)</sup>.

والجواب على هذا الاعتراض أنه يمكن أن يستدل لوجوبه بحديث عبد الله بن حنظلة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بالوضوء لكل صلاة طاهراً وغير طاهر، فلما شق عليه ذلك أمر بالسواك لكل صلاة، ووجه التمسك به أن الأمر للوجوب والمشقة إنما تلزم عن الواجب. فكان الوضوء واجباً عليه أولاً ثم نسخ إلى السواك والوجه الذي حكاه أوضح<sup>(٤)</sup>.

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه (١٠٦/١)، كتاب الطهارة، باب السواك، حديث ٢٨٩، وفيه ضعف ولكن له شواهد كثيرة، انظر: الصنعاني، سبل السلام (٤١/١). وقد ضعفه الألباني. انظر: ضعيف ابن ماجه، ص ٢٣، المكتب الإسلامي، ط ١، ١٩٨٨ م.

(٢) أخرجه الترمذي في سننه (٣٩١/٣)، كتاب النكاح، باب ما جاء في فضل التزويج حديث ١٠٨٠، وقال الترمذي: حديث حسن غريب.

(٣) ابن حجر العسقلاني - تلخيص الحبير - ج (٣) ص ١٢٠ - مرجع سابق

(٤) ابن حجر العسقلاني، تلخيص الحبير (١٢٠/٣)، مرجع سابق.



وحديث المطلب عن عائشة وحديث أم سلمة ليس فيهما دلالة على الوجوب.  
فيبقى أقوى الأدلة في الدلالة على الوجوب حديث عبد الله بن حنظلة.

### مناقشة أدلة القائلين بالاستحباب:

إنَّ حديث واثلة بن الأسقع الذي سبق ذكره مداره على ليث بن أبي سليم وهو ثقة مدلس<sup>(١)</sup> وأما رواية ابن ماجه فهي ضعيفة وأما الحديث الذي رواه البزار ففي إسناده من يجهل<sup>(٢)</sup>، قال الإمام قطب الدين وهذه الأحاديث فيها دلالة على عدم الوجوب إلا أنها ضعيفة<sup>(٣)</sup>.

والراجع هو القول بوجوب السواك على النبي صلى الله عليه وسلم، وسنيتَه في حق غيره. هذا قول له وجهته وحديث عبد الله بن حنظلة نص في هذه المسألة وهو حديث حسنه العلماء<sup>(٤)</sup>.

❖ مسألة: إذا قلنا بوجوب السواك عليه فما وجه الوجوب عليه هل هو في العمر مرة، أو عند كل صلاة فرضاً أو نفلاً، أو بالنسبة للصلاة المفروضة، أو عند مناجاة الوحي، أو في الأحوال التي تتأكد فيها استجابة في حق الأمة كتغيير رائحة الفم أو ما هو أعم من ذلك، قال ابن الملقن: "لم أرَ في ذلك نقلاً قلت: لكن رأيت بعض الشراح حكى أنه كان واجبا عليه في الوقت المتأكد في حقنا وقيل لكل صلاة، وقيل عند تغيير، الفم وقيل عند نزول الوحي للمناجاة، قاله النووي في التتقيح"<sup>(٥)</sup>.

(١) الهيثمي - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد - ج (١) ص ٩٨ - مرجع سابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) قطب الدين الشافعي - اللفظ المكرم - ص ٣٧ - مرجع سابق

(٤) انظر الحاشية رقم ١.

(٥) ابن الملقن - غاية السؤل - ص ٩٩ - مرجع سابق

قال الرملي في أسنى المطالب: "وقوله: "لكل صلاة" وقيل: "لكل ما يستحب لنا وقيل لتغيير الفم"، وقيل: "عند نزول الوحي للمناجاة"، وقيل: "لكل مكتوبة"<sup>(١)</sup>.

وقد استدل ابن الملقن بقول النبي صلى الله عليه وسلم: "أمرت بالسواك عند كل صلاة"<sup>(٢)</sup> بأنها الصلاة المفروضة، وهذا تخصيص بغير دليل، ولأن ما يفيد الحديث هو العموم لكل صلاة<sup>(٣)</sup>.

وأما القول بوجوب السواك عليه عند تغيير رائحة الفم فالدليل على ذلك ما رواه مسلم عن شريح بن هانئ، قال سألت عائشة: "قلت أي شيء كان يبدأ النبي صلى الله عليه وسلم إذا دخل بيته قالت: بالسواك"<sup>(٤)</sup>.

**وجه الاستدلال:** أنه كان يفعل ذلك لأجل تغيير جعل في فمه إلا أن هذا الاستدلال غير مسلم، لأن النبي عليه السلام لم يكن يتغير رائحة فمه وأن الله تعالى قد طيبه ظاهراً وباطناً، ولم ينقل عنه أنه تغير رائحة فمه، وما ورد عنه هو طيب رائحته وعرقه.

وإن قيل: "إن النبي عليه السلام كره أكل الثوم والبصل، فلعن ذلك لأنه يُغيّر رائحة الفم مؤقتاً، وأما أنه واجب عليه في العمر مرة فأمر لا دليل عليه فيكون الوجوب عند كل صلاة فرضاً كانت أو نافلة في السفر أو في الحضر وهذا رأي أكثر العلماء الذين تكلموا في موضوع الخصوصية من المالكية<sup>(٥)</sup> والشافعية<sup>(٦)</sup>

- 
- (١) الرملي - أسنى المطالب شرح روض الطالب - ج(٣) ص ٩٩ - مرجع سابق
  - (٢) سنن أبو داود - كتاب الطهارة - باب السواك - ص ٢٩ - ج(٤٨) - مرجع سابق.
  - \* البيهقي - السنن الكبرى - ج(٧) ص ٧٩ - مرجع سابق
  - (٣) انظر الحاشية رقم ١.
  - (٤) أخرجه مسلم في صحيحه (٢٢٠/١)، كتاب الصلاة، باب السواك، حديث ٢٥٣.
  - (٥) الخرشي - الخرشي على مختصر سيدي خليل - ج(٣) ص ١٥٨ - مرجع سابق
  - الزرقاني - شرح الزرقاني - ج(٣) ص ٢٧٧ - مرجع سابق
  - \* الحطاب - مواهب الجليل - ج(٣) ص ٣٩٤ - مرجع سابق
  - (٦) الرافعي - العزيز شرح الوجيز - ج(٧) ص ٤٣٢ - مرجع سابق.
  - النووي - روضة الطالبين - ج(٥) ص ٣٤٦ - مرجع سابق.
  - الماوردي - الحاوي الكبير - ج(٩) ص ٢٨ - مرجع سابق.
  - \* الشربيني - مغني المحتاج - ج(٣) ص ١٢٤ - مرجع سابق.

والحنابلة<sup>(١)</sup> ويدل عليه أحاديث منها "أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالسواك عند كل صلاة"<sup>(٢)</sup>.

الحديث الثاني: عن حذيفة قال: "كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قام من الليل يشوص فاه بالسواك"<sup>(٣)</sup>.

وإن كان النبي صلى الله عليه وسلم يستاك في غير الصلاة إلا أن الظاهر أنه واجب عليه عند صلاته وأما استعماله له في غير الصلاة فهو بيان لفضله وقد وردت أحاديث تبين أنه كان يستاك في غير الصلاة، عن أبي موسى قال: "أُتيت النبي صلى الله عليه وسلم فوجدته يستاك بسواك بيده يقول أع أع والسواك في فيه كأنه يتهوع"<sup>(٤)</sup>.

قال ابن حجر في شرح هذا الحديث يقول ابن دقيق العيد: "وظاهر قوله ((من الليل)) عام في كل حالة ويحتمل أن يخص بما إذا قام إلى الصلاة: قلت-أي ابن حجر-: "ويدل عليه رواية المصنف في الصلاة بلفظ ((إذا قام للتهجد))"<sup>(٥)</sup>.

عن شريح بن هانئ قال سألت عائشة رضي الله عنها: "قلت أي شيء كان يبدأ النبي صلى الله عليه وسلم إذا دخل بيته قالت بالسواك"<sup>(٦)</sup>.

- 
- (١) البهوتي- كشف القناع- ج(٥) ص٢٣- مرجع سابق.
  - (٢) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (٧١/١)، كتاب الوضوء، باب الأمر بالسواك، حديث ١٠٣٨.
  - (٣) أخرجه البخاري في صحيحه (٩٦/١)، كتاب الوضوء، باب السواك، حديث ٢٤٢.
  - (٤) أخرجه البخاري في صحيحه (٩٦/١)، كتاب الوضوء، باب السواك، حديث ٢٤٢.
  - (٥) ابن حجر العسقلاني- فتح الباري بشرح صحيح البخاري- ج(١) ص٤٢٤- ج(٢٤٥)- مرجع سابق.
  - (٦) أخرجه مسلم في صحيحه (٢٢٠/١)، كتاب الوضوء، باب السواك، حديث ٢٥٣.

## المطلب السادس: الأضحية

انقسم العلماء في هذه المسألة إلى فريقين:

الفريق الأول: وهم المالكية<sup>(١)</sup> والشافعية<sup>(٢)</sup> والحنابلة<sup>(٣)</sup> ذهبوا إلى أن الأضحية واجبة على الرسول صلى الله عليه وسلم وسنة في حق غيره وهذا من خصائصه المأمور بها على سبيل الوجوب.

أدلة القائلين بالوجوب:

الدليل الأول: قوله تعالى: ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَخَرْ ﴾<sup>(٤)</sup>.

وجه الاستدلال من الآية أن الأمر المطلق يقتضي الوجوب، ما لم يقدّم دليل على خلافه، كذلك لما أمر الله نبيه بالصلاة وهي واجبة اقترن الأمر بالأضحية فهي كذلك واجبة.

الدليل الثاني: عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: "ثلاث هن عليّ فرائض ولكم تطوع: النحر والوتر وركعتا الفجر"<sup>(٥)</sup>.

وفي رواية أبي يعلى من طريق شريك بلفظ: "كتب عليّ النحر ولم يكتب عليكم الضحى ولم تؤمروا بها"<sup>(٦)</sup>.

---

(١) الخرشي - الخرشي على مختصر سيدي خليل - ج (٣) ص ١٥٧ - مرجع سابق

\* الزرقاني - شرح الزرقاني - ج (٣) ص ٢٧٦ - مرجع سابق

(٢) الرافعي - العزيز شرح الوجيز - ج (٧) ص ٤٢٦ - مرجع سابق.

- النووي - روضة الطالبين - ج (٥) ص ٣٤٥ - مرجع سابق.

- إبراهيم البيجوري - حاشية الشيخ إبراهيم البيجوري - ج (٢) ص ٣٠٥ - دار الفكر - بيروت/لبنان.

(٣) البهوتي - كتاب الفناح - ج (٥) ص ٢٣ - مرجع سابق.

(٤) سورة الكوثر - آية (٢).

(٥) أورده الحاكم في المستدرک (٤٤١/١)، كتاب الصلاة، حديث ١١١٩، وقد اتفق الشيخان على تخريجه في الصحيح.

(٦) أخرجه الدار قطني في سننه (٢٨٢/٤)، كتاب الصيد والذبائح والأطعمة، حديث ٤٢، دار المعرفة، بيروت، ١٩٦٦، تحقيق عبدالله هاشم المدني، وأورده ابن عدي في الكامل في الضعفاء (١١٩/٢).

وفي رواية أحمد عن ابن عباس بلفظ: "أمرت بركعتي الضحى ولم تؤمروا بها وأمرت بالأضحى ولم تكتب" (١).

وفي رواية الحاكم وابن عدي بلفظ: "الأضحى بدل النحر وركعتا الفجر بدل الضحى" (٢).

الفريق الثاني: ذهب فريق من العلماء إلى أن الأضحى ليست واجبة على الرسول صلى الله عليه وسلم وإنما هي سنة له ولأمته، وعلى ذلك فلا تكون من خصائصه عليه السلام. ومن هؤلاء العلماء أبو العباس الروياني كما نقل عنه الرافعي (٣) والإمام قطب الدين الشافعي (٤)، وقال إن متأخري الأصحاب على هذا الرأي. وقال به ابن الملقن (٥) وكذلك الإمام ابن كثير (٦).

أدلة الفريق الثاني: أنهم تمسكوا بالأصل وهو عدم الخصوصية، ولم يثبت لديهم دليل على الخصوصية.

### مناقشة أدلة الفريق الأول:

أ- فاما استدلالهم بقوله تعالى: ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَخَرُ ﴾ (٧) فإنهم قالوا إن الأمر المطلق يفيد الوجوب والرد عليهم من وجهين:

الوجه الأول: لا بد من معرفة ما هو المقصود من قوله تعالى: ﴿ وَأَخَرُ ﴾ فإن

المفسرين قد اختلفوا في تفسيرها، فقد سلكوا في ذلك طريقين:

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٣١٧/١)، حديث ٢٩١٩، مرجع سابق، وهو ضعيف، انظر: الشوكاني: نيل الأوطار: (١٩٩/٥).

(٢) ابن حجر العسقلاني - تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير - ج (٣) ص ١١٨ - مرجع سابق.

(٣) الرافعي - العزيز شرح الوجيز - ج (٧) ص ٤٢٦ - مرجع سابق

(٤) قطب الدين الشافعي - اللفظ المكرم - ص ٢٨ - مرجع سابق

(٥) ابن الملقن - غاية السؤل - ص ٧٥ - مرجع سابق

(٦) ابن كثير - الفصول في سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم - ص ٣٠٧ - مرجع سابق.

(٧) سورة الكوثر - آية (٢).

الطريق الأول: أن معنى النحر هنا ذبح الأنعام.

الطريق الثاني: أن المعنى هو أمرٌ يتعلق بالصلاة فمنهم من قال وضع اليمين على الشمال حذاء النحر، ومنهم من قال أن يستقبل القبلة بنحره ومنهم من قال رفع اليدين عند افتتاح الصلاة<sup>(١)</sup>.

وقال بالقول الأول أي بنحر البدنه ونحوها ابن عباس وعطاء ومجاهد وعكرمة والحسن يعني بذلك نحر البدن ونحوها. وكذا قال قتادة ومحمد بن كعب القرظي والضحاك والربيع وعطاء الخراساني والحكم وسعيد بن أبي خالد وغير واحد من السلف<sup>(٢)</sup>.

الوجه الثاني: من القائلين بالقول الأول، علي رضي الله عنه.

قال ابن كثير: "ولا يصح، أي نسبته إليه، وعن الشعبي مثله، والقول الثالث مروي عن أبي جعفر الباقر، وقد رجح ابن كثير من هذه الوجوه الوجه الأول، وقال في حق أقوال الفريق الثاني هذه أقوال غريبة لا تصح<sup>(٣)</sup>.

وإن كان الراجح أن المقصود بهذا الأمر بهذه الآية هو زكاة الأنعام إلا أنه لا يُسلم أنها تصح دليلاً على الأمر بالأضحية وذلك أن الله سبحانه وتعالى أمر نبيه عليه الصلاة والسلام بالصلاة له وحده والذبح له سبحانه وتعالى.

قال أبو جعفر بن جرير: "والصواب قول من قال: "إن معنى ذلك فاجعل صلاتك كلها لربك خالصاً دون ما سواه من الأنداد والآلهة، وكذلك تحرك اجعله له دون الأوثان شكراً له على ما أعطاك من الكرامة والخير الذي لا كفاء له وخصك به"، قال ابن كثير: وهذا الذي قاله في غاية الحسن وقد سبقه إلى هذا المعنى محمد بن كعب القرظي وعطاء<sup>(٤)</sup>.

---

(١) السيوطي - جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر - الدر المنثور في التفسير المأثور - تفسير سورة

الكوثر - ص ٦٨٩ - دار الكتب العلمية.

(٢) ابن كثير - تفسير القرآن العظيم - ج (٤) ص ٥٩٧ - مرجع سابق.

(٣) انظر الحاشية رقم ٢.

(٤) ابن كثير - تفسير القرآن العظيم - ج (٤) ص ٥٩٧ - مرجع سابق.

وأما اقتران الأمر بالأضحية بالأمر بالصلاة فعلى اعتبار أن المقصود بالصلاة الصلاة المفروضة، فإنَّ المخاطب بها النبي صلى الله عليه وسلم وأُمته، فيكون الخطاب بالصلاة والأضحية على سبيل الوجوب للنبي صلى الله عليه وسلم وأُمته فعندئذٍ تنتفي الخصوصية في ذلك على اعتبار أن الصلاة المسنونة هي صلاة العيد فيكون الأمر بالأضحية كالأمر بالصلاة على سبيل السنَّة لا الوجوب فيكون ذلك له ولأُمته فتنتفي الخصوصية عند إذن أيضاً.

ب- أما استدلالهم بالحديث فقد ضعّفه العلماء بجميع طرقه<sup>(١)</sup> وإثبات الخصوصية لا تكون إلا بدليل صحيح.

ج- واستدلوا بما رواه أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "أمرت بالوتر والأضحية ولم يعزم علي"<sup>(٢)</sup> وادّعى ابن شاهين أن هذا الحديث ناسخ للحديث الذي استدل به الفريق الأول.

قال ابن الملقن: "وهذا كله عجيب، فلا ناسخ ولا منسوخ لأن النسخ إنما يُصار إليه عند تعارض الأدلة الصحيحة ولا معارضة إذا"<sup>(٣)</sup>.

د- عن البراء بن عازب قال: "خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الأضحية إلى البقيع فبدأ فصلى ركعتين ثم أقبل علينا بوجهه وقال إن أول سُكنا في يومنا هذا أن نبدأ بالصلاة ثم نرجع فننحر فمن فعل ذلك فقد وافق سنَّتنا ومن ذبح قبل ذلك فإنما هو لحم عجله لأهله ليس من النسك في شيء"<sup>(٤)</sup>.

فسمى صلاة العيد والنحر سنَّه، فدل على أنه لم يؤمر بهما في الكتاب. والراجح أن القول بوجوب الأضحية على النبي عليه السلام قول لا يصح به دليل ولا تثبت الخصوصية بما استدلوا به، ولذلك نقول بأن الصحيح أن لا خصوصية

(١) ابن حجر العسقلاني - تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير - ج (٣) ص ١١٨ - مرجع سابق.

(٢) أخرجه الدار قطني في سننه (٢١/٢)، كتاب الوتر، باب صفة الوتر، وإنه ليس بفرض حديث ٢، وفي إسناده عبدالله بن محرر وهو ضعيف، انظر: الشوكاني، نيل الأوطار (٣٦/٣).

(٣) ابن الملقن - غاية السؤل - ص ٨٠ - مرجع سابق

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (٣٣١/١)، كتاب الصلاة، باب استقبال الناس في خطبة العيد، حديث ٣٩٣.

للنبي عليه الصلاة والسلام في الأضحية، فالأمر بالأضحية يكون متعلقاً بالنبي صلى الله عليه وسلم وأمته على حد سواء فأما حكم الأضحية بالنسبة للأمة فقد اختلف الفقهاء في ذلك على قولين:

القول الأول: أنها سنة<sup>(١)</sup>.

القول الثاني: أنها واجب في حق النبي صلى الله عليه وسلم وأمته<sup>(٢)</sup>.

والراجح أنه سنة في حق النبي صلى الله عليه وسلم وأمته لصحة ما استدل به القائلون بأنها سنة وأن ما استدل به الحنفية أحاديث لا تقوى أن تكون معارضة للأحاديث التي استدل بها القائلون أنها سنة ، ولا مجال لذكر الأدلة هنا، ولا بد من التنبيه لأمر هو أن عيد الأضحى من الخصوصية التي أعطيت لأمة النبي صلى الله عليه وسلم تكريماً له، وقد ذكر هذه الخاصية السيوطي<sup>(٣)</sup>.

واستدل بحديث النبي عليه الصلاة والسلام: "أمرت بيوم الأضحى عيداً جعله الله لهذه الأمة..."<sup>(٤)</sup>.

---

(١) إبراهيم البيجوري- حاشية الشيخ إبراهيم البيجوري- ج(٢) ص٣٠٤- مرجع سابق.

(٢) الموصلي- الاختيار لتعليل المختار- م(٢) ج(٥) ص١٦.

(٣) السيوطي- الخصائص الكبرى- ج(٢) ص٢٠٨- مرجع سابق.

(٤) أخرجه ابن حبان في صحيحه (١٢٣٥/١٣)، كتاب الأضاحي، حديث ٥٩١٤، وأخرجه الحاكم في المستدرک (٢٤٨/٤)، كتاب الأضاحي، وقال: حديث صحيح على شرط الشيخان ولم يخرجاه. وضعفه الألباني. انظر: ضعيف النسائي، ص ١٤٣، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، دمشق، تحقيق زهير الشاوي.



## المبحث الثاني

ما عُده من الخصوصيات الواجبة على الرسول صلى الله عليه وسلم من الجهاد

إن للنبي عليه السلام في الجهاد خصوصيات تميز بها عن أمته، لأنه أقدر على ذلك وأصبر لحفظ الله ونصره وعصمته للنبي عليه الصلاة والسلام، ونبين هذه الخصوصيات في ثلاثة مطالب.

### المطلب الأول: المشاورة

الفرع الأول: معنى المشاورة وحكمها

المسألة الأولى: معنى المشاورة اصطلاحاً:

هو الاجتماع على الأمر وطرح الآراء لاستخراج الرأي الصحيح قال ابن العربي: "إن المشاورة هي الاجتماع على الأمر ليستشير كل واحد منهم صاحبه ويستخرج ما عنده"<sup>(١)</sup>.

قال القرطبي: "والشورى مبنية على اختلاف الآراء والمستشير ينظر في ذلك الخلاف وينظر أقربها قولاً إلى الكتاب والسنة إن أمكنه، فإذا أرشده الله تعالى إلى ما شاء منه عزم عليه، وأنفذه متوكلاً عليه، إذ هذه غاية الاجتهاد المطلوب وبهذا أمر الله تعالى نبيه في هذه الآية"<sup>(٢)</sup>.

قال ابن تيمية: "وإذا استشارهم، فإن بُيِّن له بعض ما يجب اتباعه من كتاب الله أو سنة رسوله أو إجماع المسلمين، فعليه اتباع ذلك، ولا طاعة لأحد في خلاف

(١) ابن العربي - أحكام القرآن - ج (١) ص ٣٤٦ - مرجع سابق.  
(٢) القرطبي - الجامع لأحكام القرآن - ج (٤) ص ١٦٢ - مرجع سابق.

ذلك، وإن كان عظيماً في الدين والدنيا قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾<sup>(١)</sup>، وإن كان أمراً قد تنازع فيه المسلمون فينبغي أن يستخرج من كل منهم رأيه ووجه رأيه، فأى الآراء كان أشبه بكتاب الله وسنة رسوله عمل به. كما قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ .

وأولي الأمر صنفان: الأمراء والعلماء وهم الذين إذا صلحوا صلح الناس فعلى كل منهم أن يتحرى ما يقوله ويفعله، طاعة الله ورسوله واتباع كتاب الله ومتى أمكن في الحوادث المشكلة معرفة ما دل عليه الكتاب والسنة، كان هو الواجب وإن لم يمكن ذلك لضيق الوقت أو عجز الطالب أو تكافؤ الأدلة عنده أو غير ذلك فله أن يقلد من يرتضي علمه ودينه<sup>(٢)</sup>. هذا أقوى الأقوال.

### المسألة الثانية: حكم المشورة في حق النبي صلى الله عليه وسلم

انقسم العلماء في ذلك إلى قولين:

#### القول الأول:

ذهب جمهور العلماء إلى أنها واجبة وعلى هذا القول المالكية<sup>(٣)</sup> والشافعية<sup>(٤)</sup> وقال به الحنابلة<sup>(٥)</sup> .

(١) سورة النساء - آية (٥٩).

(٢) تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية - السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية ص ١٣٦ - لجنة إحياء التراث العربي في دار الأفاق الجديدة.

(٣) خليل بن إسحاق المالكي - مختصر خليل - ص ٧٨.

\* الخرشي - الخرشي على مختصر سيدي خليل - ج (٣) ص ١٥٨.

(٤) الرافعي - العزيز شرح الوجيز - ج (٧) ص ٤٣٣.

\* النووي - روضة الطالبين - ج (٥) ص ٣٤٦.

\* الرملي - نهاية المحتاج - ج (٦) ص ١٧٥.

\* الشربيني - مغني المحتاج - ج (٣) ص ١٢٤ - مرجع سابق.

(٥) البهوتي - كشف القناع - ج (٥) ص ٢٤.

## أدلة هذا القول:

١- قوله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾<sup>(١)</sup>.

وجه الاستدلال أن الأمر المطلق يفيد الوجوب.

٢- مما يؤيد الوجوب فعل النبي عليه السلام، عن الزهري قال: قال أبو هريرة رضي الله عنه "ما رأيت أحدا أكثر مشاورة لأصحابه من رسول الله صلى الله عليه<sup>(٢)</sup> وشاورهم يوم بدر في الذهاب إلى العير فقالوا: "يا رسول الله لو استعرضت بنا عرض البحر لقطعناه معك، ولو سرت بنا إلى برك الغماد لسرنا معك، ولا نقول لك كما قال قوم موسى لموسى اذهب انت وربك فقاتلا إنا ههنا قاعدون، ولكن نقول: "اذهب فنحن معك وبين يديك وعن يمينك وعن شمالك مقاتلون"<sup>(٣)</sup>، وشاورهم أيضاً أين يكون المنزل حتى أشار المنذر بن عمرو بالتقدم أمام القوم. وشاورهم في أسارى بدر وشاورهم في أحد في أن يقعد في المدينة أو يخرج إلى العدو فأشار جمهورهم بالخروج إليهم فخرج إليهم، وشاورهم يوم الخندق في مصالحة الأحزاب بثلاث ثمار المدينة فأبى ذلك عليه سعد بن معاذ وسعد بن عباد فترك ذلك وشاورهم يوم الحديبية في أن يميل على ذراري المشركين؟ فقال له الصديق: إنا لم نجيء لقتال أحد. وإنما جئنا معتمرين، فأجابه إلى ما قال<sup>(٤)</sup>.

(١) سورة آل عمران - آية (١٥٩).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه (٢١٣/٤)، كتاب الجهاد، باب ما جاء في المشورة، حديث ١٧١٤، وقال ابن حجر: رجاله ثقات إلا أنه منقطع، انظر: ابن حجر، فتح الباري (٣٤٠/١٣).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه (١٤٠٤/٣)، كتاب الجهاد والسير، باب غزوة بدر، حديث ١٧٧٩، عن أنس، مرجع سابق.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (٩٧٤/٢)، كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب، حديث ١٥٨١.

وجه الخصوصية للنبي صلى الله عليه وسلم عند القائلين بالوجوب:

وذهب بعض القائلين بالوجوب أنها واجبة في حق النبي عليه السلام، وكذلك فهي واجبة في حق الولاة والأمراء من الأمة، وعلى هذا تنتفي الخصوصية من حيث الحكم، وتبقى الخصوصية من وجه آخر، وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم تجب عليه المشورة مع كمال علمه وسداد رأيه.

قال الخرشي: "ومن خصائصه عليه السلام أنه يجب عليه أن يشاور ذوي الأحلام من الصحابة رضي الله عنهم في الآراء والحروب والمهمات، لا في الشرائع تطييباً لخواطرهم وتأليفاً لهم لا أنه عليه السلام يستعيز منهم علماً ولا خصوصية له عليه السلام بوجوب المشاورة، بل على الولاة مشاورة العلماء فيما لا يعلمون، وفيما أشكل عليهم من أمور الدين، ووجوه الكتاب والعمال والوزراء فيما يتعلق بمصالح العباد وعمارتها كما قاله القرطبي<sup>(١)</sup> فالخصوصية له عليه الصلاة والسلام كونه كامل العلم والمعرفة ويجب عليه المشاورة"<sup>(٢)</sup>.

وما ذهب إليه الخرشي كذلك قال به الزرقاني<sup>(٣)</sup> والخطاب<sup>(٤)</sup> قال ابن عطية: "والشورى من قواعد الشريعة وعزائم الأحكام من لا يستشير أهل العلم والدين فعزله واجب وما لا خلاف فيه".

**القول الثاني:** بأن المشورة ليست واجبة، وإنما هي على وجه الاستحباب للنبي صلى الله عليه وسلم وأمته<sup>(٥)</sup> ومن القائلين بهذا الرأي الإمام الشافعي رحمه الله كما نقله عنه أبو نصر القشيري والبيهقي وكذلك الحسن البصري<sup>(٦)</sup>.

---

(١) القرطبي - الجامع لأحكام القرآن - ج (٤) ص ١٦١.  
(٢) الخرشي على مختصر سيدي خليل - ج (٣) ص ١٥٩.  
(٣) الزرقاني - شرح الزرقاني - ج (٣) ص ٢٧٩.  
(٤) الخطاب - مواهب الجليل - ج (٣) ص ٣٩٥.  
(٥) القرطبي - الجامع لأحكام القرآن - ج (٤) ص ١٦١.  
(٦) قطب الدين الشافعي - اللفظ المكرم ص ٣٩ - مرجع سابق.

أدلة هذا القول:

الدليل الأول: قوله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ وجه الاستدلال أن الأمر في الآية للاستحباب لا للوجوب وإنما أمر بالمشورة تطبيبا لخواطرهم فهو كقول النبي صلى الله عليه وسلم: "والبكر تستأمر". قال الحسن البصري: "إن كان النبي صلى الله عليه وسلم لغنيا عن المشاورة ولكنه أراد أن يستن بذلك الحكام بعده" (١).

الدليل الثاني: قياس النبي صلى الله عليه وسلم على أمته (٢).

الفرع الثاني: مسائل عند القائلين بالوجوب

الأولى: ما هو الواجب الذي تتحقق به المشورة؟ هل تتحقق بفعلها مرة في العمر أو عند كل أمر حادث، وهذه مسألة تنبني على ما ذكره الأصوليون (٣) هل الأمر المطلق يفيد التكرار، وهذا الأمر مختلف فيه، فمنهم من رأى أن الأمر يفيد التكرار ومنهم من رأى أنه لا يفيد التكرار، والصحيح أنه لا يفيد التكرار وإنما يحتمله كما هو الحال عند أكثر الشافعية (٤)، والأمر بالمشورة وإن كان مقتضى هذا الأمر لا يفيد التكرار إلا أن فعل النبي صلى الله عليه وسلم في مشاورة أصحابه عند الحوادث يقوي احتمال الوجوب في كل أمر حادث.

المسألة الثانية: ما هي الأمور التي أمر الله نبيه صلى الله عليه وسلم أن يشاور فيها، هل هي في أمور الدين أم في أمور الدنيا أم في الأمرين معا. ومما لا شك فيه أن المشورة كانت فيما لا يوجد فيه نص، قال الجصاص: "ولا بد من أن تكون مشاورة النبي صلى الله عليه وسلم إياهم فيما لا نص فيه إذ غير

(١) البيهقي - السنن الكبرى - ج (٧) ص ٧٣ - مرجع سابق.

(٢) ابن الملقن - غاية السؤل - ص ١٠٠ - مرجع سابق.

(٣) السمعاني أبي المظفر - قواطع الأدلة في الأصول - ص ١١٥ - مؤسسة الرسالة - بيروت/لبنان - ط

أولى ١٩٩٦ م.

(٤) انظر الحاشية رقم ٢.

جائز أن يشاورهم في المنصوصات ويقول لهم ما رأيكم في الظهر والعصر والزكاة وصيام رمضان<sup>(١)</sup>.

واتفقوا على أن المشورة تصح في الأمور الدنيوية فجائز أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم يستعين بأرائهم في ذلك ويتنبه بها على أشياء من وجوه التدبير ما يجوز أن يفعلها لولا المشاورة، واستشارة الصحابة وقد أشار عليه سعد بن معاذ، وسعد بن عباد يوم الخندق بترك مصالحة غطفان على بعض ثمار المدينة لينصرفوا، فقبل منهم، وأشار عليه الحباب بن المنذر يوم بدر بالنزول على الماء فقتل منه<sup>(٢)</sup>، واختلفوا في مشاورته عليه السلام في الأمور الدينية -<sup>(٣)</sup> فقال البعض: "أنه لا يصح المشورة بالأمور الدينية وإنما تختصر على الأمور الدنيوية وهذا مبني على أن النبي عليه السلام ليس له الاجتهاد في الأمور الدينية لوجود الوحي.

وذهب البعض إلى أنه تصح المشاورة في الأمور الدينية، إضافة إلى الدنيوية ولهذا فوائد ذكرها الجصاص. قال الجصاص: "قال آخرون: كان مأموراً بمشاورتهم في أمور الدين والحوادث التي لا توقفي فيها عن الله تعالى، وفي أمور الدنيا أيضاً مما طريقه الرأي وغالب الظن وقد شاورهم يوم بدر في الأسارى وكان ذلك من أمور الدنيا وكان صلى الله عليه وسلم إذا شاورهم فأظهروا آراءهم قبل منهم وعمل بما أذاه إليه اجتهاده، وكان في ذلك ضروب من الفوائد:

أحدها: إعلام الناس أن ما لا نص فيه من الحوادث فسبيل استدراك حكمه الاجتهاد وغالب الظن.

والثاني: إشعارهم بمنزلة الصحابة رضي الله عنهم، وأنهم أهل الاجتهاد وجائز اتباع آرائهم إذ رفعهم الله إلى المنزلة التي يشاورهم النبي صلى الله عليه وسلم

---

(١) الجصاص - أحكام القرآن - ج(٢) ص ٥٣ - مرجع سابق.  
(٢) ابن كثير: أبو الفداء اسماعيل، السيرة النبوية (٤٠٢/٢)، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٩٧٨.  
(٣) وهذا المسألة ذكرتها كتب التفسير في تفسير قوله تعالى (وشاورهم في الأمر) ومن هذه التفسيرات:  
- الجصاص - أحكام القرآن - ج(٢) ص ٥٣ - مرجع سابق  
- فتح القدير الشوكاني - ج(١) ص ٥٠٦.  
- ابن العربي - أحكام القرآن - ج(١) ص ٣٤٦ - مرجع سابق.  
- تفسير البغوي - ج(١) ص ٣٦٥ - مرجع سابق.

ويرضى اجتهدهم وتحريمهم لموافقة النصوص من أحكام الله تعالى. وفي ذلك ردٌّ على خصومهم ومبغضيههم والحاquدين عليهم الذين يتهمونهم بالكفر والردة. والثالث: أن باطن ضمائرهم مرضي عند الله تعالى لولا ذلك لم يأمره بمشاورتهم. قد دل ذلك على يقينهم وصحة إيمانهم وعلى منزلتهم مع ذلك من العلم وعلى تسويغ الاجتهاد في أحكام الحوادث التي لا نصوص فيها لتقتدي به الأمة بعده صلى الله عليه وسلم في مثله<sup>(١)</sup>.

ورجح الطبري القول بأن المشورة لا تصح إلا في الأمور الدنيوية، فقال رحمه الله: "والراجح أن الله أمر رسوله عليه الصلاة والسلام بالشورى، ليألف أصحابه ويطيّب نفوسهم، وليعرف أمتة طريقة الشورى باعتبارها سنة ليتبعوها ويقنّدوا به في ذلك عند النوازل فيتشاوروا فيما بينهم، كما كانوا يرون النبي صلى الله عليه وسلم يفعل، إن النبي صلى الله عليه وسلم كان مؤيداً بالوحي، وكان الله يعرفه الحق في الأمور بالوحي. أما المسلمون فإن الله يسدّدهم ويوفّقهم إذا استشاروا في الأمر مقتدين بالنبي عليه الصلاة والسلام، ومستندين بفعله على تصادق وتآخ للحق وإرادة للصواب، من غير ميل إلى هوى، ولا حيد عن هوى"<sup>(٢)</sup>.

وذهب البعض إلى أن المشورة كانت في الحروب ومكايده الأعداء، وليست في كل أمر من أمور الدين، وإلى هذا ذهب الإمام ابن كثير: "ذكروا من خصائصه صلى الله عليه وسلم وجوب المشاورة، يعني أنه يشاور أصحابه في أمور الحرب"<sup>(٣)</sup>.

إلا أن الجصاص لم يرتض هذا القول وقال إنّ الراجح هو صحة المشورة في أمور الدنيا، وفي أمور الدين في كل أمر حادث ليس فيه نص، وقال رحمه الله: "ولما لم يخص الله تعالى أمر الدين من أمور الدنيا في أمره صلى الله عليه وسلم

(١) الجصاص - أحكام القرآن - ج (٢) ص ٥٢ - مرجع سابق

(٢) ابن كثير - الفصول - ص ٣٣٨ - مرجع سابق.

(٣) الطبري - تفسير الطبري - جامع البيان عن تأويل أي القرآن - ج (٢) ص ٤٩٢ وما بعدها - مرجع سابق.

بالمشاورة وجب أن يكون ذلك فيهما جميعاً ولأنه معلوم أن مشاورة النبي صلى الله عليه وسلم في أمر الدنيا إنما كانت في محاربة الكفار ومكايده العدو، إن لم يكن للنبي صلى الله عليه وسلم تدبير في أمر دنياه ومعاشه يحتاج فيه إلى مشاورة غيره لاختصاصه صلى الله عليه وسلم من الدنيا على القوت والكفاف الذي لا فضل فيه وإذا كانت مشاورته لهم في محاربة العدو ومكايده الحروب فإن ذلك من أمر الدين ولا فرق بين اجتهد الرأي فيه وبينه في أحكام سائر الحوادث التي لا نصوص فيها وفي ذلك دليل على صحة القول باجتهد الرأي في أحكام الحوادث وعلى أن كل مجتهد مصيب وعلى أن النبي صلى الله عليه وسلم قد كان يجتهد رأيه فيما لا نص فيه ويدل على أنه قد كان يجتهد رأيه معهم ويعمل بما يغلب في رأيه فيما لا نص فيه قوله تعالى في نسق ذكر المشاورة ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ ولو كان فيما شاور فيه شيء منصوص قد ورد التوقيف به من الله لكانت العزيمة فيه متقدمة للمشاورة إذا كان ورود النص موجباً لصحة العزيمة قبل المشاورة وفي ذكر العزيمة عصب المشاورة دلالة على أنها صدرت عن المشورة وأنه لم يكن فيها نص قبلها<sup>(١)</sup>.

**مسألة:** ما هو المعنى الذي لأجله أمر الله نبيه بالمشاورة مع كمال عقله وسداد رأيه، ونزول الوحي عليه، ووجوب طاعته على الخلق فيما أحبوا أو كرهوا؟

**الجواب:** قوله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾، اختلف الناس في معنى أمر الله

تعالى إياه بالمشاورة مع استغنائه بالوحي عن تعرّف صواب الرأي من الصحابة، فقال قتادة والربيع بن أنس ومحمد بن اسحاق: "إنما أمره بها تطييباً لنفوسهم، ورفعاً من أقدارهم إذ كانوا ممن يوثق بقوله، ويرجع إلى رأيه" وقال سفيان بن عيينه: "أمره بالمشاورة لتقتدي به أمته فيها، ولا تراها منقصة، كما مدحهم الله تعالى بأن أمرهم

(١) الجصاص - أحكام القرآن - ص ٥٣ - مرجع سابق.



شورى بينهم" وقال الحسن والضحاك: "جمع لهم بذلك الأمرين جميعاً في المشاورة ليكون لإجلال الصحابة ولتقتدي الأمة به في المشاورة"<sup>(١)</sup>.

والراجح والله أعلم القول بوجوب المشاورة على النبي عليه السلام لأن الله أمر بها وفعلها نبيه عليه الصلاة والسلام، ولأن المشاورة تشريع للأمة فوجب على النبي فعلها ولو مرة في عمره بياناً لهذا التشريع، حتى يقتدي به ويفعل الحكام من بعده ما فعله عليه الصلاة والسلام.

---

(١) الجصاص - أحكام القرآن - ج(٢) ص ٥١ - مرجع سابق.

## المطلب الثاني: المصابرة للعدو

الفرع الأول: معنى المصابرة وحكمها

المسألة الأولى: معنى المصابرة

المصابرة: مجاهدة النفس على الصبر والثبات في المعركة وعدم الفرار عند ملاقات العدو مهما كان عددهم هذا بالنسبة للنبي صلى الله عليه وسلم. أما الأمة فهي مأمورة بالثبات في المعركة ولو كان عدد الأعداء عشرة أضعاف إلا أن الله سبحانه تعالى خفف عن هذه الأمة فأجاز لهم ترك القتال عندما يزيد عدد الأعداء على الضعف وهذا ثابت في قوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّمُ النَّبِيُّ حَرَضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ ۝﴾ أَلْفَنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ ۝<sup>(١)</sup>.

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: "لما نزلت" إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين" شق ذلك على المسلمين حين فرض عليهم أن لا يفر واحد من عشرة فجاء التخفيف فقال "الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفاً فإن يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين" قال: فلما خفف الله عنهم من العدة نقص من الصبر بقدر ما خفف عنهم<sup>(٢)</sup>.

(١) سورة الأنفال - آية (٦٥-٦٦).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (١٨٥/٣) - كتاب تفسير القرآن - سورة الأنفال - ح (٤٦٥٣). - مرجع سابق.

وإن كان النبي عليه السلام داخلاً في خطاب هذه الآية مع الأمة إلا أنه وجد من الأدلة ما يدل على اختصاص النبي عليه السلام بالثبات في المعركة مهما بلغ عدد الأعداء وسأبين ذلك في مكانه بإذن الله تعالى.

### المسألة الثانية: حكم مصابرة العدو وبيان هذه الخاصية

القول الأول: ذهب أكثر من تكلم بالخصائص<sup>(١)</sup> إلى أن مصابرة العدو مهما كان عددهم من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم، وهي واجبة عليه بخلاف أمته فإنه لا يجب عليهم إذا زاد عدد الأعداء على الضعف.

### دليل الاختصاص:

أ- الاستدلال بآيات الحفظ قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾<sup>(٢)</sup>. وجه الاستدلال من ذلك: "إن الثبات في المعركة واجب عليه لأنه موعود بالعصمة والنصر"<sup>(٣)</sup>.

ب- أنه لم ينقل عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه فرّ من ساحة الجهاد، ولكن ما نُقل عنه خلاف ذلك وهو الثبات في الجهاد، بل أنه كان مثلاً لأصحابه في الإقدام والتضحية والشجاعة. عن أبي إسحاق قال: "جاء رجل إلى البراء فقال: أكنتم وليتم يوم حنين أباً عُمارة فقال: أشهد على نبي الله صلى الله عليه وسلم ما وليّ ولكنه انطلق اخفاء من الناس، وحُسّر إلى هذا الحي من هوازن وهم قوم رُماة فرموهم برشق من نبل كأنها رجل من جراد فانكشفوا، فأقبل القوم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) البغوي - التهذيب - ج (٥) ص ٢١٦ - مرجع سابق.

- الرافعي - العزيز شرح الوجيز - ج (٧) ص ٤٣٣ - مرجع سابق.

- النووي - روضة الطالبين - ج (٥) ص ٣٤٧ - مرجع سابق.

- البهوتي - كشف القناع عن متن الإقناع - ج (٥) ص ٢٤ - مرجع سابق.

- خليل بن إسحاق المالكي - مختصر العلامة خليل - ص ٨٧.

(٢) سورة المائدة - شطر من آية (٦٧).

(٣) الرمل - أسنى المطالب شرح روض الطالب - ج (٣) ص ٩٩ - مرجع سابق.

عليه وسلم وأبو سفيان بن الحارث يقود به بغلته فنزل ودعا وانتصر وهو يقول أنا النبي لا أكذب أنا ابن عبد المطلب<sup>(١)</sup>.

قال البراء: "كُنَّا والله إذا إحْمَرَّ البأس نتقي به وإن الشجاع منا للذي يحاذي به يعني النبي صلى الله عليه وسلم"<sup>(٢)</sup>. والأمثلة من سيرة النبي صلى الله عليه وسلم على مصابرته وثباته في الجهاد كثيرة.

ج- قال الماوردي: "وقد يقال في الدليل على ذلك أن فرار الإنسان وتولييه عن الزحف هو من الخوف من القتل، وذلك غير جائز على الأنبياء من جهة أن الأنبياء عليهم السلام من العلم بالله تعالى بأعلى مكان. فيعلمون أنه لا يتعجل شيء عن وقته ولا يتأخر شيء عن وقته بخلاف غيرهم من المكلفين فليس لهم مثل هذا الإيمان ولا هذا اليقين وهذا الذي قال الماوردي حسن"<sup>(٣)</sup>.

د- قال ابن طولون: "وقد ظهر لي وجه الدلالة على ذلك من طريق أخرى وهي قوله عليه السلام: "لا ينبغي لنبي يلبس لأمته فيضعها حتى يحكم الله"<sup>(٤)</sup> وفي رواية "يُناجز عدوه" فإذا كان لبس اللأمة التي هي مظنة الوقاية وممانعة له صلى الله عليه وسلم من عدم الملاقاة فكيف بها عن مشاهدة العدو وانتظام الشمل به فإنه لو ولي، لم ينتظم شملهم فإذا ثبت، انتظم شملهم بوجوده صلى الله عليه وسلم"<sup>(٥)</sup>.

هـ- وتعليل ذلك أيضاً أنه أعظم الناس وأشجع الناس وفي المصابرة إظهار لذلك وفي عدمها إنخفاض لشأنه وتحقير له وذلك لا يليق بمنصبه صلى الله عليه وسلم"<sup>(٦)</sup>.

**القول الثاني:** أنه ليس فيما مضى من الأدلة دلالة على وجوب المصابرة

وإنما هو دال على شجاعة النبي صلى الله عليه وسلم وشدة إقدامه على جهاد الكفار

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (١٤٠١/٣) - كتاب الجهاد والسير - باب في غزوة حنين - حديث ١٧٧٦، مرجع سابق.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (١٤٠١/٣) - كتاب الجهاد والسير - باب في غزوة حنين - حديث ١٧٧٦، مرجع سابق.

(٣) الشيرازي - تكملة المجموع شرح المذهب - ج (١٩) ص ٥٤ - مرجع سابق.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (٢٦٨٢/٦)، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب قول الله تعالى (وشاورهم في الأمر)، حديث ٦٩٣٤.

(٥) الشيرازي - تكملة المجموع شرح المذهب - ج (١٩) ص ٥٥ - مرجع سابق.

(٦) الخرشي على مختصر سيدي خليل - ج (٣) ص ١٦٠ - مرجع سابق.

أعداء الله وأعداء دينه<sup>(١)</sup> وذكروا أيضاً أمثلة على شجاعة النبي عليه السلام ومنها ما رواه أنس رضي الله عنه، "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أحسن الناس وكان أجود الناس وكان أشجع الناس ولقد فزع أهل المدينة ذات ليلة فانطلق ناس قبل الصوت فتلقاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم راجعا وقد سبقهم إلى الصوت وهو على فرس لأبي طلحة غري في عنقه السيف وهو يقول لن تراعوا لن تراعوا"<sup>(٢)</sup>.

---

(١) قال به قطب الدين الشافعي انظر اللفظ المكرم - ص ٤٧ - وكذلك نقل هذا الرأي في تكملة المجموع - الشيرازي - ج (١٩) ص ٥٥ - مرجع سابق.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٠٣٣/٤) - كتاب الأدب - باب حسن الخلق والسخاء وما يكره من البخل - مرجع سابق.

الفرع الثاني: مسائل في المصابرة وما يتعلق بها:

أ- ما حكم من نسب الهزيمة إلى النبي صلى الله عليه وسلم؟

أجساب على هذا التساؤل مجد الدين بن دحية فبين أنه من ينسب الهزيمة إلى النبي صلى الله عليه وسلم قد يكون جاهلاً بأنها نقيصة بحق النبي صلى الله عليه وسلم وقد يكون غير جاهل بها أي عالماً بها. أنه لم يكن له أن ينهزم ولا يليق به ذلك لأنه من كيد الشيطان ومن تحيله أن الأجل يستأخر به وليس استئثار الأجل بالاحتياط والقدر نافذ على كل حال. ومن نسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه انهزم وهو جاهل بنقيصة الإنهزام فإنه يزجر عن ذلك ولو أدب لكان أهلاً لذلك لإقدامه على الكلام في مثل هذا بغير علم.

وأما من كان عالماً بأن الانهزام نقيصة في حق النبي صلى الله عليه وسلم فقال ابن دحية رحمه الله: "وأما إذا كان عارفاً بعيب الانهزام أو نقيصته فإن قصد بذلك تنقص النبي صلى الله عليه وسلم فحكمه القتل. وإن كان أثماً بنسب ذلك إليه في أكثر من الضعف قياساً على حكم الأمة وأراد أن يقيم له صلى الله عليه وسلم عذراً في ذلك بحسب سوء تخيل هذا القائل وفساد تصويره فهذا من قطعيات الدين التي لا يسوغ فيها الاجتهاد الذي يخالف بعضه بعضاً كما في الفروع بل الحق هاهنا في واحد عن حق ديني يجب عليه اعتقاده فيستتاب فإن تاب وإلا قُتل إذا كان يأتيه لمتعمد الانتقاص من حيث سوى النبي صلى الله عليه وسلم في هذا المعنى مع أمته وفضله عليهم يوجب أن لا يدخل في هذا الحكم متعمداً فكما أن المتعمد للانتقاص من أول يُقتل فكذلك من لم يتب عندما يستتاب إذ هو في هذه الحال كالمبتدئ بالتقص" (١).

قال القاضي أبو عبد الله بن المرابط والقاضي أبو عبد الله بن خلف بن سعيد بن وهب من قال: "أن النبي صلى الله عليه وسلم هُزم يستتاب فإن تاب وإلا قُتل لأنه

(١) ابن دحية - نهاية السؤل - ص ٣٧١ - مرجع سابق

تنقص إذ لا يجوز ذلك عليه في خاصته إذ هو على بصيرة من أمره ويقين من عصمته<sup>(١)</sup>.

ب- هل يصح الإخبار أن النبي صلى الله عليه وسلم جرح وأذى:

قال ابن دحية رحمه الله: "والفرق أيضاً بين أن يخبر المخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم بأنه جرح وأذى وأن يخبر عنه بأنه انهزم، أن الإخبار من الأذى نقصه على المؤذي لا على المؤذى فصار المخبر منتقصاً لمن أذى النبي صلى الله عليه وسلم لا له والمخبر عنه بالانهزام منقص له من حيث أن الانهزام فعله كما أن الأذى فعل المؤذي"<sup>(٢)</sup>.

قال القاضي عياض رحمه الله: "أعلم أن جميع من سب النبي صلى الله عليه وسلم أو عابه أو ألحق به نقصاً في نفسه أو نسبه أو دينه أو خصلته من خصاله أو عرّض به أو شبهه بشيء على طريق السب له أو الإضرار عليه، أو التصغير لشأنه أو الغضب منه، والعيب له، فهو ساب له والحكم فيه حكم السب يُقتل، وكذلك من لعنه أو دعا عليه أو تمنى مضرة له، أو نسب إليه ما لا يليق بمنصبه على طريق الذم أو عبث في جهته العزيزة بسخف من الكلام وهجر ومنكر من القول وزور أو عبّره بشيء مما جرى من البلاء والمحنة عليه أو نمّمه ببعض العوارض البشرية الجائزة والمعهود لديه وهذا كله إجماع من العلماء وأئمة الفتوى من لدن الصحابة رضوان الله عليهم"<sup>(٣)</sup>.

وإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم مصابراً لعدوه وهو من أشجع الناس عليه السلام ولا يصح نسبة الانهزام إليه فما معنى إختبائه في الغار ولبسه الدرع يوم أحد وأن الحرب بينه وبين أعداءه سجال كما ورد على لسان أبي سفيان لهرقل.

(١) القاضي عياض - الشفاء بتعريف حقوق المصطفى - ج (٢) ص ١٩٢ - مرجع سابق.

(٢) ابن دحية - نهاية السؤل - ص ٣٧٣ - مرجع سابق

(٣) القاضي عياض - الشفاء بتعريف حقوق المصطفى - ج (٢) ص ١٨٨ وما بعدها - مرجع سابق.

وقد أجاب على ذلك ابن دحية رحمه الله فقال: "أما التغييب في الغار فإنه لم يكن له إذن في القتال بعد وأما المظاهرة بين درعين فإنما هو من باب الاستعداد للإقدام وذلك أن المنهزم قد خرج من الإقدام جملة والمبالغة في الاستعداد والاستظهار بالسلاح إنما هو متوغل فيه ومحال له، وشتان بين من يحتال للفرار وبين من يحتال للإقدام" (١).

أما قول أبي سفيان إنَّ الحرب سجال. فمعنى سجال مرة على هؤلاء ومرة على هؤلاء فإن كان سجال بالإصابة والجرح وقد وقع هذا السجال بين النبي وأعدائه وكذلك بين أصحابه وأعدائهم كما ثبت ذلك بالأخبار الصحيحة (٢). فإن النبي عليه السلام جرح في أحد وكسرت رباعيته وأما إن كان السجال بالهزيمة فإنما كانت بين أصحاب النبي عليه السلام وبين الكفار وأما هو صلى الله عليه وسلم فلم ينهزم.

عن العباس رضي الله عنهما قال شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين فلزمت أنا وأبو سفيان ابن الحارث بن عبد المطلب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم نفارقه وهو على بغلة له بيضاء أهداها له فروة بن ثفاعة الجذامي فلما التقى المسلمون والكفار ولي المسلمون مدبرين فطفق رسول الله صلى الله عليه وسلم يُركض بغلته قبل الكفار وأنا أخذ بلجامها أكفها لئلا تُسرع وأبو سفيان أخذ بركابه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أي عباس ناد أصحاب السمرة فقلت بأعلى صوتي: أين أصحاب السمرة. قال: فوالله لكان عطفتهم حين سمعوا صوتي عطفة البقر على أولادها. فقالوا: يا لبيك يا لبيك فاقتلوا الكفار والدعوة في الأنصار يقولون يا معشر الأنصار يا معشر الأنصار ثم قصرت الدعوة على بني الحارث ابن الخزرج يا بني الحارث يا بني الحارث فنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى قتالهم وهو على بغلته وقال هذا حين حمى الوطيس ثم أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) ابن دحية - نهاية السؤل - ص ٣٧٤ - مرجع سابق

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (١٠٣٢/٣)، كتاب الجهاد والسير، باب قول الله تعالى (هل تربصون بنا إلا أحد الحسنين)، حديث ١٦٥٠



وسلم حُصيات فرمى بهن وجوه الكفار ثم قال: انهزموا ورب محمد. قال: فذهبت انظر فإذا القتال على هيئة فيما أرى. قال: فوالله ما هو إلا أن رماهم بحصياته فما زلت أرى حدهم قليلاً وأمرهم مُدبراً. وفي رواية: رماهم قبضة من التراب وقال: شأهت الوجوه فما بقي منهم إنسان إلا امتلأت عيناه فولوا مدبرين وانهزموا وقسمت غنائمهم بين المسلمين. ولفظ البخاري: لما كان يوم حنين التقى هوازن ومع النبي صلى الله عليه وسلم عشرة آلاف والطلاق فأدبروا. قال: يا معشر الأنصار قالوا: لبيك يا رسول الله وسعديك لبيك نحن بين يديك فنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال: أنا عبد الله ورسوله فانهزم المشركون فأعطى الطلقاء والمهاجرين ولم يعط الأنصار شيئاً فقالوا في ذلك فدعاهم رسول الله فأدخلهم في قبة فقال: أما ترضون أن يذهب الناس بالشاة والبعير وتذهبون برسول الله لو سلك الناس وادياً وسلكت الأنصار شعباً لاخترت شعب الأنصار وزاد في رواية قال: كنّا إذا احمرّ البأس نتقي برسول الله وإن الشجاع منا الذي يحاذيه<sup>(١)</sup>.

عن أبي اسحاق قال: "سمعت البراء وسأله رجل من قيس أفرتم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين؟ فقال البراء: ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يفر..."<sup>(٢)</sup>.

ج- هل المصابرة واجبة على النبي عليه الصلاة والسلام حتى لو كان وحده بغير جيش:

قال ابن طولون: "لم أجد في ذلك نقلاً خاصاً لكن عموم كلامهم يقتضيه"<sup>(٣)</sup>.  
 "وخصوصاً الماوردي في الحاوي الكبير على أنه عُدّ في الخصائص أنه إذا بارز رجلاً في الحرب لم ينفك عنه قبل قتله"<sup>(٤)</sup>.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (١٣٩٨/٣)، كتاب الجهاد والسير، باب في غزوة حنين، حديث ١٧٧٥.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (١١٤٨/٣) - كتاب المغازي - باب غزوة الطائف، ح (٤٣١٧) - مرجع سابق.

(٣) الشيرازي - تكملة المجموع شرح المذهب - ج (١٩) ص ٥٦ - مرجع سابق.

(٤) الماوردي - الحاوي الكبير - ج (٩) ص ٢٩ - مرجع سابق.

قال الدسوقي: "ومصابرة العدو الكثير ولو أهل الأرض فلا يفرّ منهم إذ منصبه الشريف يُجل عن أن يهزم" (١).

والراجع في رأي الباحثة بعد هذا العرض المفصل فما أراه أن مصابرة العدو وإن كثّر عددهم واجبه على النبي صلى الله عليه وسلم، وهي من خصائصه عليه السلام التي لا يشاركه بها الأمة، ولكن قد يشاركه الأنبياء صلوات الله عليهم.

وما بسطه القائلون بوجوب المصابرة على النبي صلى الله عليه وسلم من أدلة فإنها متظافرة جميعها على بيان شجاعة النبي صلى الله عليه وسلم ومصابرته لأعدائه وأنه لم يهزم أبداً، وكذلك فالقول بوجوب المصابرة عليه لا يكون بعيداً وإن كان لا يوجد دليل ينص صراحة على وجوبها.

إلا أن القول بهذا الرأي هو الذي يليق بحق النبي صلى الله عليه وسلم والأنبياء، لأنهم المثل الأعلى والقُدوة في كمال الصفات والهزيمة والتولي إنما هو نقيصة في عيون الصغار قبل الكبار كيف لا وقد قام أبناء الصحابة رضي الله عنهم وهم صغاراً يعاتبون الجيش العائد من مؤته يقولون أفررتم في سبيل الله يا فرار (٢). فإن الفرار من أمام الأعداء لا يصح نسبته إلى الأنبياء.

---

(١) الدسوقي - حاشية الدسوقي - ج (٢) ص ٥٣٧ - مرجع سابق.  
(٢) أخرجه الحاكم في المستدرك (٤٥/٣)، كتاب المغازي والسرائي، حديث ٤٣٥٥، وقال: حديث صحيح على شرط مسلم.

## المطلب الثالث: تغيير المنكر

### الفرع الأول: وجوب الإنكار وأدلتها

اتفق جميع من تكلم بالخصائص<sup>(١)</sup> في حدود إطلاعي على أن إنكار المنكر واجب على النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف الأمة فإن الوجوب متعلق بها عند الاستطاعة والإمكان.

### دليل التخصيص:

أ- عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: "ما خير رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثماً، فإن كان إثماً كان أبعد الناس منه وما انتقم رسول الله صلى الله عليه وسلم لنفسه إلا أن تنتهك حرمة الله فينتقم الله بها"<sup>(٢)</sup>.

ب- عن الحسن بن علسي رضي الله عنهما: "سألت خالي هند بن أبي هالة التميمي عن حلية رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان وصافاً فذكر الحديث وفيه قال: ويتفقد أصحابه ويسأل الناس يحسن الحسن ويعوبه ويقبح القبيح ويوهنه"<sup>(٣)</sup>.

ج- قال القاضي أبو الطيب في تعليقه إنما كان ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم لشيئين:

أحدهما: أن الله ضمن له النصر والظفر وقال له: ﴿فَأَصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾<sup>(٤)</sup>.

(١) الرافعي- العزيز شرح الوجيز- ج(٧) ص٤٣٣- مرجع سابق

- النووي- روضة الطالبين- ج(٥) ص٣٤٧- مرجع سابق

- شمس الدين المقدسي- الفروع- ج(٥) ص١٦٢.

- البهوتي- كشف القناع عن متن الإقناع- ج(٥) ص٢٤- مرجع سابق.

(٢) البخاري- صحيح البخاري- كتاب المناقب- باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم- ج(٢) ص٨٧٢- ح(٣٥٦٠)- مرجع سابق.

(٣) أخرجه البيهقي السنن الكبرى (٤١/٧)، كتاب النكاح، باب لم يكن له إذا سمع المنكر ترك النكير، حديث (١٣٠٦٤) مرجع سابق. وأورده الحاكم في المستدرک (٧٤٢/٣) حديث ٦٧٠١، مرجع سابق.

(٤) سورة الحجر- آية(٩٤).

والثاني: أنه لو لم ينكره لكان يوهم أن ذلك جائز وأن أمره بتركه منسوخ<sup>(١)</sup>.  
فالمقرر في علم الأصول أنه يجب على النبي عليه السلام إنكار المنكر لأن عدم الإنكار إما يدل على الجواز أو على النسخ<sup>(٢)</sup>.

د- فلما كان إنكار المنكر واجباً على النبي عليه السلام وأمره في قول النبي عليه السلام: "من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان"<sup>(٣)</sup>.

والنبي عليه السلام داخل في هذا الخطاب مع أمته، إلا أن الأمة وجب عليها الإنكار بشروط ومنها: الخوف على النفس والمال<sup>(٤)</sup> أو الخوف من زيادة المنكر<sup>(٥)</sup> واستثنى النبي من هذه الشروط ووجب عليه الإنكار بكل حال لما اقتضته عموم دعوته من الأمر بالتبليغ وأن يصدع بما يؤمر وأنه كان لا يقر على منكر من القول أو الفعل والحوادث في إنكار النبي عليه السلام المنكر كثيرة لا مجال لحصرها واستيعابها.

#### الفرع الثاني: تساؤلات حول هذه الخاصية:

هل إنكار المنكر واجب على النبي صلى الله عليه وسلم. على الإطلاق أم أن هناك شروط كما هو في حق الأمة، وما هو وجه الخصوصية، وما الفرق بين النبي صلى الله عليه وسلم وأمره في هذا الحكم؟ وللإجابة على هذا التساؤل لا بد أن نستعرض شروط إنكار المنكر في حق الأمة:

---

(١) قطب الدين الشافعي - اللفظ المكرم - ص ٤١ - مرجع سابق  
(٢) الأمدى - الأحكام في أصول الأحكام - ج (١) ص ١٦١ - مرجع سابق.  
(٣) أخرجه مسلم في صحيحه (٦٩/١) - كتاب الإيمان، باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان، حديث ٤٨. مرجع سابق.  
(٤) قطب الدين الشافعي - اللفظ المكرم - ص ٤٦ - مرجع سابق  
(٥) الغزالي - أبو حامد محمد بن محمد - إحياء علوم الدين - ج (٢) ص ٣٢٠ - المكتبة التجارية الكبرى - مصر.

أولها: أن يؤمن المنكر على نفسه من القتل:

وأما في حق النبي عليه السلام فإنه لا يخاف على نفسه، لأن الله عصمه من الناس. قال الإمام النووي رحمه الله: "قد يقال هذا ليس من الخصائص بل كل مكلف تمكن من إزالته لزمه تغييره وإيجاب عنه بأن المراد أنه لا يسقط عنه للخوف فإنه معصوم بخلاف غيره" (١).

ويُفرَّع على ذلك تساؤل وهو هل إنكار المنكر واجب على النبي صلى الله عليه وسلم؟ من بداية دعوته أو أنه وجب عندما أخبره الله بالعصمة والحفظ لقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعَصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ (٢) ولا سيما أن النبي عليه السلام قد اختبأ في الغار، ولبس الدرع وكان يُحرس فهل يجب عليه إنكار المنكر في هذه الحالة قبل إخباره بالعصمة.

وللإجابة على هذا التساؤل لا بد من معرفة الوقت الذي نزلت به هذه الآية وقد ورد في ذلك أحاديث متعارضة فمنها ما دل على أنها نزلت في مكة.

روى ابن أبي حاتم في تفسيره من حديث ابن الزبير المكي عن جابر بن عبد الله قال: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خرج بعث معه أبو طالب من يكلؤه حتى نزلت ﴿وَاللَّهُ يَعَصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ فذهب ليعث معه فقال: "يا عم إن الله قد عصمني من الجن والإنس" (٣) وهذا الحديث يدل أن الآية نزلت في مكة إلا أن أبا طالب توفي قبل هجرة النبي عليه السلام. إلا أنه ورد ما يعارض هذه الأحاديث ويدل على أن هذه الآية نزلت في المدينة.

(١) النووي - روضة الطالبين - ج (٥) ص ٣٤٧ - مرجع سابق

(٢) سورة المائدة - آية (٦٧).

(٣) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٢٥٦/١١)، حديث ١١٦٦٣، وأخرجه ابن عدي، في الكامل في الضعفاء، (٢٢/٧).

عن عبد الله بن عامر بن ربيعة قال: سمعت عائشة رضي الله عنها تقول: كان النبي صلى الله عليه وسلم يسهر فلما قدم المدينة قال: "ليت رجلاً من أصحابي صالحاً يحرسني" (الليلة) إذ سمعنا صوت سلاح فقال: من هذا. فقال: أنا سعد بن أبي وقاص جئت لأحرسك ونام النبي صلى الله عليه وسلم" (١).

عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يحرس حتى نزلت هذه الآية ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ فأخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه من

القبة فقال لهم "يا أيها الناس انصرفوا فقد عصمني الله" قال أبو عيسى: هذا حديث غريب. وروى بعضهم هذا الحديث عن الجريري عن عبد الله بن شقيق قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يحرس ولم يذكر في عاتشة (٢).

وهذه الأحاديث تدل أن نزول الآية كان في المدينة لأن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها كانت مع النبي صلى الله عليه وسلم في المدينة ولم تكن معه في مكة وهذا الرأي هو الصحيح لصحة الأحاديث التي دلت عليه.

وأما الإجابة على التساؤل وهو هل الإنكار واجباً من بداية الدعوة على النبي صلى الله عليه وسلم؟ إن من تكلم بهذا الموضوع قد اتفقوا على أن الإنكار واجب من بداية الدعوة بعموم التشريع إلا أن أبا إسحاق الشيرازي ذهب إلى أن الوجوب على النبي صلى الله عليه وسلم كان مشروطاً بالاستطاعة في بداية الدعوة إلى أن وعده الله بالعصمة فأصبح واجباً عليه بالاستطاعة وعدمها. فقال رحمه الله: "وندعي أن الإنكار كان داخلاً وكان في عموم التشريع لمن هو مخاطب به بشرط استطاعته له صلى الله عليه وسلم وهي الأمن من مفسدة تحصل له بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَا

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٢٦٤٢/٦)، كتاب التمني، باب قوله صلى الله عليه وسلم "ليت كذا"، حديث ٦٨٠٤.

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرک (٣٤٢/٢)، كتاب التفسير، حديث ٣٢٢، وقال: حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وأخرجه الترمذي في سننه (٢٥١/٥)، كتاب التفسير، حديث ٣٠٤٦، باب ومن سورة المائدة، وحسنه الألباني. انظر: الألباني، صحيح سنن الترمذي (٤٦/٣). المكتب الإسلامي، دمشق، تحقيق زهير الشاوي.

تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ<sup>(١)</sup> فلما نزلت آية العصمة وجب الإنكار مع الاستطاعة وعدمها لأن الله تعالى تولى حفظه وعصمته. ولهذا كان أولاً يحتاج إلى الحرس وثانياً لا يحتاج إليه. وهذا معنى بدیع يزول به إشكالات كثيرة<sup>(٢)</sup>.

إلا أن الإمام قطب الدين الشافعي رحمه الله نظر إلى الموضوع نظرة أخرى فرأى أن الإنكار كان واجباً عليه من بداية الدعوة، وهذا الإنكار بالقول وأما الإنكار بالفعل وإزالة المنكر إنما وجب عليه بعد إخباره بالحفظ والعصمة، فقال رحمه الله: "وندعي أن وجوب الإنكار كان داخلاً من أوائل الإسلام في عموم التشريع مع الخوف وعدمه، لكن نقول إن الإنكار حينئذ إنما كان بالقول سواء قبل المنكر عليه أم لم يقبل ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم متمكناً من الإزالة إذ ذاك بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾<sup>(٣)</sup>. وكان النبي صلى الله عليه وسلم يُحرس إذ ذاك وأصحابه في الفزع والخوف حتى هاجر إلى المدينة وأذن الله له في القتال وضمن له النصر والظفر يقول تعالى: ﴿فَاَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾<sup>(٤)</sup> وأنزل الله عليه آية العصمة عند أمره له بالتبليغ فقال له ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾<sup>(٥)</sup> مع أننا ندعي أنه صلى الله عليه وسلم كان يعلم ذلك يقيناً من غير هذه الآية وإنما نزلت هذه الآية تطيبياً لقلوب أصحابه وترغيباً لهم في قتالهم معه وأمنهم عليه مما يخشونه من القتل الذي كانوا يحرسونه بسببه فوجب عليه حينئذ الإنكار مع الإزالة بالقول والفعل. سواء تمكن أم لم يتمكن فاختص بذلك دون غيره إنما يجب عليه التمكن وعدم الخوف ولهذا قسم النبي صلى الله عليه وسلم الإنكار إلى مراتب وشرطه بالاستطاعة فقال<sup>(٦)</sup>: "من رأى منكم منكراً فليغيره بيده

(١) سورة البقرة - آية (١٩٥).

(٢) الشيرازي - تكملة المجموع شرح المذهب - م (١٩) ص ٥٣ - مرجع سابق.

(٣) انظر الحاشية رقم ١.

(٤) سورة التوبة - آية (٥).

(٥) سورة المائدة - آية (٦٧).

(٦) قطب الدين الشافعي - اللفظ المكرم - ص ٤٣ - مرجع سابق.

بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلمه وذلك أضعف الإيمان<sup>(١)</sup> ويفهم من هذا أوجه الخصوصية لقوله (منكم) والخطاب لجميع الأمة وإن كان المتكلم داخلاً في عموم المخاطبين على ما فيه من الخلاف لكنه صلى الله عليه وسلم اختص هنا بدليل آخر وهو لزوم التشريع والتبليغ.

وما قرره الإمام قطب الدين الشافعي يأتي إجابة على ما اعترض به البلقيني على الاستدلال بوجوب إنكار المنكر، لقوله تعالى ﴿وَاللَّهُ يَعَصُمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ فإن نظرة البلقيني هي أنه لا يصح الاستدلال بهذه الآية لتأخر نزولها وهي مدنية على وجوب إنكار المنكر من بداية الدعوة، فإن الدليل خاص وإن الدعوة عامة فلا يستدل بما هو أخص على ما هو أعم<sup>(٢)</sup>.

وأما إختباء النبي صلى الله عليه وسلم في الغار ولبسه الدرع وأنه كان يحرس فلا يتنافى ذلك مع إنكاره المنكر لأن النبي صلى الله عليه وسلم على درجة من الإيمان والستقة بالله سبحانه وتعالى فلا يخشى إلا الله سبحانه وتعالى إنما كان ذلك تشريعاً للأمة وكان الصحابة حريصين على الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم، فإن عمل بمقتضى علمه بحفظ الله له لشوق ذلك عليهم. فإن في القرآن من الآيات المكية ما يدل على حفظ الله سبحانه وتعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم ومنها قوله تعالى: ﴿فَأَصْدَعْ

بِمَا تُؤْمَرُ وَاعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾ ﴿إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ﴾ ﴿الَّذِينَ يَجْعَلُونَ

مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾<sup>(٣)</sup> وقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾<sup>(٤)</sup>.

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (٦٩/١)، كتاب الإيمان، باب كون النهي عن المنكر من الإيمان، حديث ٤٨.  
(٢) قطب الدين الشافعي - اللفظ المكرم - ص ٤٢ - مرجع سابق  
(٣) سورة الحجر - آية (٩٤-٩٥-٩٦).  
(٤) سورة الزمر - آية (٣٦).



- ومن التساؤلات أن يقال ما هو وجه الخصوصية للنبي عليه الصلاة والسلام في ذلك؟ وأما وجه الخصوصية والفرق بين النبي صلى الله عليه وسلم وأمته:
- أ- أنه في حقه من فرائض الأعيان وفي حق غيره من فرائض الكفايات .
- ب- وأنه يجب عليه إظهار الإنكار ولا يجب الإظهار على أمته.
- ج- وأنه لا يسقط عنه للخوف فإن الله وعده بالعصمة بخلاف غيره.
- د- إذا كان المرتكب يزيده الإنكار إغراء لئلا يتوهم إباحته بخلاف سائر الأمة<sup>(١)</sup>.
- وأما الخوف على نفسه أو ماله أو الخوف على غيره مفسدة أعظم من مفسدة المنكر وإذا غلب على ظنه أن المرتكب يزيده فيما هو فيه عنادا.
- قال قطب الدين الشافعي: "والذي يظهر لي أن هذه الأقسام الزائدة على الخوف في النفس متعلقة بالأمة وأما النبي صلى الله عليه وسلم فإنه يجب عليه الإنكار مع وجودها كلها<sup>(٢)</sup>."

#### رأي الباحث:

وبعد دراسة هذه المسألة فقد ظهر لي أن إنكار المنكر واجب على النبي صلى الله عليه وسلم، وهو كذلك واجب على الأنبياء عليهم السلام، وبالنسبة للنبي صلى الله عليه وسلم فهو واجب عليه على الإطلاق في كل مراحل دعوته لأنه مأمور بالتبليغ.

(١) الخطاب- مواهب الجليل- ج(٣) ص ٣٩٦- مرجع سابق.

(٢) قطب الدين الشافعي - اللفظ المكرم ص ٤٦- مرجع سابق

## الفصل الثاني

الخصوصيات المحرمة والمباحة للرسول  
ﷺ

حرم الله تعالى على النبي صلى الله عليه وسلم أموراً أبيحت لغيره تنزيهاً لمقام النبوة ولأن النبي عليه السلام أصبر من غيره وأقدر، ولذلك كلف ببعض الأمور ولم تكلف بها الأمة وأبيح له أشياء توسعة عليه لأن المباحات لا تلهيه عن طاعة الله والقرب منه ولو أبيحت لغيره فإنها تلهيهم عن طاعة الله. لأنه عليه السلام على طاعة الله أقدر وعلى القيام بها أصبر.

لذا سوف أتحدث في هذا الفصل عن ما ذكره العلماء من خصوصيات عليه السلام المباحة والمحرمة في العبادات والجهاد. وذلك في المبحثين الآتيين.

## المبحث الأول

### ما نُحَدِّدُ من الخصوصيات المباحة في الصلاة

#### المطلب الأول: إباحة الصلاة بعد صلاة العصر.

لما ثبت النهي عن الصلاة بعد صلاة العصر ثم ثبت أن النبي عليه السلام صلى ركعتين بعد صلاة العصر. اختلف العلماء في حكم هاتين الركعتين: وذهب فريق من العلماء<sup>(١)</sup>: إلى أن من خصائص النبي عليه السلام أنه أُبيح له الصلاة بعد صلاة العصر. وذهب فريق آخر إلى نفي الاختصاص.

#### أدلة الفريق الأول:

أ- عن كريب أن ابن عباس والمسور بن مخرمة وعبد الرحمن بن أزهر رضي الله تعالى عنهم، أرسلوه إلى عائشة رضي الله تعالى عنها، فقالوا: اقرأ عليها السلام منا جميعاً وسلها عن الركعتين بعد صلاة العصر، وقل لها: إنا أخبرنا أنك تصلينها وقد بلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنهما؟ وقال ابن عباس: وكنت أضرب الناس مع عمر بن الخطاب عنها، قال كريب: فدخلت على عائشة رضي الله عنها فبلغتها ما أرسلوني به، فقالت: سل أم سلمة فخرجت إليهم فأخبرتهم بقولها فردوني إلى أم سلمة بمثل ما أرسلوني به إلى عائشة، فقالت أم سلمة رضي الله تعالى عنها:

(١) النووي- روضة الطالبين- ج(٥) ص٣٦٠- مرجع سابق.

- السيوطي- الخصائص الكبرى- ج(٢) ص٢٣٩- مرجع سابق.

- ابن حجر العسقلاني- فتح الباري بشرح صحيح البخاري- ج(١) ص٧٧- مرجع سابق

- شمس الدين المقدسي- الفروع- ج(٥) ص١٦٦- مرجع سابق.

سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ينهى ثم رأيتهما يصليهما حين صلى العصر، ثم دخل عليّ وعندي نسوة من بني حرام من الأنصار فأرسلت إليه الجارية فقلت: قومي بجنبه فإني أشاء أن يصليهما بيده فاستأخري عنه. ففعلت الجارية. فأشار بيده فاستأخرت عنه فلما انصرف قال: "يا بنت أبي أمية سألت عن الركعتين بعد العصر وإنه أتاني ناس من عبد القيس فشغلوني عن الركعتين بعد الظهر فهما هاتان" (١).

ب- عن عائشة رضي الله عنها قالت: "ما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد العصر عندي قط" (٢).

ج- وفي البخاري عن عائشة رضي الله عنها قالت: "والذي ذهب به ما تركهما حتى لقي الله... تعني الركعتين بعد العصر...".

د- روى البخاري عن عائشة قالت: "ركعتان لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعهما سرا ولا علانية: ركعتان قبل صلاة الصبح وركعتان بعد العصر".

هـ- وروى أيضا عن أبي إسحاق قال: "رأيت الأسود ومسروقا شهدا على عائشة قالت: "ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يأتي في يوم بعد العصر إلا صلى ركعتين" (٣).

وجه الاستدلال من هذه الأحاديث: أن هذه الأحاديث صرّحت بأمرين :

- الأول: أن النبي عليه السلام كان يصلي ركعتين بعد صلاة العصر وأنه داوم عليها بعد أن صلاها.

---

(١) أخرجه البخاري- صحيح البخاري- (٣٩١/١) كتاب السهو- باب إذا كلم وهو يصلي فأشار بيده واستمع- مرجع سابق.

(٢) أخرجه مسلم- صحيح مسلم- كتاب صلاة- باب معرفة الركعتين اللتين كان يصليهما النبي بعد العصر- ص ٣٣٤ ح ٣٩٩ (٨٣٥)- مرجع سابق.

\* البخاري- صحيح البخاري- كتاب مواقيت الصلاة- باب ما يصلي بعد العصر من الفوائت وغيرها- ج (١) ص ١٤٩ ح (٥٩١)- مرجع سابق.

(٣) أخرجه البخاري- صحيح البخاري- كتاب مواقيت الصلاة- باب ما يصلي بعد العصر من الفوائت وغيرها- ج (١) ص ١٤٩ ح (٥٩٢-٥٩٣)- مرجع سابق.

- الثاني: أن النبي عليه السلام كان ينهى عن الصلاة بعد صلاة العصر فيحمل فعل النبي عليه السلام على الاختصاص.

وذهب البعض<sup>(١)</sup> إلى أن وجه الاختصاص المداومة على الفعل لا أصل الصلاة ودليل ذلك:

عن عائشة رضي الله عنها أنها سئلت عن السجنتين اللتين كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليهما بعد العصر؟ فقالت: "كان يصليهما قبل العصر ثم أنه شغل عنهما أو نسيهما فصلاهما بعد العصر ثم أثبتهما وكان إذا صلى صلاة أثبتها"<sup>(٢)</sup>.

#### إشكالات ترد على هذه الخصوصية:

أ- ذهب قوم<sup>(٣)</sup> إلى القول بأن ما مر من أحاديث لا يدل على الاختصاص وإنما يدل على جواز قضاء النوافل في الأوقات المنهي عنها. وقال قوم إنه ليس من خصائص النبي عليه السلام وإنما هو دال على جواز فعل ما فعله النبي عليه السلام. لمن وقع له نظير ذلك أي لمن شغل عن النوافل فيقضيهما في ذلك الوقت المنهي عنه.

هذه الأقوال يعارضها الدليل الذي دل على الاختصاص صراحة وهو ما رواه أبو داود عن ذكوان مولى عائشة أنها حدثته: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) ابن حجر العسقلاني - فتح الباري بشرح صحيح البخاري - ج (٢) ص ٧٧ - مرجع سابق

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (٥٧٢/١) - كتاب صلاة - باب معرفة الركعتين اللتين كان يصليهما النبي صلى الله عليه وسلم بعد العصر - ص ٣٣٤ ح ٣٩٨ (٨٣٥) - مرجع سابق.

(٣) ابن حجر العسقلاني - فتح الباري بشرح صحيح البخاري - ج (٣) ص ١٣٨ - مرجع سابق

كان يصلي بعد العصر وينهى عنها ويواصل وينهى عن الوصال<sup>(١)</sup>، حديث ضعيف.

ب- ويشكل على القول بالخصوصية ما رواه الترمذي:

عن ابن عباس قال: إنما صلى النبي صلى الله عليه وسلم الركعتين بعد العصر لأنه أتاه ما يشغله عن الركعتين بعد الظهر فصلاهما بعد العصر ثم لم يعد لهما<sup>(٢)</sup>.

وجه الاشكال في هذا الحديث القول بأن النبي صلى الله عليه وسلم صلاها ولم يعد، أي أنه لم يصليها بعد ذلك وهذه معارضة للأحاديث التي تقدمت والتي بينت أن النبي صلى الله عليه وسلم قد داوم عليها ويجاب على هذا الاشكال من وجهين:

أولاً: أن هذا الحديث ضعيف ولا يصلح معارضة للأحاديث الصحيحة.

ثانياً أن ابن حجر رحمه الله قال: إن هذا الحديث ينفي المداومة والأحاديث المتقدمة تثبت الدوام والمثبت مقدم على النافي كما أن قول الراوي ولم يعد فهذا إخبار عن علمه ولا نفيًا للفعل لا نفيًا للمداومة<sup>(٣)</sup>.

والراجع: القول باختصاص الرسول صلى الله عليه وسلم بالمداومة على هذه الصلاة وهذا ما رجحه الإمام ابن حجر رحمه الله لرواية أبي داود والدليل عليه رواية ذكوان مولى عائشة أنها حدثته أنه صلى الله عليه وسلم: {كان يصلي بعد العصر وينهى عنه ويواصل وينهى عن الوصال}<sup>(٤)</sup>.

(١) أخرجه أبو داود في سننه (٢٥/٢)، كتاب الصلاة، باب من رخص فيهما إذا كانت الشمس مرتفعة، حديث ١٢٨، وهو ضعيف لأن في إسناده محمد بن اسحاق وفيه مقال إذا لم يصرح بالتحديث. انظر: الشوكاني: نيل الأوطار (٣١٢).

(٢) أخرجه الترمذي - جامع الترمذي - كتاب الصلاة - باب ما جاء في الصلاة بعد العصر - ص ٥٠ ح ١٨٤ - مرجع سابق. قال الترمذي حديث حسن وضعفه الألباني. انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٣٥٢/٢)، ط ١، ١٣٩٩هـ.

(٣) نقلنا بتصريف ما قاله ابن حجر - فتح الباري بشرح صحيح البخاري - ج (٣) ص ٧٨ - مرجع سابق.

(٤) سبق تخريجه.

## المطلب الثاني: الصلاة على الميت الغائب

### الفريق الأول:

ذهب فريق من العلماء<sup>(١)</sup> إلى أنه أبيض للنبي عليه السلام الصلاة على الميت الغائب وهي من خصائصه وليس لأحد بعده أن يصلي على الميت الغائب. وأدلتهم على ذلك ما رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: (نعى النبي صلى الله عليه وسلم إلى أصحابه النجاشي ثم تقدم فصقوا خلفه فكبر أربعاً<sup>(٢)</sup>).

وجه الاستدلال من الحديث: أنه لما شرعت الصلاة على الميت الموجود أمام المصلين اختص النبي صلى الله عليه وسلم بالصلاة على من كان غائباً.

ووجه دلالة الاختصاص ما قد قيل: "ودلائل الخصوص في هذه المسألة واضحة لا يجوز أن يشرك النبي صلى الله عليه وسلم فيها غيره والله أعلم. فقد كشف له عن بيت المقدس، حيث سأله قريش عن صفته وقد جاء في الحديث أن جبريل عليه السلام أتى بروح جعفر أو جنازته، وقال: "قم فصل عليه". ومثل هذا كله يدل على أنه مخصوص ولا يشاركه فيه غيره<sup>(٣)</sup>.

### الفريق الثاني:

ذهب فريق من العلماء<sup>(٤)</sup> إلى القول بعدم الاختصاص وأن الصلاة على الميت الغائب مشروعة ودليلهم ما جاء أبي هريرة رضي الله عنه: "نعى النبي صلى الله عليه وسلم إلى أصحابه النجاشي ثم تقدم فصقوا خلفه مكبراً أربعاً<sup>(٥)</sup>".

---

(١) ابن حجر العسقلاني - فتح الباري بشرح صحيح البخاري - ج (٣) ص ٢٢٣ - مرجع سابق  
(٢) البخاري - صحيح البخاري - كتاب الجنائز - باب الصقوف على الجنائز - ج (١) ص ٣١٢ - ح (١٣١٨) - مرجع سابق.  
(٣) قطب الدين الشافعي - اللفظ المكرم - ص ٢٠٤ - مرجع سابق.  
(٤) ابن حجر العسقلاني - فتح الباري بشرح صحيح البخاري - ج (٣) ص ٢٢٣ - مرجع سابق  
(٥) أخرجه البخاري في صحيحه (٣١٢/١) - كتاب الجنائز - باب الصقوف على الجنائز - ح (١٣١٨) - مرجع سابق.



## وجه الاستدلال في هذا الحديث من وجهين:

**الوجه الأول:** إن الصحابة اشتركوا مع النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة على النجاشي ولو كانت هذه الصلاة خاصة به لما صح أدائها معه.

**الوجه الثاني:** أنه لا يوجد في الروايات ما يدل على اختصاص النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك. وأما ما ذكروا أنه دليل للاختصاص بأن الله سبحانه وتعالى قد كشف للنبي عليه السلام عن النجاشي أو أنه أحضرت روحه بين يديه فصلى عليه فهذا الأمر.

قال ابن العربي المالكي: "ليس ذلك إلا لمحمد صلى الله عليه وسلم، قلنا وما عمل به محمد عليه السلام تعمل به أمته فالأصل عدم الخصوص فإن قالوا طويت له الأرض وأحضرت الجنابة بين يديه قلنا إن ربنا عليه لقادر وإن نبينا لأهل لذلك ولكن لا تقولوا إلا ما رويتكم. ولا تخرعوا حديثاً من عند أنفسكم ولا تحدثوا إلا بالثابتات ودعوا الضعاف فإنها سبيل تلاف إلى ما ليس له تلاف"<sup>(١)</sup>.

قال النووي: "لو فتح باب هذا الخصوص لانسد كثير من ظواهر الشرع مع أنه لو كان شيء مما ذكره لتوفرت الدواعي على نقله"<sup>(٢)</sup>.

**والرأى:** ما ذهب إليه الفريق الثاني القائل بعدم الاختصاص وذلك لأنه لا يوجد رواية صحيحة تدل على الخصوصية والروايات الصحيحة التي ذكرناها ليس فيها دلالة على اختصاص النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الحكم.

(١) الشوكاني، نيل الأوطار (٨٩/٤).

(٢) ابن حجر، فتح الباري (٨٩/٣).

## المبحث الثاني

### خصوصيات الرسول صلى الله عليه وسلم في الصيام والحج

#### المطلب الأول: صيام الوصال

#### الفرع الأول: معنى الوصال وأدلته

#### المسألة الأولى: معنى الوصال:

والوصال لغة: أن لا يفطر يوماً أو أياماً<sup>(١)</sup> وفي الإصطلاح هو صيام يومين فصاعداً لا يتناول شيئاً من الأكل والشرب وحدد بعضهم فقال هو الترك في ليالي الصيام لما يفطر بالنهار بالقصد<sup>(٢)</sup>.

#### المسألة الثانية: أدلة الوصال:

وردت في السنن المشرفة عدة أحاديث تدل على أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يواصل منها:

- عن عبد الله بن عمر قال: "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوصال قالوا: إنك تواصل، قال: إني لست مثلكم (إني أطعم وأسقى)"<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup>.

(١) ابن منظور، لسان العرب (٧٢٨/١١)، مرجع سابق.

(٢) قطب الدين الشافعي - اللفظ المكرم - ص ١٣٩ - مرجع سابق.

(٣) اختلف العلماء في قول النبي صلى الله عليه وسلم: {يطعمني ربي ويسقيني} على ثلاثة أقوال: القول الأول: هو على حقيقة وأنه صلى الله عليه وسلم كان يؤتى بطعام وشراب من عند الله كرامة له في ليالي صيامه وهذا لا يبطل الصيام لأن الكرامة لا تبطل العبادة والذي يبطل الصيام هو الطعام والشراب.

القول الثاني: قال الجمهور قول يطعمني ربي ويسقيني مجاز عن لازم الطعام والشراب وهو القوة فكأنه قال: يعطيني قوة الأكل والشرب ويفيض على ما يبدو من الطعام والشراب.

القول الثالث: ويحتمل أن يكون المراد بقوله يطعمني ويسقيني أنني يشغلني بالتفكير في عظمته والتعالي بمشاهدته والتغذي بمعارفه وقرّة العين بمحبته والاستغراق في مناجاته والإقبال عليه عن الطعام والشراب - ابن حجر العسقلاني - فتح الباري بشرح صحيح البخاري - ج (٤) ص ٢٤٤.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه - كتاب الصوم - ج (١) ص ٤٦٤ ح (١٩٦٢) - مرجع سابق.

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم واصل فواصل الناس فشق عليهم فنهاهم. فقالوا: إنك تواصل قال: "إني لست كهيتكم إني أطعم وأسقى" (١).

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إياكم والوصال مرتين. قالوا: إنك تواصل. قال: إني أبيت يطعمني ربي ويسقيني فأكلفوا من الأعمال ما تطيقون" (٢).

عن أنس رضي الله عنه قال: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في رمضان، فجئت فقممت إلى جنبه وجاء رجل آخر فقام أيضاً حتى كنا رهطاً فلما حسّ النبي صلى الله عليه وسلم أننا خلفه جعل يتجوز في الصلاة ثم دخل رحله فصلى صلاة لا يصليها عندنا. قال: قلنا له. حين أصبحنا أفضت لنا الليلة؟ قال: فقال "نعم ذاك الذي حملني على الذي صنعت". قال: فأخذ يواصل رسول الله صلى الله عليه وسلم وذاك في آخر الشهر فأخذ رجال من أصحابه يواصلون، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: ما بال رجال يواصلون أنكم لستم مثلي أما والله لو تماد لي الشهر لواصلت وصالاً يدع المتعمقون فيه تعمقهم" (٣).

عن أنس رضي الله عنه قال: "واصل رسول الله صلى الله عليه وسلم آخر الشهر وواصل أناس من الناس فبلغ النبي صلى الله عليه وسلم فقال: لو مد بي الشهر لواصلت وصالاً يدع المتعمقون تعمقهم" (٤) وفي رواية مسلم أول الشهر (٥).

---

(١) أخرجه البخاري - صحيح البخاري - كتاب الصوم - باب بركة السحور في غير إيجاب ٠٠٠ - ج (١) ص ٤٥٤ - ح (١٩٢٢) - مرجع سابق.

(٢) أخرجه البخاري - صحيح البخاري - كتاب الصوم - باب التكيل لمن أكثر الصيام ٠٠٠ - ج (١) ص ٤٦٥ - ح (١٩٦٦) - مرجع سابق.

(٣) أخرجه مسلم - صحيح مسلم - كتاب الصيام - باب النهي عن الوصال في الصوم - ص ٢٢٧ - ح ٥٩ (١١٠٤) - مرجع سابق.

(٤) أخرجه البخاري - صحيح البخاري - كتاب التمني - باب ما يجوز من اللو - ج (٤) ص ٣٧٦ - ح (٧٢٤١) - مرجع سابق.

(٥) أخرجه مسلم - صحيح مسلم - كتاب الصيام - باب النهي عن الوصال في الصوم - ص ٢٢٧ - ح ٦٠ (١١٠٤) - مرجع سابق.

عن عائشة رضي الله عنها قالت: "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوصال رحمة لهم فقالوا: إنك تواصل. قال: إني لست كهيئتكم إني يطعمني ربي ويسقيني" (١).

وجه الاستدلال من هذه الأحاديث أنها دالة على مشروعية الوصال للنبي صلى الله عليه وسلم وأن الوصال من خصائصه عليه السلام.

---

(١) البخاري- صحيح البخاري- كتاب الصوم- باب الوصال- ج(١) ص٤٦٥- ح(١٩٦٤)- مرجع سابق.  
\* مسلم- صحيح مسلم- كتاب الصيام- باب النهي عن الوصال في الصوم- ص٢٢٧- ح(١١٠٥)-  
مرجع سابق

الفرع الثاني: حكم الوصال للنبي صلى الله عليه وسلم ولغيره ودليل الخصوصية

المسألة الأولى: حكم الوصال للنبي ودليل الخصوصية

ذهب جميع من تكلم بالخصائص<sup>(١)</sup> إلى أن الوصال من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم، وقال أكثر العلماء<sup>(٢)</sup> بأنه مباح ونقل الرملي عن بعضهم القول بأنه مستحب<sup>(٣)</sup>.

واستدل القائلون بالإباحة بما مضى من الأدلة وحملوها على الإباحة للنبي عليه السلام.

أما دليل القائلين بأنه مستحب قالوا: "إن الوصال مستحب، وهو متجه إلى العبادة إما واجبة أو مستحبة، وينفي حمل إطلاق الجمهور الإباحة على نفي التحريم الصادق بالاستحباب"<sup>(٤)</sup>.

وعلى كلا القولين فهو من خصائصه ودل على مشروعية فعله للنبي صلى الله عليه وسلم.

ودليل الخصوصية ما ورد في الأحاديث كقوله: "لست في ذلك مثلكم" وقوله: "لست كهيتكم" وكون بعض الناس قد يواصلون في الصوم فهل يدل ذلك على انتفاء الخصوصية للنبي صلى الله عليه وسلم وقد وقع في بعض الروايات أنه واصل بهم

- 
- (١) ومن الشافعية: \* البغوي - التهذيب - ج (٥) ص ٢٢٠ - مرجع سابق.  
- الرافعي - العزيز شرح الوجيز - ج (٧) ص ٤٤٥ - مرجع سابق.  
- النووي - روضة الطالبين - ج (٥) ص ٣٥١ - مرجع سابق.  
- الماوردي - الحاوي الكبير - ج (٩) ص ٢٩ - مرجع سابق.  
- ومن الحنابلة: \* شمس الدين المقدسي - الفروع - ج (٥) ص ١٦٣ - مرجع سابق.  
- البهوتي - كشاف القناع - ج (٥) ص ٢٧ - مرجع سابق.  
- ومن المالكية: \* الدسوقي - حاشية الدسوقي - ج (٢) ص ٥٤٠ - مرجع سابق.  
- الحطاب - مواهب الجليل - ج (٣) ص ٤٠٠ - مرجع سابق.

(٢) انظر الحاشية رقم ٢.

(٣) الرملي - أسنى المطالب شرح روض الطالب - ج (٣) ص ١٠١ - مرجع سابق.

(٤) انظر الحاشية رقم ٤.

واجاب العلماء: "على هذا تكون الخصوصية له صلى الله عليه وسلم على كل أمته لا على أحد أفرادها"<sup>(١)</sup>.

وكذلك أن مواصلة الصحابة مع النبي عليه السلام لم يكن دليلاً على اشتراكهم بهذه الخصوصية وإنما واصل بهم تنكيلاً لهم لأنهم واصلوا بعد أن نهاهم عن الوصال.

**المسألة الثانية: حكم الوصال لغير النبي صلى الله عليه وسلم**

اختلف العلماء في ذلك على قولين:

**الوجه الأول: أنه محرم.**

**الوجه الثاني: أنه مكروه وهؤلاء اختلفوا هل الكراهة للتحريم أو للتنزيه.**

واختلفوا في الكراهة على قولين:

**القول الأول: أنها كراهة تحريم لظاهر النهي ومبالغة النبي صلى الله عليه وسلم في منع من واصل وهو ظاهر النص الذي نقلناه.**

**القول الثاني: أنها كراهة تنزيه، لأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما نهى مخافة الضعف، وهو أمر غير محقق، وقد استدل أصحاب هذا الوجه بما تقدم من "أنه صلى الله عليه وسلم واصل بأصحابه بعد النهي"<sup>(٢)</sup> فلو كان للتحريم لما أقرهم على فعله فعلم أنه أراد بالنهي الرحمة لهم والتخفيف عنهم كما جازمت به عائشة رضي الله عنها في حديثها وهو إنه ما نهاهم عن قيام الليل إلا خشية أن يفرض عليهم، ولم ينكر على من بلغه أنه فعل ذلك ممن لم يشق عليه وأما مواصلته بهم بعد نهيم فلم يكن تقريراً. بل نهاهم تقريراً وتنكيلاً فاحتمل منهم ذلك، لأجل النهي في تأكيد زجرهم، لأنهم إذا باشروا ظهرت لهم حكمة النهي، فكان ذلك أدعى إلى قبولهم لما يترتب عليه من**

(١) قطب الدين الشافعي - اللفظ المكرم - ص ١٣٨ - مرجع سابق.

(٢) انظر الحاشية رقم ١.

الملل في العبادة، والتقصير فيما هو أهم منه وأرجح من وظائف الصلاة، والقراءة، وغير ذلك، والجوع الشديد ينافي ذلك، ويتبين مما سبق إن هذا الأمر خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم، لا يصح فعله من غيره. لورود الأدلة التي تنافي فعل الوصال، واستحباب تعجيل الفطر.

## المطلب الثاني: دخول مكة بغير إحرام

ذكر العلماء<sup>(١)</sup> أن من خصائص النبي عليه السلام أنه أبيع له يوم الفتح أن يدخل مكة بغير إحرام.

### دليل هذه الخصوصية:

أولاً: أ- عن أنس رضي الله عنه: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل عام الفتح وعلى رأسه (المغفر)"<sup>(٢)</sup>. وفي رواية مسلم: "فلما نزعه جاءه رجل فقال ابن خطل متعلق بأستار الكعبة فقال: اقتلوه فقال مالك: نعم"<sup>(٣)</sup>.

ب- عن جابر بن عبد الله الأنصاري: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل مكة وقال قتيبة دخل يوم فتح مكة وعليه (عمامة سوداء)"<sup>(٤)</sup> بغير إحرام"<sup>(٥)</sup>.

(١) الشافعي- الأم-ج(١) ص١٤- مرجع سابق

- النووي- روضة الطالبين- ج(٥) ص٣٥١- مرجع سابق.

- شمس الدين المقدسي- الفروع- ج(٥) ص١٦٣- مرجع سابق.

- البهوتي- كشف القناع- ج(٥) ص٢٧- مرجع سابق.

- الخريشي على مختصر سيدي خليل- ج(٣) ص١٦٣- مرجع سابق

- الزرقاني- شرح الزرقاني- ج(٣) ص٢٨٤- مرجع سابق.

(٢) هو زرد ينسج من الدروع على قدر الرأس وقيل هو رفرف البيضة قاله في (المحكم) وفي (المشارك) هو

ما يجعل من فضل دروع الحديد على الرأس مثل القلنسوة- ابن حجر العسقلاني- فتح الباري بشرح

صحيح البخاري- ج(٤) ص٧٢- مرجع سابق

(٣) أخرجه البخاري- صحيح البخاري- كتاب اللباس- باب المغفر- ج(٤) ص٤٣ ح(٥٨٠٨)- مرجع سابق.

\* مسلم- صحيح مسلم- كتاب الحج- باب جواز دخول مكة بغير إحرام- ص٥٣٦ ح(١٣٥٧)- مرجع سابق.

(٤) يظهر من هذا الحديث أن النبي كان يلبس العمامة عند دخوله والحديث المتقدم فيه أنه كان على رأسه

المغفر وجه الجمع بينهما أنه لبس المغفر فوق العمامة هذا ما ذكره ابن دحية في نهاية السؤل - ص

٣١١- مرجع سابق.

(٥) أخرجه مسلم- صحيح مسلم- كتاب الحج- باب جواز دخول مكة بغير إحرام- ص٥٣٦ ح ٤٥١

(١٣٥٨)- مرجع سابق.



عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل يوم فتح مكة وعليه عمامة سوداء<sup>(١)</sup>.

وعن جعفر بن عمرو عن أبيه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الناس وعليه عمامة سوداء<sup>(٢)</sup>.

هذه الأحاديث دالة على أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة ولم يكن محرماً.

ثانياً: واستدلوا أيضاً بقوله صلى الله عليه وسلم: "إن الله حرم مكة فلم تحل لأحد قبلي، ولا تحل لأحد بعدي، وإنما أحلت لي ساعة من نهار" <sup>(٣)</sup>.

#### وجه الاستدلال من الحديث:

أنه استدل به على اشتراط الإحرام على من دخل الحرم. قال القرطبي: "معنى قوله حرمه الله أي يحرم على غير المحرم دخوله حتى يحرم ويجري هذا مجرى قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَتُكُمْ﴾<sup>(٤)</sup> أي وطؤها ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمَيْتَةُ﴾<sup>(٥)</sup> أي أكلها. فعرف الاستعمال يدل على تعيين المحذوف<sup>(٦)</sup>. قال: وقد دل على حجة هذا المعنى اعتذاره عن دخوله مكة غير محرم مقتلاً بقوله: "لم تحل لي إلا ساعة من نهار"<sup>(٧)</sup>.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (٩٩٠/٢)، كتاب الحج، باب جواز دخول مكة بغير إحرام، حديث ١٣٥٨.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (٩٩٠/٢)، كتاب الحج، باب جواز دخول مكة بغير إحرام، حديث ١٣٥٩.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (٥٣/١)، كتاب العلم، باب كتابة العلم، حديث ١١٢.

\* مسلم - صحيح مسلم - كتاب الحج - باب تحريم مكة وصيدها - ص ٥٣٥ ح ٤٤٥ (١٣٥٣) - مرجع سابق.

(٤) سورة النساء - آية (٢٣).

(٥) سورة المائدة - آية (٣).

(٦) ابن حجر العسقلاني - فتح الباري بشرح صحيح البخاري - ج (٤) ص ٥٨ - مرجع سابق.

(٧) أخرجه مسلم في صحيحه (٩٨٦/٢)، كتاب الحج، باب تحريم مكة وصيدها، حديث ١٣٥٣.

وأكثر العلماء على وجوب الإحرام على من دخل مكة واستثنى البعض ذوي الحاجات المتكررة كالحطابين واستثنى البعض من كان داخل الميقات<sup>(١)</sup>.

رأي الباحثة أن الناظر في هذه المسألة يجد أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة ولم يكن محرماً ودخوله إنما كان يوم الفتح وكان المسلمون في حالة حرب مع أعدائهم وهذه ضرورة يصح فيها دخول مكة بغير إحرام للنبي صلى الله عليه وسلم ولغيره. والظاهر أن وجه الخصوصية للنبي عليه السلام إنما كان بإباحة القتل له فيها وحرمة على غيره وهذا الإحلال إنما كان له يوم الفتح.

ويدل على هذه الخصوصية قول النبي عليه الصلاة والسلام: {إن أحد ترخص لقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم ٠٠٠٠ إن الله أذن لرسوله ولم يأذن لكم وإنما أذن لي ساعة من نهار ٠٠} (٢).

وهذا ما ذهب إليه الإمام ابن حجر رحمه الله فقال: "إن دخولها إذ ذاك كان للحرب فلا يعد ذلك من الخصائص. نعم ويعد من خصائصه في القتال، كقوله في الحديث: "قولوا: إن الله أذن لرسوله ولم يأذن لكم" (٣).

---

(١) ابن حجر العسقلاني - فتح الباري بشرح صحيح البخاري - ج (٤) ص ٧١ - مرجع سابق  
(٢) أخرجه البخاري - صحيح البخاري - كتاب جزاء العيد - باب لا يعضد شجر الحرم - ج (١) ص ٤٣٥ ح (١٨٣٢) - مرجع سابق.  
(٣) ابن حجر العسقلاني - تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير - ج (٣) ص ١٢٤ - مرجع سابق

## المبحث الثالث

ما عُذَّ من الحصصيات المباحة للرسول صلى الله عليه وسلم من القتال والجهاد

### المطلب الأول: القتال في الحرم

ذكر العلماء<sup>(١)</sup> أن من خصائص النبي عليه السلام إباحة القتال في الحرم واستدلوا على ذلك بأدلة منها:

أ- عن أنس بن مالك رضي الله عنه: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل عام الفتح وعلى رأسه المغفر. فلما نزعه جاء رجل فقال: إن ابن خطل متعلق بأستار الكعبة، فقال (اقتلوه)"<sup>(٢)</sup>.

ب- عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: "قال النبي صلى الله عليه وسلم: يسوم افتتح مكة ١٠٠ فإن هذا بلد حرّم الله يوم خلق السماوات والأرض وهو حرام بحرمة الله يوم القيامة وأنه لم يحل القتال فيه لأحد قبلي ولم يحل لي إلا ساعة من نهار فهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة ١٠٠"<sup>(٣)</sup>.

(١) البيهقي - السنن الكبرى - ج (٧) ص ٩٥ - مرجع سابق.

- ابن دحية - نهاية السؤل - ص ٣١٣ - مرجع سابق.

- ابن كثير - الفصول - ص ٣١٨ - مرجع سابق.

- ابن الملقن - غاية السؤل - ص ١٦٥ - مرجع سابق.

- ابن حجر العسقلاني - فتح الباري - ج (٤) ص ٥٧ - مرجع سابق.

- السيوطي - الخصائص الكبرى - ج (٢) ص ٢٤٢ - مرجع سابق.

- البيهقي - كشف القناع - ج (٥) ص ٢٧ - مرجع سابق.

- الزرقاني - شرح الزرقاني - ج (٣) ص ٢٨٤ - مرجع سابق.

(٢) أخرجه البخاري - صحيح البخاري - كتاب جزاء العيد - باب دخول الحرم ومكة بغير إحرام - ج (١) ص ٤٣٩ - ح (١٨٤٦) - مرجع سابق.

(٣) أخرجه البخاري - صحيح البخاري - كتاب جزاء العيد - باب لا يحل القتال بمكة - ج (١) ص ٤٣٦ - ح (١٨٣٤) - مرجع سابق.

ج- وجاء في رواية أخرى للبخاري: "إن مكة حرمها الله ولم يحرمها الناس، فلا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك دماً ولا يعضد بها شجرة فإن أحد ترخص لقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقولوا: إن الله أذن لرسوله صلى الله عليه وسلم ولم يأذن لكم وإنما أذن لي ساعة من نهار وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس وليبلغ الشاهد الغائب"<sup>(١)</sup>.

### وجه الاستدلال من هذه الأدلة:

إن هذه الأدلة نصّت صراحة على أن مكة بلد حرمها الله فلا يحل القتال فيها ورخص للنبي عليه الصلاة والسلام في ذلك يوم الفتح فيكون ذلك من خصائص النبي عليه السلام.

إلا أن للعلماء اجتهادات فيمن حكم عليه بالقتل ولجأ إلى الحرم فمن العلماء من رأى أنه لا يجوز القتل مطلقاً ومنهم من رأى الجواز مطلقاً. ومنهم من رأى التفصيل فقالوا: إن أصاب الحد في يوم الحل ولجأ إلى الحرم لا يجوز قتله في الحرم حتى يخرج إلى الحلّ وأما إن أصاب الحد في الحرم فيجوز قتله فيه<sup>(٢)</sup>.

وأما القتال فيها نقل ابن حجر رحمه الله عن الماوردي فقال: "من خصائص مكة أن لا يحارب أهلها فلو بغوا على أهل العدل فإن أمكن ردهم بغير قتال لم يجز: وإن لم يكن إلا بالقتال فقال الجمهور يقاتلون، لأن قتال البغاة من حقوق الله تعالى فلا يجوز إضاعتها.

وقال آخرون: "لا يجوز قتالهم بل يضيق عليهم أن يرجعوا إلى الطاعة واجاب بعض من قال بالجواز عن الحديث بحمله على تحريم نصب القتال بما يعم

(١) أخرجه البخاري- صحيح البخاري- كتاب جزاء العيد- باب لا يعضد شجر الحرم- ج(١) ص

٤٣٥- ج(١٨٣٢)- مرجع سابق.

(٢) نقلنا بتصريف ما ذكره الإمام ابن حجر العسقلاني- فتح الباري- ج(٤) ص٥٨- مرجع سابق.

أذاه كالمنجنيق، وبخلاف ما لو تحصن الكفار في بلد، فإنه يجوز قتالهم على كل وجه<sup>(١)</sup>.

والراجح أن لا يحل القتل فيه ولا القتال مطلقا وأما الاستدلال بقتل النبي عليه السلام لابن خطل فلا يصح الاستدلال بذلك لنص النبي عليه السلام أنها رخصة له وأما تخصيص القتال بنوع دون آخر كالمنجنيق وغيره فلا يصح أيضا لأنه تخصيص من غير دليل.

قال الإمام الطبري رحمه الله: "من أتى حدا في الحل واستجار بالحرم فلإمام الجأؤه إلى الخروج منه. وليس للإمام أن ينصب عليه الحرب بل يحاصره ويضيق عليه حتى يذعن للطاعة لقوله صلى الله عليه وسلم: "وإنما أحلت لي ساعة من نهار وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس" فعلم أنها لا تحل لأحد بعده بالمعنى الذي حلت له به وهو محاربة أهلها والقتل فيها.

ومال ابن العربي المالكي إلى هذا وقال ابن المنير: "قد أكد النبي التحريم بقوله (حرمه الله) ثم قال: "فهو حرام بحرمة الله" ثم قال: "ولم تحل لي إلا ساعة من نهار" وكان إذا أراد التأكيد ذكر الشيء ثلاثا. قال فهذا نص لا يحتمل التأويل. وقال القرطبي: ظاهر الحديث يقتضي تخصيصه صلى الله عليه وسلم بالقتال لاعتذاره عما أبيح له من ذلك مع أن أهل مكة كانوا إذ ذاك مستحقين للقتال والقتل لصددهم عن المسجد الحرام وإخراجهم أهله منه وكفرهم، وهذا ما قال به غير واحد من أهل العلم وقال ابن دقيق العيد: يتأكد القول بالتحريم بأن الحديث دال على أن المأذون للنبي صلى الله عليه وسلم فيه لم يؤذن لغيره فيه، والذي وقع له إنما هو مطلق القتال، لا القتال الخاص بما يعم كالمنجنيق فكيف يسوغ التأويل المذكور؟ وأيضا فسياق الحديث يدل على أن التحريم لإظهار حرمة البقعة بتحريم سفك الدماء فيها، وذلك لا يختص بما يستأصل<sup>(٢)</sup>.

(١) نقلنا بتصريف ما ذكره الإمام ابن حجر العسقلاني - فتح الباري - ج (٤) ص ٥٨ - مرجع سابق.

(٢) نقلنا بتصريف ما ذكره الإمام ابن حجر العسقلاني - فتح الباري - ج (٤) ص ٥٨ - مرجع سابق.

## المطلب الثاني: الغنينة والفية

### الغنينة:

وهي ما أخذه المسلمون من الكفار بالقتال على وجه القهر والغلبة<sup>(١)</sup>. اختص النبي عليه السلام وأمه من دون سائر الأنبياء وأممهم بإباحة الغنينة لهم والدليل على هذه الخصوصية للنبي عليه السلام وأمه قول النبي عليه السلام: "أعطيت خمسا لم يعطهن أحد من الأنبياء وذكر منها وأحلت لي الغنائم"<sup>(٢)</sup>.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: "قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "غزا نبي من الأنبياء فقال لقومه: لا يتبعني رجل ملك بضع امرأة وهو يريد أن يبنسي بها ولما بين بها ولا أحد بنى بيوتا ولم يرفع سقوفها، ولا أحد اشترى غنما أو خلقات وهو ينتظر ولادها، فغزا فدنا من القرية صلاة العصر أو قريبا من ذلك فقال للشمس: "إنك مأمورة، وأنا مأمور، اللهم أحبسها علينا فحُبست حتى فتح الله عليه فجمع الغنائم فجاءت يعني النار، لتأكلها فلم تطعمها فقال: :إن فيكم علولا فليبايعني من كل قبيلة رجل فلزقت يد رجل بيده فقال: فيكم الغلول فليبايعني قبيلتك فلزقت يد رجلين أو ثلاثة بيده فقال: فيكم الغلول فجاؤوا برأس مثل رأس بقرة من الذهب فوضعوها فجاءت النار فأكلتها ثم أحل الله لنا الغنائم رأى ضعفنا وعجزنا فأحلها لنا"<sup>(٣)</sup>.

فهذه الأحاديث تدل على اختصاص النبي عليه السلام بإباحة الغنائم وشاركته الأمة بهذه الخاصية تكريما له، كما أن النبي عليه الصلاة والسلام خص بخمس الغنينة، دل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ

(١) الفراء- أبو يعلى محمد بن الحسين- الأحكام السلطانية- ص ٢٠٤- ط ثانية ١٩٦٦م.

(٢) أخرجه البخاري- صحيح البخاري- كتاب الخمس- باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: أحلت لكم الغنائم- ج (٢) ص ٢٨٠ ح (٣١٢٢)- مرجع سابق.

(٣) أخرجه البخاري- صحيح البخاري- كتاب الخمس- باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: أحلت لكم الغنائم- ج (٢) ص ٢٨١ ح (٣١٢٤)- مرجع سابق.

وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِن كُنتُمْ ءَامَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا  
أَنزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّقَىٰ أَجْمَعِينَ ۖ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۝ (١).

فهذه الآية دالة على أن للنبي عليه السلام خمس الغنيمة وذهب أكثر أهل  
العلم (٢) إلى القول أن للنبي عليه السلام خاصية أخرى وهي أن له الاصطفاء من  
الغنيمة قبل القسمة والصحيح والله أعلم أن الصفي لم يثبت إلا في الآثار والثابت في  
القرآن أنه ليس للنبي عليه السلام في الغنيمة إلا خمسها فقد تحمل تلك الآثار على  
القول بأن الصفي كان من ضمن الخمس.

### الفيء:

وهو ما أخذه المسلمون من أعدائهم من غير قتال (٣). فإن النبي عليه السلام  
اختص بالفيء وذهب جمهور العلماء إلى القول بأن وجه الخصوصية أن للنبي عليه  
السلام أربعة أخماس الفيء والخمس من الباقي (٤).

ودليل انفراد النبي عليه السلام بخمس الفيء قوله تعالى: مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ  
رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ ۖ (٥).

وما روى البخاري عن مالك بن أوس بن الحدثان قال: "٠٠٠ قال عمر  
رضي الله عنه: فإني أحدثكم عن هذا الأمر. إن الله قد خص رسوله صلى الله عليه  
وسلم في هذا الفيء بشيء لم يعطه أحدا غيره ثم قرأ: (وما أفاء على رسوله منهم  
إلى قوله قدير) فكانت هذه خالصة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ووالله ما  
اختارها دونكم ولا استأثر بها عليكم قد أعطاكموها وبثها فيكم حتى بقي منها هذا

(١) سورة الأنفال - آية (٤١).

(٢) قطب الدين الشافعي - اللفظ المكرم - ص ١٤١ - مرجع سابق.

(٣) الفراء - أبي يعلى محمد بن الحسين - الأحكام السلطانية - ص ٢٠٤ - ط ثانية ١٩٦٦م.

(٤) ابن الملقن - غاية السؤل - ص ١٦٢ - مرجع سابق.

(٥) سورة الحشر - آية (٧).

المال فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينفق على أهله نفقة سنتهم من هذا المال، ثم يأخذ ما بقي فيجعله مجعل مال الله فعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك حياته»<sup>(١)</sup>.

قال الإمام قطب الدين الشافعي: "فعلم بهذا إجماع من يعتد له من الصحابة على أنه كان له صلى الله عليه وسلم من الفياء أربعة أخماس مضافا للخمس المنصوص عليه لأن به النصر"<sup>(٢)</sup>.

ويعترض على هذا الاستدلال ما رواه أبو داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: "٠٠٠ ثم دنا يعني النبي صلى الله عليه وسلم من بعير فأخذ صريرة من سنامة ثم قال: يا أيها الناس إنه ليس لي من هذا الفياء شيء ولا هذا، ورفع أصبعيه إلا الخمس والخمس مردود عليكم ٠٠٠"<sup>(٣)</sup>.

قال الإمام قطب الدين الشافعي: "والجواب على ذلك أن هذا الحديث المقصود به الغنيمة وليس الفياء وذلك أن الذي كان في حنين هو غنائم وليس فيئاً"<sup>(٤)</sup> وكذلك أنه في رواية أخرى لأبي داود ذكر منها الغنيمة عن عمرو بن عبسة قال: "صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بعير من المغنم فلما سلم أخذ وبره من جنب البعير ثم قال: ولا يحصل لي من غنائمكم مثل هذا إلا الخمس، والخمس مردود عليكم"<sup>(٥)</sup>.

---

(١) البخاري- صحيح البخاري- كتاب فرض الخمس- باب فرض الخمس- ج(٢) ح(٣٠٩٤)- مرجع سابق.

(٢) قطب الدين الشافعي- اللفظ المكرم- ص ١٥٤- مرجع سابق.

(٣) أبو داود- سنن أبي داود- كتاب الجهاد- باب في فداء الأسير بالمال- ص ٣٠٤ ح(٢٦٩٤)- مرجع سابق.

(٤) قطب الدين الشافعي- اللفظ المكرم- ص ١٥٥- مرجع سابق.

(٥) أخرجه الحاكم في المستدرك (٣/٧١٤)، حديث ٦٠٣.



## المبحث الرابع

ما عُدَّ من الخصوصيات المحرمة على الرسول صلى الله عليه وسلم

### المطلب الأول: الصدقات

أجمع العلماء<sup>(١)</sup> على حرمة الزكاة<sup>(٢)</sup> على النبي عليه السلام وآل بيته<sup>(٣)</sup> ومواليهم وهذا من خصوصياته عليه السلام.

الأدلة على هذه الخاصية من السنة وغيرها:

من السنة:

أ- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: " أخذ الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما ثمرة من تمر الصدقة فجعلها في فيه، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: كخ كخ لي طرحها ثم قال: أما شعرت أنا لا نأكل الصدقة" ولمسلم: أما علمت (أنا لا نأكل الصدقة)<sup>(٤)</sup>.

- 
- (١) قطب الدين الشافعي - اللفظ المكرم - ص ٩١ - مرجع سابق.
- (٢) اختلفوا في التطوع وأكثر العلماء على أن المحرم عليه صدقة التطوع أيضا وحكى البعض الإجماع على ذلك إلا أنه روي عن البعض القول بجوازه. ابن حجر العسقلاني - فتح الباري - ج (٣) ص ٤١٤ ح (١٤٩١) - مرجع سابق.
- (٣) المراد بالآل هنا بنو هاشم وبنو عبد المطلب على الأرجح من أقوال العلماء قال الشافعي أشركهم النبي صلى الله عليه وسلم في سهم ذوي القربى ولم يعط أحدا من قبائل قريش غيرهم تلك العطية عوض عوضوه بدلا عما حرموه من الصدقة - ابن حجر العسقلاني - فتح الباري - ج (٣) ص ٤١٤ - مرجع سابق.
- \* نقل قطب الدين عن ابن عبد البر الإجماع في إلحاق زوجات النبي عليه السلام بآل بيته ويحرم عليهن الصدقة، لأن نفقتهن قائمة في حياة النبي عليه السلام وبعد وفاته - قطب الدين الشافعي - اللفظ المكرم - ص ٩٤ - مرجع سابق.
- (٤) أخرجه البخاري في صحيحه (٥٤٢/٢)، كتاب الزكاة، باب ما يذكر في الصدقة عن النبي عليه السلام، حديث ١٤٢٠.
- \* ومسلم في صحيحه (٧٥١/٢)، كتاب الزكاة، باب تحريم الزكاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث ١٠٦٨.

ب- عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بتمر في الطريق فقال: {لولا أن تكون من الصدقة لأكلتها} (١).

ج- عن عائشة قالت: {وأوتي النبي صلى الله عليه وسلم بلحم، فقلت: هذا ما تصدق به على بريرة فقال: هو لها صدقة ولنا هدية} (٢).

د- عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم: {كان إذا أوتي بطعام سأل عنه فإن قيل: هدية أكل منها وإن قيل: صدقة لم يأكل منها} (٣).

هـ- عن عبد الله بن الحارث الهاشمي وساق حديثا حتى قال: {إن هذه الصدقات إنما هي أوساخ الناس وأنها لا تحل لمحمد ولا لآل محمد} (٤).

و- عن أبي رافع أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث رجلا على الصدقة من بني مخزوم فقال لأبي رافع: "اصحبني فإنك تصيب منها قال: حتى آتي النبي صلى الله عليه وسلم فأسأله فاتاه فسأله فقال: وإنا لا تحل لنا الصدقة مولى القوم من أنفسهم" (٥).

#### وجه الاستدلال من هذه الأحاديث:

أولاً: أنها تدل بمجموعها دلالة صريحة على حرمة الصدقة على النبي صلى الله عليه وسلم وآل بيته ومواليهم.

- 
- (١) مسلم- صحيح مسلم- ص ٤١٣ ح ١٦٥ (١٠٧١٣)- مرجع سابق
  - (٢) البخاري- صحيح البخاري- ج (١) ص ٣٥٧ ح ١٤٩٣- مرجع سابق.
  - (٣) مسلم- صحيح مسلم- ص ٤١٦ ح ١٧٥ (١٠٧٧)- مرجع سابق.
  - (٤) مسلم- صحيح مسلم- ص ٤١٥ ح ١٦٨ (١٠٧٣)- كتاب الزكاة- باب إجابة الهدية للنبي صلى الله عليه وسلم مرجع سابق.
  - (٥) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٨٨/٨)، كتاب الزكاة، باب مصارف الزكاة، حديث ٣٢٩٣.

## ثانياً: الإجماع:

نقل الإمام قطب الدين الشافعي: (الإجماع على حرمة الزكاة على النبي صلى الله عليه وسلم وآله ومواليه)<sup>(١)</sup>.

ثالثاً: من المعقول وهو أن هنالك حكماً ذكرها ابن دحية رحمه الله فقال والسر في ذلك في أربعة أشياء:

أ- دفع التهمة لأنه الأقرب فلو أخذها لقليل إنما أمر لنفسه.

ب- أن الصدقة طهور، يطهر الله بها المتصدق من الذنوب ويغسلهم من الدرن والحبوب، فلا يكون للمخصوص من الفضل بكل خصيصة أن يأخذ ما يكون في مقابلة ذنب أو نقيصه، لأن التكفير والتطهير شأنهما رفع ما كان على صاحب الذنب وستره، والذي يليق بالنبي صلى الله عليه وسلم ما كان مرفوعاً عن ذلك قدره.

ج- إن الصدقة أوساخ الناس، الأوساخ أخوات الأقدار فلا تليق بالمصطفى المختار صلى الله عليه وسلم ثبت في صحيح مسلم أن النبي عليه الصلاة والسلام قال: {إن هذه الصدقات إنما هي أوساخ الناس، وإنها لا تحل لمحمد ولا لآل محمد}<sup>(٢)</sup>.

وهذا نص في الباب، والوسخ: الدرن. وسماها صلى الله عليه وسلم وسخاً لأن لا بد غسل المال من درن البخل.

د- أن يد المعطي فوق يد الآخذ. ومن ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وهو على المنبر، وذكر الصدقة والتعفف والمسألة: {اليد العليا خير من اليد السفلى فاليد العليا هي المنفقة والسفلى هي السائلة}<sup>(٣)</sup>.

(١) قطب الدين الشافعي- اللفظ المكرم- ص ٩١- مرجع سابق.

(٢) أخرجه مسلم- صحيح مسلم- ص ٤١٥ ح ١٦٨ (١٠٧٣)- كتاب الزكاة- باب إجابة الهدية للنبي صلى الله عليه وسلم مرجع سابق.

(٣) أخرجه البخاري- صحيح البخاري- ج (١) ص ٣٤٠ ح ١٤٢٩- كتاب الزكاة- باب لا صدقة إلا عن ظهر غني- مرجع سابق.

فلم يرد الله أن يجعل فوق يد نبيه يدا<sup>(١)</sup>.

وقال النووي: (الزكاة والصدقة نفلاها وفرضها كال كفارة لما مر في قسم الصدقات وصيانة لمنصبه الشريف لأنهما ينبئان عن ذل الآخذ وعز المأخوذ منه وأبدل بهما الفيء الذي يؤخذ على سبيل القهر والغلبة المنبئ عن عز الآخذ وذل المأخوذ منه)<sup>(٢)</sup>.

---

(١) ابن دحية- نهاية السؤل- ص ٣٤٥- مرجع سابق.

(٢) الرملي- أسنى المطالب شرح روض الطالب- ج(٣) ص ٩٩- مرجع سابق.

## المطلب الثاني: نزع لامة الحرب بعد لبسها في الجهاد

من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا لبس أداة الحرب ليس له أن ينزعها حتى يلقي العدو ويقاثل وكان ذلك محرماً عليه.  
وهذا الوجه ذهب إليه عامة من تكلم في الخصائص<sup>(١)</sup>.  
وفي وجه آخر: قيل "أنه مكروه"<sup>(٢)</sup> والصحيح القول بالتحريم كما رجحه النووي<sup>(٣)</sup> ودليل هذه المسألة:

أولاً: الحديث الذي رواه البيهقي: (عن عروة: فذكر قصة أحد وإشارة النبي صلى الله عليه وسلم على المسلمين بالمكث في المدينة وأن كثيراً من الناس أبو إلا الخروج إلى العدو. قال: ولو تناهوا إلى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمره كان خيراً لهم ولكن غلب القضاء والقدر. قال: وعامة من أشار عليه بالخروج رجال لم يشهدوا بدرأ أو قد علموا الذي سبق لأهل بدر من الفضيلة فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الجمعة وعظ الناس وذكرهم بالجد والاجتهاد ثم انصرف من خطبته وصلاته فدعا بلامته فلبسها ثم أذن في الناس بالخروج فلما أبصر ذلك رجال من ذوي الرأي قالوا: أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نمكث بالمدينة فإن دخل علينا العدو قاتلناهم في الأزقة وهو أعلم بالله وبما يريد ويأتيه الوحي من السماء ثم أشخصناه فقالوا: يا نبي الله أنمكث كما أمرتنا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا ينبغي لنبي إذا أخذ لامة<sup>(٤)</sup> الحرب وأذن في الناس بالخروج إلى العدو أن

- 
- (١) البغوي- التهذيب- ج(٥) ص٢١٧- مرجع سابق.  
- النووي- روضة الطالبين- ج(٥) ص٣٤٩- مرجع سابق.  
- ابن دحية- نهاية السؤل- ص٣٥٣- مرجع سابق.  
- الماوردي- الحاوي الكبير- ج(٩) ص٢٩- مرجع سابق.  
- شمس الدين المقدسي- الفروع- ج(٥) ص١٦٢- مرجع سابق.  
- الخرشي- الخرشي على مختصر سيدي خليل- ج(٣) ص١٦١- مرجع سابق.  
- الزرقاني- شرح الزرقاني- ج(٣) ص٢٨٣- مرجع سابق.  
(٢) النووي- التهذيب- ج(٥) ص٣٥٠- مرجع سابق.  
(٣) المرجع السابق.  
(٤) اللامة مهموزة ساكنة، الدرع والجمع لؤم؛ انظر: ابن منظور: لسان العرب (٥٣/٢).

يرجع حتى يقاتل وقد دعوتكم إلى هذا الحديث. فأبيتم إلا الخروج فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمون معه<sup>(١)</sup>.

وهكذا ذكره موسى بن عقبة عن الزهري أو كذلك ذكره محمد بن إسحاق بن يسار عن شيوخه من أهل المغازي. وهو عام في أهل المغازي وإن كان منقطعا وكتبناه موصولا بإسناد حسن وأسنده الإمام أحمد وعلقه البخاري<sup>(٢)</sup>.

ب- عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (تتفل رسول الله صلى الله عليه وسلم سيفه ذا الفقار يوم بدر). قال ابن عباس رضي الله عنهما: (وهو الذي رأى فيه الرؤيا يوم أحسد وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما جاء المشركون يوم أحد كان رأيهم أن يقيم بالمدينة فيقاتلهم فيها. فقال له ناس لم يكونوا شهدوا بدرا تخرج بنا يا رسول الله إليهم نقاتلهم بأحد ورجوا أن يصيبوا من الفضيلة ما أصاب أهل بدر. فما زالوا به حتى لبس أداته ثم ندموا. وقالوا يا رسول الله أقم فالرأي رأيك. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ما ينبغي لنبي أن يضع أداته بعد أن لبسها حتى يحكم الله بينه وبين عدوه".

قال: وكان مما قال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ قبل أن يلبس الأداة إنني رأيت إنني في درع حصينة فأولتها المدينة وإنني مردف كبشاً فأولته كبش الكتيبة ورأيت أن سيفي ذا الفقار قال فأولته فلا فيكم. ورأيت بقرا تذبح فبقر والله خير فبقر والله خير<sup>(٣)</sup>.

وحديث الأمة أخرجه البخاري تعليقا مختصرا ووصله أحمد والدرامي والبيهقي وحسنه ورواه الحاكم ورواه أصحاب المغازي<sup>(٤)</sup>.

ثانيا: قال البعض أن نزع الأمة بعد لبسها عن القتال وذلك من ضعف اليقين وهو غير جائز على الأنبياء، قال قطب الدين الشافعي: "وفي هذا التوجيه نظر ظاهر

(١) البيهقي - السنن الكبرى - ج (٧) ص ٦٥ - مرجع سابق.

(٢) البيهقي، السنن الكبرى (٤٠/٧).

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرک (١٤١/٢)، حديث رقم ٢٥٨٨، وقال حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

(٤) ابن حجر العسقلاني - تلخيص الجير - ج (٣) ص ١٢٩ - مرجع سابق.

فليس يلزم أي أنه لا يلزم من خلع اللامه بعد لبسها أنه يكون ذلك جبناً أو ضعفاً لليقين فإنه أمر محتمل لاحتمال غيره وهو خلعه لسبب وهو ترك الخروج إلى القتال أو تأجيله لسبب يستدعي ذلك وهذا الأمر من خصائص الأنبياء . وحرمة نزع أداة الحسرب إنما هو من خصائص الأنبياء لقول النبي صلى الله عليه وسلم: "لا ينبغي لنبي يلبس لأمته الحرب فيضعها حتى يحكم الله"<sup>(١)</sup>.

فرع: ويتفرع على هذا أنه إذا شرع بالتطوعات وجب عليه إتمامه استدلالاً بهذا الحديث وهو أنه إذا لبس لأمته استدلالاً بما تقدم من الأحاديث الدالة على أنه إذا لبس لأمته لا ينزعها حتى يخرج لعدوه.

إلا أن الظاهر من هذا الحديث اختصاصه بعدم جواز نزعه لأمة الحرب وليس فيه دلالة على وجوب إتمام ما تطوع به.

لما ورد في صحيح مسلم من حديث عائشة قالت: "قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم: "يا عائشة هل عندكم شيء؟" قالت فقلت يا رسول الله ما عندنا شيء قال: فإنني صائم قالت: فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فأهديت لنا هدية أو جاءنا زور قالت: فلما رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت: يا رسول الله أهديت لنا هدية أو جاءنا زور وقد خبأت لك شيئاً قال: ما هو قلت: حيس. قال: هاتيه فجئت به فأكل ثم قال: قد كنت أصبحت صائماً"<sup>(٢)</sup>.

جاء أيضاً من حديث عائشة أنها قالت: "دخل عليّ النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال: "هل عندكم شيء. فقالت: لا. قال: فإنني إذا صائم ثم أتانا يوماً آخر فقلت: يا رسول الله أهدي لنا حيس فقال: أرنيه فلقد أصبحت صائماً فأكل"<sup>(٣)</sup>.

ولهذا لا يصح اعتبار لزوم إتمام التطوع من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم وأما في حق غيره فتححتاج المسألة إلى بحث.

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (٨٠٨/٢) - كتاب الصيام - باب جواز صوم النافلة بنية من النهار قبل الزوال - مرجع سابق.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه (٨٠٨/٢) - كتاب الصيام - باب جواز صوم النافلة بنية - مرجع سابق.

المطلب الثالث: أكل ما له رائحة كريهة (البصل والثوم والمغافير)

إن من خصائص النبي عليه السلام أنه لا يأكل ما له رائحة كريهة:

أدلة هذه الخصوصية:

أ- ما جاء في الصحيحين من حديث جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "من أكل ثوماً أو بصلاً فليعتزلنا - أو قال فليعتزل مسجدنا وليقعد في بيته".

وأن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بقدر فيه خضرات من بقول فوجد لها ريحاً فسأل فأخبر بما فيها من البقول فقال: (قربوها) إلى بعض أصحابه كان معه، فلما رآه كره أكلها قال: "كل فإني أناجي من لا تناجي" (١).

وجه الاستدلال من الحديث:

أن النبي عليه السلام لما امتنع عن أكل الخضرات التي لها رائحة كريهة دلّ على أنه لا يأكل ما له رائحة كريهة وبين علة امتناعه عن ذلك وهو مناجاة الملك. واختلف العلماء في حكم ذلك للنبي عليه السلام.

قال البعض: أنه يحرم عليه أكل ما له رائحة كريهة وهذا من خصائصه عليه السلام. إذ أنه مباح لغيره وامتناع النبي عليه السلام عن أكله إنما هو دال على التحريم (٢).

وقال فريق آخر: أنه لم يكن محرماً عليه وإنما كان مكروهاً له أكله وامتناعه عن أكله إنما هو دال على الكراهة بقريته تأذي الملائكة من هذه الرائحة عند المناجاة (٣).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٣٠٥/١) البخاري - كتاب الأذان - باب ما جاء في الثوم النيء والبصل والكراث - حديث (٨٥٥) مرجع سابق.

(٢) ابن حجر العسقلاني - فتح الباري - ج (٩) ص ٤٨٧ ح ٥٤٥٢ - مرجع سابق

(٣) المرجع السابق.



وذهب آخرون: إلى القول أنه لم يكن محرماً عليه ولا مكروهاً له وإنما كان حكمه الإباحة. وكان النبي عليه السلام يترك أكله تنزيهاً حتى لا تتأذى الملائكة من رائحته عند المناجاة<sup>(١)</sup>.

**المراجع:** ما ذهب إليه أصحاب القول بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يترك أكله تنزيهاً حتى لا تتأذى الملائكة من رائحته عند المناجاة وأما حكم الأكل فهو على الإباحة.

### الدليل على ذلك:

أ- ما رواه الإمام مسلم في صحيحه، عن أبي أيوب الأنصاري قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتى بطعام أكل منه وبعث بفضلته إليّ وأنه بعث إليّ يوماً بفضلته لم يأكل منها لأن فيها ثوماً فسألته: أحرام هو؟ قال: "لا ولكنني أكرهه من أجل ريحه"<sup>(٢)</sup>.

ب- عن أبي سعيد رضي الله عنه قال: لم نعد أن فتحت خيبر، فوقعنا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في تلك البقلة الثوم والناس جياع فأكلنا منها أكلاً شديداً ثم رجعنا إلى المسجد فوجد رسول الله صلى الله عليه وسلم الريح فقال: "من أكل من هذه الشجرة الخبيثة شيئاً فلا يقربنا في المسجد". فقال الناس: حرمت، حرمت، فبلغ ذاك النبي صلى الله عليه وسلم فقال: "أيها الناس إنه ليس بي تحریم ما أحل الله لي ولكنها شجرة أكره ريحها"<sup>(٣)</sup>.

وهذه الأحاديث تدل على أنه لم يكن محرماً على النبي عليه السلام وإنما كان يتنزه عن أكله لعله تأذي الملائكة برائحته. كما أنه مباح في حق الأمة لقول النبي عليه السلام (كل فإني أناجي من لا تتاجي)<sup>(٤)</sup> فدل ذلك على الإباحة.

(١) البغوي - التهذيب - ج (٥) ص ٣١٨ - مرجع سابق.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (١٦٢٣/٣) كتاب الأشربة، باب إباحة أكل الثوم، ح (٢٠٥٣)، مرجع سابق.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب المساجد، باب نهى من أكل ثوماً ح (٥٦٥)، مرجع سابق.

(٤) أخرجه البخاري - صحيح البخاري - كتاب الأذان - باب ما جاء في الثوم النيء والبصل والكراث - ٠٠٠ - ج (١) ص ٣٠٥ ح ٨٥٥ - مرجع سابق.

وأما النهي في حق الأمة فإنما ورد عند إتيان المسجد<sup>(١)</sup> وأكثر العلماء حملوا النهي على الكراهة والإمتناع عن أكل ما له رائحة كريهة في حق النبي وأمتة إنما هو مقيد بحالة أن يكون الثوم والبصل نيئا غير مطبوخ وأما إذا كان مطبوخا فإنه لا يدخل في النهي عنه ومن ذلك:

ما رواه ابن عمر رضي الله عنه أنه قال: "إنكم أيها الناس تأكلون شجرتين أراهما إلا خبيثتين هذا البصل والثوم ٠٠٠ فمن أكلهما فليمتها طبخا"<sup>(٢)</sup>.

ومنه أيضا أنه سأل عائشة عن البصل فقالت: "إن آخر طعام أكله رسول الله صلى الله عليه وسلم طعام فيه بصل ٠٠٠"<sup>(٣)</sup>.

وجاء في بعض الروايات إنه كان مشويا في قدر لأن الطبخ أو الشوي يزيل رائحة الثوم والبصل.

وجاء عنه عليه الصلاة والسلام أنه نهى عن أكل الثوم إلا مطبوخا<sup>(٤)</sup> وذكروا<sup>(٥)</sup> أن من خصائص النبي عليه السلام فيما حرم عليه أنه لا يأكل متكئا. لما روي عن أبي جحيفة قال: كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال لرجل عنده: "لا أكل وأنا متكئ"<sup>(٦)</sup> رواه البخاري.

إلا أنه ليس في هذه الرواية ما يصرح بالاختصاص.

وفي رواية إنما أكل كما يأكل العبد وأجلس كما يجلس العبد وهذا ضعيف لا حجة فيه<sup>(٧)</sup>.

- 
- (١) ابن حجر - فتح الباري - ج (٩) ص ٤٨٧ - مرجع سابق.
  - (٢) أخرجه مسلم - صحيح مسلم - كتاب المساجد - باب نهى من أكل ثوما أو ٠٠٠ - ص ٣٣٥ ح ٧٨ (٥٦٧) - مرجع سابق.
  - (٣) أخرجه أبو داود - سنن أبي داود - كتاب الأطعمة - باب في أكل الثوم - ص ٤٣١ ح ٣٨٣٩ - مرجع سابق. وأخرجه أحمد في مسنده (٨٩/٦)، حديث ٢٤٢٢٩.
  - (٤) أبو داود في سننه، كتاب الأطعمة، باب في أكل الثوم، ص ٤٣، ح ٣٨٩٣، مرجع سابق.
  - (٥) قطب الدين الشافعي - اللفظ المكرم - ص ٩٦ - مرجع سابق.
  - (٦) أخرجه البخاري في صحيحه (٤٣٦/٣) - كتاب الأطعمة - باب الأكل متكئا - ح ٥٣٩٨ - مرجع سابق.
  - (٧) ابن حجر - تلخيص الحبير - ج (٣) ص ١٣٦ - مرجع سابق.

إلا أن الراجح أنها ليست خاصة بالنبي عليه السلام وإنما هو أدب من آداب الإسلام في الطعام وهو الأكل متكئاً.

قال الإمام ابن حجر رحمه الله: "لم يثبت دليل الخصوصية في ذلك وإنما هو أدب من الآداب"<sup>(١)</sup>

---

(١) انظر الحاشية رقم ٢.

## الختام

### النتائج

من خلال هذه الدراسة خلصت الباحثة إلى النتائج الآتية:

- الخصوصيات التكليفية هي ما انفرد به رسول الله صلى الله عليه وسلم عن غيره من أحكام وهي تنقسم من حيث مشاركة البعض له فيها أو عدم مشاركتهم إلى ثلاثة أقسام.

الأول: ما انفرد به ولم يشاركه بذلك أحد.

الثاني: ما انفرد به عن أمته وشاركه بذلك الأنبياء.

الثالث: ما انفرد به عن الأنبياء وشاركته به الأمة.

- تجلّى أهمية دراسة الخصوصيات من خلال ما يترتب على دراستها من زيادة العلم لسيرة الرسول صلى الله عليه وسلم ومعرفة عظم شأنه وعلو قدره عن ربه تعالى مما يعزز في النفس حبه ويعمق الإيمان به. ويكون وسيلةً لذلك عن صلى الله عليه وسلم ومعرفة ما هو محل للاقتداء ممن ليس بذلك.

- تقسم الأحكام التكليفية بالنسبة للرسول صلى الله عليه وسلم إلى ثلاثة أقسام هي ما وجب عليه، ما حرم عليه وما أبيح له.

- اختص رسول الله صلى الله عليه وسلم ببعض الأحكام في العبادات من حيث الوجوب والإباحة والتحريم على رسول الله صلى الله عليه وسلم كقيام الليل والسواك وإباحة الزواج بأكثر من واحدة وحرمة الصدقات عليه أو أكل ما له رئة كريهة. أما في مجال الجهاد. اختص بوجوب المشاورة وتغيير المنكر ومصابرة العدو. وحرم عليه نزع أداة الحرب بعد لبسها في الجهاد.

- اتفق الفقهاء على إثبات اختصاص الرسول صلى الله عليه وسلم ببعض الأحكام في العبادات والجهاد ، إلا أن محل الخلاف بينهم حول بعض العبادات هل هي خاصة به أم يشترك مع أمته بها.
- من واجب العلماء إعطاء هذا الموضوع عناية فائقة لما له من أهمية في حياة المسلم، ولما له من أثره في الدفاع عن الرسول صلى الله عليه وسلم ونشر الإسلام.

### التوصيات:

وفي ضوء هذه النتائج فإن الباحثة توصي بما يلي:

- ١- أفراد مساق يتعلق بالخصوصيات في مناهج الكليات الشرعية من أجل إزالة الشبهات المتعلقة بهذا الموضوع ودحضها.
- ٢- أن يولي علماء الدين والدعاة ووسائل الإعلام هذا الموضوع العناية الفائقة لكي يفهم المسلم كل ما يتعلق بشخص رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه قدوة للمسلمين، فلا بد من معرفة ما يستحب الاقتداء به ومما لا يستحب وما يجب مما لا يجب.

# الفهارس

فهرس الآيات

فهرس الأحاديث

فهرس المصادر والمراجع

## فهرس الآيات

الرقم	الآية	السورة	الآية	الصفحة
١-	وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ	الأحزاب	٤٠	١٠
٢-	وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَخُفِيَ فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَخَشِيَ النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَهُ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاهَا لِيَكِيَ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا	الأحزاب	٢٧	٢٦
٣-	يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَ الَّتِي ءَاتَيْتَ أَجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَبَنَاتِ عَمِكَ وَبَنَاتِ عَمَّتِكَ وَبَنَاتِ خَالَكِ وَبَنَاتِ خَلَّتِكَ الَّتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ لِيَكِيَ لَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا	الأحزاب	٥٠	٢٣
٤-	يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكِ إِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُمْ وَأُسْرِحْكُمْ سَرَاحًا جَمِيلًا	الأحزاب	٢٨	٢٥
٥-	أَدْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ	الأحزاب	٥	٢٧
٦-	لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ	الأحزاب	٢١	٣٧

الرقم	الآية	السورة	الآية	الصفحة
٧-	وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ	الإسراء	٧٩	١٤
٨-	﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾	الإسراء	١	٤٧
٩-	وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ	الإسراء	٧٩	٥٠
١٠-	وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ	الإسراء	٧٩	٥٧
١١-	قُلْ يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَاٰمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيُّ الَّذِي يَأْتِيكُم بِالْبَيِّنَاتِ وَكَلِمَتِهِ وَأَتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ.	الأعراف	١٥٨	١٨
١٢-	يَخْتَصِم بِرَحْمَتِهِ مَن يَشَاءُ	آل عمران	٧٤	٩
١٣-	إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ	آل عمران	٩	١٣
١٤-	وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ	آل عمران	٨٥	١٣
١٥-	وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ	آل عمران	١٣٢	٣٨
١٦-	قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣١﴾ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ	آل عمران	٣١-٣٢	٣٨
١٧-	وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ	آل عمران	١٥٩	٨٠
١٨-	فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ	آل عمران	١٥٩	٨٥
١٩-	وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ	الأنبياء	١٠٧	١٠
٢٠-	يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ حَرَضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ ﴿٦٥﴾ أَكِنَّ خَفَّ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ	الأنفال	٦٥-٦٦	٨٧



١٢٤	٤١	الأَنْفَال	٢١- أَنْمَّا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَآلِ بْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ ءَامَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّلَاقِ أَلَجَمْعَانِ ۗ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ
٤٣	٦٧	البَقَرَة	٢٢- إِنْ أَلَّ اللَّهُ بِأَمْرِكُمْ أَنْ تَدْخُلُوا بِقَرَّةٍ
١٠١	١٩٥	البَقَرَة	٢٣- وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ
١٩	٨	التَّوْبَة	٢٤- فَتَابُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالنُّورِ الَّذِي أُنْزِلْنَا ۖ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ
١٠٠	٥	التَّوْبَة	٢٥- فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ
٣٨	١٨	الْبَقَرَة	٢٦- ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ
١٣	٧٨	الْحَج	٢٧- مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ ۚ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ وَفِي هَٰذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ
١٠	٩	الْحَج	٢٨- إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَنَٰحِفِظُونَ
١٠١/٩٦	٩٤	الْحَج	٢٩- فَأَصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ
١٠١	-٩٤ ٩٦	الْحَج	٣٠- فَأَصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ ﴿٩٤﴾ إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ ﴿٩٦﴾ الَّذِينَ يَجْعَلُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ
١٢٤	٧	الْحَشَر	٣١- مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ

الرقم	الآية	السورة	الآية	الصفحة
٣٢-	أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ	الزمر	٣٦	١٠١
٣٣-	وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ	سبا	٢٨	١٠
٣٤-	شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا	الشورى	١٣	٣٨
٣٥-	يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ	الطلاق	١	٤٠
٣٦-	وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا	طه	١١٤	١٨
٣٧-	فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ	الكوثر	٢	٧٤/٧٣
٣٨-	أَمْ لَمْ يَعْرِفُوا رَسُولَهُمْ فَهُمْ لَهُ مُنْكَرُونَ	المؤمنون	٦٩	١٨
٣٩-	الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا	المائدة	٣	١٢
٤٠-	لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَا جَا	المائدة	٤٨	٣٨
٤١-	وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ	المائدة	٦٧	٨٨
٤٢-	حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيتَةُ	المائدة	٣	١١٨
٤٣-	يَتَأْتِيهَا الْمُدِيرُ ﴿١﴾ ثُمَّ فَاَنْذِرُ ﴿٢﴾ وَرَبِّكَ فَكَبِّرُ ﴿٣﴾ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرُ ﴿٤﴾ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ	المدثر	٥-١	٤٠
٤٤-	يَتَأْتِيهَا الْمَرْمِلُ ﴿١﴾ فَمِ اللَّيْلِ إِلَّا قَلِيلًا	المزمل	١	٥٠
٤٥-	عَلِمَ أَنَّ لَّنْ مُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ	المزمل	٢٠	٥٣/٥٣
٤٦-	فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ	النجم	١٠	٤٧
٤٧-	إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ	النحل	٩٠	٤٣
٤٨-	يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُولِهِ وَأَلِكْتُبِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِ وَأَلِكْتُبِ الَّذِي أَنْزَلَ مِن قَبْلُ وَمَن يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا	النساء	١٣٦	١٩٨

الرقم	الآية	السورة	الآية	الصفحة
٤٩-	فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا	النساء	٦٥	٣٩
٥٠-	مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيفًا	النساء	٨٠	٣٩
٥١-	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا	النساء	٥٩	٧٩/٣٩
٥٢-	يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ	النساء	١١	٤٣
٥٣-	حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ	النساء	٢٣	١١٨
٥٤-	فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا	النساء	٥٩	٧٩
٥٥-	وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَءَاتُوا الزَّكَاةَ	النور	٥٦	٤٢

## فهرس الأحاديث

الرقم	الحديث	الصفحة
١-	أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فوجدته يستاك	٧٢
٢-	أربع من سنن المرسلين	٦٩
٣-	أعطيت خمسا لم يعطهن أحد	١٢٣
٤-	أفلا أكون عبدا شكورا	٣١
٥-	أمرت بالسواك حتى خشيت أن يكتب علي	٦٨
٦-	أمرت بالسواك عند كل صلاة	٧١
٧-	أمرت بالوتر والأضحى	٧٦
٨-	أمرت بركعتي الضحى ولم تؤمروا بها	٧٤
٩-	أمرت بركعتي الفجر	٦٤
١٠-	أمرت بיום الأضحى عيدا	٧٧
١١-	إن أول نسكنا في يومنا هذا	٧٦
١٢-	أن الله أذن لرسوله ولم يأذن لكم	١١٩
١٣-	إن الله أمركم بالصلاة هي خير لكم من حمر النعام	٥٦
١٤-	إن الله تعالى يقول وما تقرب إلي عبدي بشيء	٤٧
١٥-	أن النبي صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة اغتسل في بيته	٦٠
١٦-	أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل عام الفتح وعلى رأسه المغفر	١١٧
١٧-	أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل مكة	١١٧
١٨-	أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر بالوضوء لكل صلاة	٦٧
١٩-	أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرّ بتمرة في الطريق فقال لولا..	١٢٧
٢٠-	إن عيونهم تنام ولا تنام قلوبهم	١١
٢١-	إن مكة حرمها الله	٢٢/١٩
٢٢-	إن هذه الصدقات إنما هي أوساخ الناس	١٢٧
٢٣-	أنا النبي لا كذب	٨٩
٢٤-	إنكم أيها الناس تأكلون شجرتين أراهما إلا خبيثتين	١٣٥
٢٥-	أنه صلى الله عليه وسلم أتى المزدلفة فصلى بها المغرب	٥١
٢٦-	إنني رأيت إني في درع حصينة	١٣١
٢٧-	أي شيء كان يبدأ النبي صلى الله عليه وسلم إذا دخل بيته	٧٢/٧١
٢٨-	إياكم والوصال	١١٢
٢٩-	أيها الناس إنه ليس بي تحريم ما أحل الله	١٣٤
٣٠-	الأنبياء لا يورثون	٤٣
٣١-	الحقي بأهلك	٢٥
٣٢-	الوتر حق فمن لم يوتر فليس منا	٥٦

الرقم	الحديث	الصفحة
٣٣-	اليدين العليا خير من اليد السفلى	١٢٢
٣٤-	تركت فيكم أمرين لن تضلوا	٣٩
٣٥-	تركتكم على مثل البيضاء	١٣
٣٦-	تسوكوا فإن السواك مطهرة للفرج	٦٩
٣٧-	ثلاث علي فريضة وهي لكم سنة	٥٠
٣٨-	ثلاثة هن علي فرائض ولكم تطوع	٥٥
٣٩-	دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم	١٣٢
٤٠-	ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها	٦٦
٤١-	ركعتان لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعهما	١٠٦
٤٢-	سألت خالي عن حليته صلى الله عليه وسلم وكان وصافاً	٩٦
٤٣-	سُئِلْتُ عن السجدة التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليها بعد العصر	١٠٧
٤٤-	صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بعير	١٢٥
٤٥-	غزا نبي من الأنبياء فقال لقومه	١٢٣
٤٦-	فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر علي البعير	٥٦
٤٧-	قلت لعائشة هل كان النبي صلى الله عليه وسلم قالت	٦٠
٤٨-	كان النبي صلى الله عليه وسلم يحرس	٩٩
٤٩-	كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قام من الليل يشوص فاه	٧٢
٥٠-	كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى حتى يقول لا يدع	٦٠
٥١-	كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسبح على الراحلة	٥٦
٥٢-	كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى أربعاً	٥٩
٥٣-	كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي فيما بين	٤٨
٥٤-	كان رسول الله يصلي من الليل	٤٨
٥٥-	كان صلى الله عليه وسلم يصلي في السفر على راحلته	٥٦
٥٦-	كان يصلي أربعاً فلا تسأل عن حسنهن	٤٨
٥٧-	كان يصلي ثلاث عشرة ركعة	٤٩
٥٨-	كتب علي النحر ولم يكتب عليكم	٧٣
٥٩-	كخ كخ لي طرحها ثم قال: أما شعرت أنا لا تأكل الصدقة	١٢٦
٦٠-	كل فإني أناجي من لا تناجي	١٣٤
٦١-	كنا والله إذا احمر البأس نتقي به	٨٩
٦٢-	لا أكل وأنا مكتيء	١٣٥
٦٣-	لا تدعوها وإن طردتكما الخيل	٦٥
٦٤-	لا ولكنني أكره من أجل ريحه	١٣٤
٦٥-	لا يؤمن أحدكم حتى أكون	٢٠

الرقم	الحديث	الصفحة
٦٦-	لا ينبغي للنبي بلبس لأمتة فيضعها حتى يحكم الله	٨٩
٦٧-	لقد لُزمت السواك حتى تخوفت أن يدردني	٦٨
٦٨-	لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم على شيء من النوافل أشد تعاهداً	٦٥
٦٩-	لما كان يوم حنين التقى هوازن مع النبي صلى الله عليه وسلم	٩٤
٧٠-	لن تراعوا لن تراعوا	٩٠
٧١-	لو استقبلت من أمري ما استدبرت	٤٤
٧٢-	لو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم كاتماً شيئاً	٢٦
٧٣-	لو مَدَّ بي الشهر لو اصيلت	١١٢
٧٤-	ليت رجلاً من أصحابي صالحاً يحرسني	٩٩
٧٥-	ما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد العصر عندي قط	١٠٦
٧٦-	ما خُبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أمرين إلا اختار أيسرهما	٩٦
٧٧-	ما رأيت أحداً أكثر مشورة من رسول الله صلى الله عليه وسلم	٨٠
٧٨-	ما رأيت رسول الله يصلي سبحة الضحى قط	٦٢/٦٠
٧٩-	ما زال جبريل يوصيني بالسواك	٦٨
٨٠-	ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يأتي في يوم بعد العصر إلا صلى ركعتين	١٠٦
٨١-	من أكل ثوماً أو بصلاً فليعتزلنا	١٣٣
٨٢-	من رأى منكم منكراً	٩٧
٨٣-	نعى النبي صلى الله عليه وسلم إلى أصحابه النجاشي	١٠٩
٨٤-	نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الوصال	١٤
٨٥-	نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوصال	١١١
٨٦-	نهى عن أكل الثوم إلا مطبوخاً	١٣٥
٨٧-	وإن لا تحل لنا الصدقة	١٢٧
٨٨-	وأوتي النبي صلى الله عليه وسلم بلحم..	١٢٧
٨٩-	والذي ذهب به ما تركهما حتى لقي الله	١٠٦
٩٠-	وكان إذا أوتي بطعام سأل عنه	١٢٧
٩١-	ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يفر	٩٤
٩٢-	يا أيها الناس إنه ليس لي من هذا الفيء	١٢٥
٩٣-	يا بنت أبي أمية سألت عن الركعتين	١٠٦
٩٤-	يا رسول الله تدركني الصلاة وأنا جنب	٢٢
٩٥-	يا عم إن الله عصمني من الجن والإنس	٩٨

## المصادر والمراجع

### \* القرآن الكريم

١. الأمدي: سيف الدين أبي الحسين علي بن محمد، ت ٦٤١هـ،: الإحكام فب أصول الأحكام-دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان-٢٠٠٣م.
٢. الأصفهاني: الراغب الأصفهاني: مفردات ألفاظ القرآن-دار الكاتب العربي ١٩٧٨م تحقيق نديم مرعشلي.
٣. الألباني: محمد بن ناصر الدين: إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، الطبعة الثانية، المكتب الإسلامي، دمشق، تحقيق زهير الشاوي، ١٩٨٥م.
- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ، د.ن.
- صحيح سنن الترمذي، الطبعة الأولى، المكتب الإسلامي، دمشق، تحقيق زهير الشاوي.
- ضعيف سنن ابن ماجه، الطبعة الأولى، المكتب الإسلامي، دمشق، تحقيق زهير الشاوي، ١٩٨٨م.
- ضعيف سنن النسائي، ب.ن، المكتب الإسلامي، دمشق، تحقيق زهير الشاوي.
٤. البخاري: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل ت ٢٥٦هـ: الجامع الصحيح المسند-الطبعة الأولى-دار الفكر-بيروت-لبنان.
٥. البستي: أبو حامد محمد بن حبان ت ٣٥٤هـ: المجروحين-دار الوعي-حلب تحقيق محمود إبراهيم.
٦. السبغوي: أبو محمد حسين بن مسعود الفراء: الأنوار في شمائل المختار- الطبعة الأولى-دار المكتبي-دمشق-تحقيق إبراهيم اليعقوبي ١٩٩٥م.

٧. البهوتي: منصور بن يونس بن إدريس: كشف القناع عن متن الإقناع-مكتبة النصر الحديثة-الرياض-١٩٠٠م.
٨. البيجوري: إبراهيم بن محمد بن أحمد: حاشية الشيخ إبراهيم البيجوري- دار الفكر-بيروت.
٩. البيهقي: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي: السنن الكبرى-دار الكتب العلمية-بيروت -لبنان..
١٠. الترمذي: أبو عيسى محمد بن عيسى ت ٢٧٩هـ: الجامع الصحيح-دار إحياء التراث العربي-بيروت..
١١. ابن تيمية: أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم الحراني ت ٧٢٨هـ
١٢. السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية- تحقيق لجنة إحياء التراث العربي- دار الأفاق الجديدة.
١٣. الجوهري: إسماعيل بن حماد: مختار الصحاح-دار الكتاب العربي-مصر.
١٤. الحاكم: أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري: المستدرک على الصحيحين-دار الكتب العلمية-بيروت-الطبعة الأولى ١٩٩٠م تحقيق مصطفى عبد القادر عطا.
١٥. ابن خبان: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم البستي: صحيح ابن حبان- مؤسسة الرسالة-بيروت-الطبعة الأولى-١٩٩٣. تحقيق شعيب الأرناؤوط
١٦. ابن حجر: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ  
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري- دار الديان للتراث- القاهرة/ مصر- طبعة أولى.
- تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، التحقيق عبد الله هاشم اليماني المدني- المدينة المنورة (د.ن)
١٧. الخطاب: أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي: مواهب الجليل لشرح مختصر خلي الطبعة الثانية ١٩٧٨م.



١٨. ابن حنبل: أحمد بن حنبل: مسند الإمام أحمد-دار صادر بيروت-بدون طبعة.
١٩. الخرشي: أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي: الخرشي على مختصر سيدي خليل-دار صادر-بيروت.
٢٠. ابن خزيمة: محمد بن إسحاق: صحيح ابن خزيمة-المكتب الإسلامي-بيروت-١٤٠٠هـ-تحقيق عبد الغني عبد الخالق.
٢١. الدارقطني: أبو الحسن علي بن عمر ت ٣٨٥-: سنن الدارقطني-دار المعرفة-بيروت-١٩٦٦م-تحقيق عبد الله هاشم المدني.
٢٢. أبو داود: سليمان بن الأشعث السجستاني: سنن أبي داود ت ٢٧٥م-دار الفكر-تحقيق محمد محيي الدين.
٢٣. ابن دحية- مجد الدين أبي الخطاب- نهاية السؤل في خصائص الرسول محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم.
٢٤. الدسوقي: محمد بن أحمد بن عرفة: حاشية الدسوقي
٢٥. الدمشقي: شهاب الدين: خصائص محمدية أم انتهاكات شرعية-شبكة الانترنت <http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=z9725>
٢٦. الرافعي: أبو القاسم عبد الكريم بن محمد القزويني: العزيز شرح الوجيز-دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان-
٢٧. الرملي: أبو يحيى زكريا بن محمد الأنصاري: أسنى المطالب شرح روض الطالب-المكتبة الإسلامية ١٩٨٠.
٢٨. الرملي: شمس الدين محمد بن أحمد: نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج في الفقه-دار الفكر-بيروت-١٩٨٤-بدون طبعة.
٢٩. الزرقاني: أبو عبد الله عبد الباقي بن يوسف بن أحمد: شرح الزرقاني-دار الكتب العلمية-بيروت-بدون طبعة.

٣٠. السمعاني : أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار - قواطع الأدلة في الأصول - تحقيق محمد حسن هيتو، - مؤسسة الرسالة - بيروت.
٣١. السيوطي: أبي الفضل جلال الدين بن عبد الرحمن أبي بكر  
- الخصائص الكبرى - دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان.  
- الدر المنثور في التفسير المأثور - دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان.
٣٢. الشربيني: محمد الخطيب - مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج - دار الفكر.
٣٣. الشوكاني: محمد بن علي بن محمد - فتح القدير الجامع بين فتي الرواية والسبداية في علم التفسير تحقيق د. محمد الاسكندراني دار الكتاب و احمد ابراهيم زهوة العربي - بيروت - لبنان.
٣٤. الشيرازي: أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف - تكملة المجموع شرح المذهب - دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان.
٣٥. الطبري - أبو جعفر محمد بن جرير - تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن
٣٦. ابن عدي: أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني: الكامل في الضعفاء ت ٣٦٥ هـ، الطبعة الثالثة، تحقيق دار الفكر - بيروت، تحقيق يحيى مختار.
٣٧. ابن العربي: أبو بكر محمد بن عبد الله - أحكام القرآن. تحقيق عبد الرزاق المهدي - دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان.
٣٨. الفراء - أبو يعلى محمد بن الحسين - الأحكام السلطانية. ط ٢ - ١٩٩٦ م
٣٩. القاضي عياض - عياض بن موسى اليحصبي - الشفاء بتعريف حقوق المصطفى - سوسة - تونس: دار المعارف، ١٩٩٠.
٤٠. ابن قدامة المقدسي: أبو محمد موفق الدين بن عبد الله: روضة الناظر وجنة المناظر - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٨١ م.

٤١. القرطبي: أبو عبد الله بن محمد بن أحمد الأنصاري: الجامع لأحكام القرآن - دار إحياء التراث العربي-بيروت-لبنان.
- دار الشعب -القاهرة- الطبعة الثانية-تحقيق عبد العليم البردوني.
٤٢. قطب الدين : محمد بن محمد الخيضري-اللفظ المكرم بخصائص النبي المعظم صلى الله عليه وسلم-دار الكتب العلمية-بيروت-الطبعة الأولى- ١٩٩٧م.
٤٣. ابن كثير: - أبو الفداء إسماعيل ابن كثير القرشي الدمشقي - تفسير القرآن العظيم- دار المعرفة- بيروت- لبنان.
- السيرة النبوية-دار الفكر-بيروت-الطبعة الثانية١٩٧٨م.
- الفصول في سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم.-دار ابن كثير-دمشق- ١٩٨٥م.
٤٤. الكلوزاني: أبو خطاب محفوظ بن أحمد بن حسن: التمهيد في أصول الفقه- دار المدني-جده-١٩٨٥م.
٤٥. ابن ماجه: أبو عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجه القزويني٢٧٥هـ: سنن ابن ماجه-دار الفكر -بيروت١٤٠٠هـ.تحقيق عبد الغني عبد الخالق.
٤٦. المزني- أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى- مختصر كتاب الأم في الفقه- اختصار وتحقيق وتعليق حسين عبد الحميد نيل- من علماء الأزهر الشريف- دار الأرقم بن أبي الأرقم- بيروت/ لبنان.
٤٧. الإمام مالك- مالك بن أنس- الموطأ ويليهِ كتاب إسعاف المبطأ برجال الموطأ- دار الجليل/بيروت- دار الآفاق الجديدة/ المغرب ط٢ ١٩٩٣م.
٤٨. المالكي: خليل بن إسحاق: مختصر العلامة خليل-المكتبة العصرية-صيدا- بيروت.

٤٩. الماوردي- أبو حسن علي بن محمد بن حبيب - الحاوي الكبير- تحقيق علي محمد مفوض/ عادل أحمد عبد الموجود، عبد الفتاح، بيروت - دار الكتب العلمية ١٩٩٤.
٥٠. مسلم- أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري- صحيح مسلم- بيت الأفكار الدولية- الرياض.
٥١. المعتزلي- أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري- المعتمد في أصول الفقه- دار الكتب العلمية- بيروت/ لبنان ط أولى ١٩٨٣م.
٥٢. المقدسي: أبو عبد الله محمد بن مفلح- كتاب الفروع- عالم الكتب
٥٣. ابن الملقن: سراج الدين أبو حفص عمر بن علي، بيروت: دار البشائر الإسلامية- غاية السؤل في خصائص الرسول صلى الله عليه وسلم.
٥٤. المناوي: محمد عبد الرؤوف- التوقيف على مهمات التعاريف- فصل الخاء- ط أولى- دار الفكر المعاصر- تحقيق الدكتور مجد رضوان الراية
٥٥. ابن منظور: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري- لسان العرب- مادة الخاء والصاد- دار الفكر- بيروت- بدون طبعة..
٥٦. الموصلي: عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي الحنفي- الاختيار لتعليل المختار- دار المعرفة- بيروت/ لبنان.
٥٧. النووي- أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي  
- المجموع شرح المذهب - دار الكتب العلمية ٢٠٠٢م.  
- روضة الطالبين- دار الكتب العلمية- بيروت/ لبنان.  
- المكتب الإسلامي- بيروت الطبعة الثانية- ١٤٠٥هـ
٥٨. الهيثمي: نور الدين علي بن أبي بكر- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد- دار الكتاب العربي- بيروت- لبنان- ط ٣- ١٩٨٣م.
٥٩. وزارة الأوقاف: الموسوعة الفقهية: ذات السلاسل- الكويت- الطبعة الثانية- ١٩٨٣م.

# **Privacy Of Prophet Muhammad God May Bless Him In Worshiping God**

**Produced by:**

*al. Rbabia, Imteaz Hasan Lafi*

**Supervised by:**

*Dr. Muhammad Faleh*

**Member of Supervision Society:**

*Dr. Mustafa al. Quttah*

The study aims to identify the privacy and instruction of prophet Muhammad God may bless him in worship and struggle, in order to determine that the researcher answered the following questions:

1. what is the meaning of privacy and their divisions?
2. what are the aims in studying privacy?
3. what are the divisions of instructions for prophet Muhammad God may bless him in worship and struggle?
4. what are the rules that specialized for prophet Muhammad God may bless him from others in worship from writ , interdiction and allowance?
5. what are the most important rules that are specialized for prophet Muhammad God may bless him from others, in struggle field in writ, interdiction and allowance?
6. what are the says of doctrine in the privacy of prophet Muhammad God may bless him?

7. what are the duties of researchers toward the privacy of prophet Muhammad God may bless him?

The method of the researcher in determine this subject that she followed is induction method by following holy quran texts and Muhammad rubric God may bless him that will lead to privacy of prophet Muhammad God may bless him in worship and struggle beside analytical approach and reflex through all linkages related to the subject and taking jurisprudence rules from them.

The researcher extracted the following results:

- the privacy instructions are which taking by prophet Muhammad God may bless him alone from others in some rules. As it divided in sharing other persons or not to three divides:
  - first: that it implement by prophet Muhammad God may bless him alone?
  - Second: that it implemented by prophet Muhammad God may bless him and shared with other prophets?
  - Third: what prophet Muhammad God may bless him implemented by him self with out other prophets and prophet Muhammad God may bless him shared them with his nation?
- the importance of studying privacy through what is build upon them from studies to know more about the line of conduct to prophet Muhammad God may bless him and the knowledge in his greatness and prophet Muhammad God may bless him highness from his God. So it will be strong love of prophet Muhammad in our selves and make conviction deeper in prophet Muhammad God may bless him and they will be instrumentality from prophet Muhammad God may bless him and the knowledge in what we must follow.

- The instruction rules for prophet Muhammad will divide to three sections in what is must do it and what is did not allowed and what is allowance?
- Prophet Muhammad God may bless him in some worship rules in the order, avoiding and allowance for prophet Muhammad God may bless him as in praying at night, natural tooth brush, allowance to marry more than one and avoiding charity for prophet Muhammad God may bless him or eating what it has bad smelling. But in struggle field he has privacy in indaba and changing what is avoiding and prophet Muhammad God may bless him was avoided from getting off struggle clothes after he wearing them .
- Jurisprudents agreed to prove privacy for prophet Muhammad God may bless him in some rules in struggle and worship, but the differences between them, is in some worships if they are privacy for him or it can be shared with his nation.
- Researchers duty is to give this subject more importance, because they have big importance in Muslim's life, advocacy for prophet Muhammad God may bless him and expanding Islamic religion .

From these results the researcher has the following recommendations

- 1- a course in privacy must be learned in the faculty of canon in order to prevent similarities subjects and prevent them.
- 2- Religion men, heralds, and mass medias must concentrate more on this subject and get it more important to make Muslims understand every thing about the life of prophet Muhammad God may bless him because he is example for all Muslims, thus we must know what prophet Muhammad is example in and what prevent to follow and what is order or not permitted.